رسالة من المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة

يسعدني أن أتقدم إلى مجلس الكونغرس بهذا التقرير الفصلي لمكتب المفتش العام الخاص بسلطة الائتلاف المؤقتة امتثالاً لمتطلبات إعداد التقارير التي ينص عليها القانون العام 108-106.

يعتبر هذا ثالث تقرير يصدر منذ إنشاء مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة من أجل توفير الرقابة على برامج السلطة المؤقتة وعلى عملياتها. وهو يرصد بالوثائق التقدم الذي حققناه منذ التقرير الأخير ويتضمن تحديثاً للمعلومات عن وضعية جهود إعادة الإعمار بالاعتماد على معلومات مصدرها الهيئات الحكومية الأميركية المنخرطة في العمل. وخلال هذه الفترة التي يغطيها التقرير، سجلت التزامات/صندوق إغاثة وإعادة أعمار العراق لقاء المشاريع والمغطاة باعتمادات زيادة من 30.6% إلى 40.6% وزادت المصاريف من 2.1% إلى 7.1%.

منذ تعييني في منصبي في شهر كانون الثاني/يناير 2004، اصدر مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة 13 تقرير مراجعة نهائياً وهناك 10 تقارير يجري العمل عليا.

وقد باشر مدققونا النظر في اكثر من 100 قضية، منها الثلث يؤشر النظر فيها خلال الفترة المغطاة بهذا التقرير. ونحن نعرض في سياق هذا التقرير، قدرا اقل من نتائج العمل الذي قام به مدققونا ومحققونا. ذلك انه بالرغم من جهودهم الموصولة، فإن معظم العمل لم يكن قد استكمل عندما اخذ هذا التقرير طريقة للطباعة.

إن فريقنا الموجود في بغداد يعمل بجهود حثيثة إلى جانب الشركاء في الائتلاف تحت الظروف الصعبة التي كثيراً ما تتميز بالخطورة والتي مثلت تحدياً لإيقاع عملية إعادة الأعمار. وفي حين أن هذه الظروف قد حدت إنتاجيتنا، فإن قدراتنا أعيقت أيضا بفعل عدم اليقين من مستقبل مؤسستنا.

فموجب القانون العام 108-106، يفترض في مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة أن يتوقف عن العمل في 28 كانون الأول/ديسمبر 2004- بعد مرور ستة شهور على حل سلطة الائتلاف المؤقتة. وفي إطار مجهود يهدف إلى الاحتفاظ بالقدرات الرقابية المتخصصة التي جرى تطويرها ونشرها من جانب هذا المكتب عمل المشرعون إلى إدراج قانونين اثنين لتمديد مهمتنا. كذلك قام المفتشون العامون المختلفون الذين لهم صلة بعملية إعادة أعمار العراق بتطوير خيارات من شأنها الحفاظ على قدراتنا، في حال غياب تشريع جديد.

وفيما القرارات بشأن مستقبل مؤسستنا هي قيد الانتظار، انخرطنا في مرحلة من الحفلات الوداعية المتكررة. فقد عاد الكثير موظفينا المعارين على أساس الانتداب لمدة ستة شهور والذين كانوا يعملون أساسا بصفة مدققين ومحققين، إلى وكالاتهم الفدرالية. وعلى خلفية انعدام الضمان بأننا سنكون منخرطين في العمل بحلول نهاية السنة، واجهنا صعوبة في استقطاب موظفين جدد على سبيل المثال، تقلص موظفو التدقيق لدينا بسنة 42% خلال هذه الفترة.

لكن عدم اليقين بشأن مستقبلنا يبدو انه قد أزيل. ففي شهر تشرين الأول/أكتوبر، أجاز الكونغرس قانون تفويض الدفاع الوطني لعام 2005 وهو يشمل تعديلات للقانون العام 108-106 تنص على تمديد مهمتنا بوصفنا مكتب المفتش العام الخاص بإعادة أعمار العراق وفي مرحلة إعداد هذا التقرير، ينتظر هذا التشريع مصادقة الرئيس بالتوقيع عليه.

إن إقرار القانون الجديد سيتيح لنا المباشرة في بناء قدراتنا وتوسيع مداها بما يضمن تأمين استمرار الرقابة فيما يجري الالتزام بأموال صندوق إغاثة وإعادة أعمار العراق وانفاقها لما فيه منفعة الشعب العراقي.

رفع بتاريخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2004.

ستيورات دبليو بوين
المفتش العام

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي
لمحة عامة
وضعية مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة
تحقيق مهمة مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة
النتائج والخلاصات
وضعية تمويل إعادة أعمار العراق
غايات التقرير

أنشطة مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة
لمحة عامة
تنظيم مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة

مراجعة الحسابات
لمحة عامة
المراجعات المنجزة
المراجعات الموقوفة
المراجعات الجارية والمقبلة
مراجعات الوكالات الأخرى

التحقيقات
لمحة عامة
ملخص القضايا-مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة
التنسيق مع الوكالات الاتحادية الأخرى
الخط الساخن

مبادرات المفتش العام/لسلطة الائتلاف المؤقتة
لمحة عامة
مجلس المفتشين العامين العراقي
مجموعة العمل المالية العراقية
الدروس المستفادة/عوامل الخطورة العالية
الحكم الراشد المؤسسي
الأمن والتأمين

مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة
تقرير للكونغرس 30 تموز/يوليو 2004

أنشطة إعادة أعمار العراق
لمحة عامة
المنظمات التي خلفت سلطة الائتلاف المؤقتة
التقارير الفصلية عن إعادة أعمار العراق
ابرز ملامح إعادة الإعمار

مصادر واستعمالات أموال إغاثة وإعادة أعمار العراق
لمحة عامة
الاعتمادات الأميركية
الأموال العراقية
أموال المانحين
مصادر واستعمالات أموال إغاثة وإعادة أعمار العراق

العقود

لمحة عامة
التنافس وتحليل عمل المتعهدين
بيانات العقود وتحليلها
التقديرات لغاية الإنجاز

نظرة عامة

في تشرين الثاني/نوفمبر 2003، أنشئ مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة بموجب القانون العام رقم 108-106 ليتولى الرقابة على سلطة الائتلاف المؤقتة. وبموجب هذا القانون عمل مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة على دعم الاستخدام الفاعل والمشروع والمفيد لبلايين الدولارات من الاعتمادات الأميركية وغيرها من الأموال التي جرى الالتزام بها لإغاثة وإعادة إعمار العراق من خلال تنسيق وإجراء التحقيقات وعمليات المراجعة الخاصة بمجهود إعادة الإعمار.

منذ أن باشر مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة العمل في أواخر شهر يناير/كانون الثاني 2004، ركز إمكاناته على قضايا الرقابة الرئيسية ذات الأثر الكبير للارتقاء بعملية إعادة الإعمار في العراق. بتاريخ 21 أكتوبر/تشرين الأول 2004، كان مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة يزاول العمل بثلاثة وثمانين موظفاً ومتعاقداً – منهم 28 في بغداد و55 موظفاً في واشنطن العاصمة. وقد أنجز مكتب المفتش العام للسلطة ما يلي:

- باشر 23 عملية مراجعة وأنجز 13 عملية مراجعة نهائية خاصة بالإدارة المالية وبإجراءات المشتريات وضوابط الإدارة لسلطة الائتلاف المؤقتة.
- أجرى أو قام بتنسيق 113 تحقيقاً جنائياً: منها 75 تحقيقاً جرى استكمالها أو أحيلت إلى هيئات أميركية أخرى و38 تحقيقاً ما زال مفتوحاً.
- فتح ملفات قضائية خاصة بـ 272 تبليغاً على الخط الساخن وردت عن طريق البريد الإلكتروني والهاتف والشكوى المباشرة – منها 178 تبليغاً وردت في الولايات المتحدة و94 اتصالاً في العراق.

خلال الربع الأخير الذي يغطيه هذا التقرير، قام مكتب المفتش لعام لسلطة الائتلاف بما يلي:
- أنجز مراجعتين وأوقف العمل بثلاث مراجعات وواصل العمل في عشر مراجعات أخرى.
- أغلق التحقيق أو أحال للتحقيق 31 قضية وفتح تحقيقات بشأن 39 قضية جديدة.
- تلقى وعالج 50 اتصالاً على الخط الساخن في الولايات المتحدة في العراق.
- أطلق مبادرتين جديدتين هما مجموعة العمل الخاصة المالية العراقية والدروس المستفادة / والعوامل المرتفعة الخطورة.
- واصل العمل بثلاث مبادرات في مجلس المفتشين العامين العراقيين – الأمن والتأمين والحكم الراشد المؤسسي.

وضعية مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة

في التاسع من تشرين الأول/أكتوبر 2004، اعتمد الكونغرس قانون التفويض الخاص بالدفاع الوطني لعام 2005 (مجلس النواب 4200) الذي تضمن نصاً على إعادة تسمية مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة باسم المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق، وعندما كان يجري تسليم هذا التقرير للطباعة، كان قانون مجلس النواب 4200 بانتظار الإجراء الرئاسي عليه.

منذ أن جرى حل سلطة الائتلاف المؤقتة في 28 حزيران/يونيو 2004، زاول مكتب المفتش العام للسلطة العمل بموجب مذكرة تفاهم أبرمت ما بين مكاتب المفتشين العامين لسلطة الائتلاف المؤقتة من وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارة الدفاع (أنظر الملحق ج). وقد جرى وضع هذه المذكرة التي تولى تنسيقها مكتب الإدارة والميزانية وتم توقيعها يوم 25 حزيران/يونيو 2004. لتحديد خطوط الإشراف على أنشطة إعادة الإعمار في العراق ريثما يتم توضيح صلاحيات مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة أما من خلال التشريع أو من خلال إجراء إداري.

إذا صادق الرئيس على قانون مجلس النواب رقم 4200، فإنه سيحل محل مذكرة التفاهم ويؤدي إلى استمرار عمل مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق إلى ما بعد 10 شهور من الالتزام بما يعادل 80% من أموال صندوق إغاثة وإعمار العراق. وطبقاً للتوقعات الحالية، فإن مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة ينتظر أن يتم الالتزام بما يعادل 80% من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق سيزاول العمل حتى شهر أكتوبر تشرين الأول/أكتوبر 2006.

تحقيق مهمة مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة

أنشأ مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة وجوداً له ونشاطاً فعالاً في بغداد وواشنطن العاصمة، مهيئاً الظرف لمكافحة الاحتيال والإهدار وسوء الاستعمال في سياق الإشراف على إعادة إعمار العراق. وخلال مرحلة انطلاقه الأولى، قام مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة بأعمال التنسيق مع مفتشين عامين آخرين ووكالات تدقيق أخرى لتمكين المكتب من أن يصدر في الوقت المناسب معلومات وتوصيات دقيقة فيما يخص إعادة إعمار العراق.

تشمل المعالم الرئيسية في المجال التنظيمي ما يلي:

- إصدار تقرير شامل للكونغرس عن انطلاق أنشطة مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة وعن البيانات المالية الخاصة بإعادة إعمار العراق في غضون 45 يوماً من مباشرة المكتب للعمل.
- نقل بنية المكتب الإشرافية بشكل ناجح ومتكامل، عقب انتقال السلطة في 28 حزيران/يونيو 2004 إلى الحكومة العراقية المؤقتة، من خلال التنسيق مع الهيئات المساندة للمكتب ومع وزارتي الخارجية والدفاع.
- إنجاز 13 عملية مراجعة في غضون 6 شهور، شملت طيفاً واسعاً من أنشطة سلطة الائتلاف المؤقتة واعتماد 80% من التوصيات من جانب الإدارة العليا.
- إقرار قانون التفويض الخاص بالدفاع الوطني لعام 2005 المتضمن تعديلاً يقضي بإعادة تسمية مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق وتوسيع نطاق صلاحياته وسلطاته ومسؤولياته.

لقد واصل مكتب المفتش العام للسلطة خلال الفترة التي يعطيها هذا التقرير عمله الإشرافي رغم تقليص عدد موظفيه بسبب الغموض الذي يشوب مستقبله.

النتائج

منذ تقرير الثلاثين من تموز/يوليو 2004، أسفرت مراجعات مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة عن تشخيص عدة قضايا هامة تتصل بإجراءات المشتريات وبالبرامج والإدارة المالية والضوابط الإدارية الخاصة بسلطة الائتلاف المؤقتة – مع الإقرار بالتحديات التي تزيد من صعوبة هذه الجهود إذ أن العراق له اقتصاد قائم على التعامل بالنقد إلى حد بعيد وما تزال الحياة فيه عرضة للتقلب وللمخاطر.

من أصل التحقيقات الجنائية التي اضطلع بها مكتب المفتش العام خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، كان غالبيتها يتعلق بعمليات احتيال وإهدار وسوء الاستعمال في حين أن 40 % منها انطوى على أعمال تزوير وسرقات وأمور أخرى. وتشمل بعض النتائج التي توصلت إليها عمليات المراجعة والتحقيقات التي تولاها مكتب المفتش العام للسلطة ما يلي:

- قام مكتب المفتش العام للسلطة بمراجعة نظام المحاسبة وضبط الموجودات المادية الخاصة بالسلطة في الكويت. وقد اعتمدت عملية المراجعة على أساس عينات إحصائية طبقا لاختبار قيود الملكية التي تحتفظ بها شركة كيلوغ براون وروت لحساب سلطة الائتلاف المؤقتة. وبالاعتماد على نتائج فحص بنود من الممتلكات جرى انتقاؤها عشوائياً من أصل قائمة موجودات تشمل 3032 بنداً تبلغ قيمتها التقديرية 3.7 مليون دولار، توقع مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة أن 1297 بنداً تقدر قيمتها بما يعادل 1.1 مليون دولار ليست مدونة في القيود أو أنها ضائعة.
- اتضح أن سلطة الائتلاف المؤقتة ومكتب المشاريع والعقود لديها إجراءات وافية للتأكد من أن الاستخدامات المقترحة للمخصصات المالية لعملياتها هي إجراءات معقولة ومدعومة بالمسوغات واتضح كذلك أن هذه المخصصات معتمدة للأغراض المحددة بموجب القانون العام رقم 108-106
- قام مكتب لمفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة بتنسيق قضية كان فيها أحد المسؤولين العراقيين مشتبهاً فيه باختلاس مبلغ 500 ألف دولار من برنامج صندوق الحكم المحلي. وأثبت التحقيق أنه من أصل المبلغ موضع المساءلة هناك 70 ألف دولار جرى استخدامها لتمويل مشاريع نظامية. أما رصيد المبلغ وقدره 430 ألف دولار، فإنه الآن في حفظ سليم.
- ادعى أحد المشتكين أن شركات بناء عراقية أزالت بصورة غير مشروعة معدات ومواد بناء تملكها الحكومة العراقية الانتقالية من موقعها وأن أفردا من القوات الأميركية ساعدوا في إزالة المواد وقبضوا مبالغ مالية لقاء هذه المساعدة. وقد أحال مكتب المفتش العام للسلطة القضية المرفوعة ضد الشركات العراقية إلى مكتب المفتش العام للوزارة وأحال أدلة الإثبات ضد العسكريين الأميركيين إلى مكتب المفتش لعام للقوة المتعددة الجنسيات في العراق. وقد نجحت الوزارة في استعادة بعض المعدات.
- ادعى أحد المشتكين المستخدمين لدى شركة تعهدات أميركية أن ضباطاً من الشرطة العراقية ومواطنين عراقيين آخرين متورطون في نشاط إجرامي وهددوا مواطناً عراقياً يعمل لدى المتعهد الأميركي. وأدى تدخل مكتب المفتش العام في الأمر وإحالته للجهة المختصة إلى اعتقال 4 مواطنين عراقيين بمن فيهم اثنان من ضباط الشرطة من قبل المحكمة الجنائية المركزية في العراق وجرى اتهامهم بالسرقة.

وضعية أموال إعادة إعمار العراق

بتاريخ 24 أيلول/سبتمبر 2004، كان قد تم توفير مبلغ قدره 55.3 بليون دولار من الاعتمادات الأميركية والأموال العراقية والأموال التي تبرعت بها دول مانحة لغرض إغاثة وإعادة إعمار العراق. ومن أصل مبلغ 24.1 بليون دولار من الاعتمادات الأميركية، كان قد جرى في ذلك التاريخ تلزيم مبلغ 13.1 بليون دولار وإنفاق 5.2 بليون دولار أخرى. وقد بلغت الأموال العراقية 28.4 بليون دولار وبلغت مساهمات الدول والمنظمات الدولية المانحة والتزاماتها الثابتة 2.7 بليون دولار منها: 849 مليون دولار على شكل مساعدات إنسانية، و427 مليون دولار على شكل مساعدات ثنائية مباشرة و435 مليون دولار على شكل مساعدة من صندوق النقد الدولي و1.04 بليون دولار من منشأة صندوق إعادة إعمار العراق لقاء التزامات عراقية.

غايات التقرير

يعتبر هذا ثالث تقرير فصلي منصوص على أن يقدمه مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف إلى الكونغرس. وقد عمد مكتب المفتش العام في شهر نيسان/أبريل 2004 وبعد إصدار إشعار نظامي بذلك، إلى تحريك تاريخ عرض التقرير 30 يوماً إلى الوراء لكي يتناسق زمنياً مع التقارير الفصلية حول تقدم التمويل في العراق والتي تصدر عن وزارة الخارجية. ويفي هذا التقرير الصادر عن مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة بمتطلبات القسم 3001 من القانون العام 108-106 الذي ينص على تقديم تقارير فصلية لمجلس الكونغرس. ونظراً لإنهاء مهام سلطة الائتلاف المؤقتة، جرى تقديم هذا التقرير إلى كل من وزير الخارجية ووزير الدفاع اللذين قرر الرئيس تكليفهما بصلاحيات ومسؤوليات سلطة الائتلاف المؤقتة بعد إنهاء مهامها.[1]

يعرض هذا التقرير لمنجزات مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة خلال هذا الفصل الذي يغطيه شاملاً ما يلي:

- تلخيصاً لأنشطة سلطة الائتلاف المؤقتة (الفصل 2).
- عرضاً لعمليات المراجعة (الفصل 3).
- لمحة سريعة عن تحقيقات وإحالات منتقاة لجهات أخرى (الفصل 4).
- تحديثاً للمعلومات عن خمس مبادرات رئيسة خاصة بمكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة وهي: مجلس المفتشين العامين العراقي, مجموعة العمل الخاصة بالمحاسبة في العراق، الدروس المستفادة/ العوامل المرتفعة الخطورة، الحكم الراشد المؤسسي والتأمين والأمن (الفصل 5).
- تسليط الأضواء على نشاط إعادة إعمار العراق (الفصل 6).
- ملخصاً تفصيلياً للبيانات عن وضعية التمويل في العراق كما جمعها وحللها مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف لمؤقتة – بما في ذلك موارد الأموال واستخداماتها (الفصل 7).
- معلومات أساسية عن عقود الإعمار الهامة في العراق.

الأنشطة العامة لمكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة

نظرة عامة

أنشأ القانون العام 108-106 مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة ليقوم بتوفير رقابة مستقلة وموضوعية على برامج سلطة الائتلاف المؤقتة وعملياتها.

ينص القانون العام 108-106 على أن يقوم مكتب المفتش العام للسلطة بتزويد الكونغرس بتقارير فصلية تتضمن ملخصات عن أنشطة المكتب. ويتضمن الملحق (أ) إحالات مرجعية من صفحات التقرير إلى نصوص إعداد التقارير بموجب القانون العام 108-106. وقد ركزت معظم أنشطة مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة خلال هذا الفصل المنصرم على المراجعات والتحقيقات وعلى مبادرات مكتب المفتش العام للسلطة. وتعرض الفصول التابعة تفاصيل عن هذه الأنشطة:

- ***الفصل 3- المراجعات***: ملخص عن عمليات المراجعة المستكملة والموقوفة والجارية والمراجعات المستقبلية وتلك التي تقوم بها هيئات أخرى.
- ***الفصل 4- التحقيقات***: ملخص عن التحقيقات الجارية والتنسيق مع الوكالات الأخرى وأنشطة الخط الساخن.
- ***الفصل 5- مبادرات مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة***: ملخص عن مبادرات مكتب المفتش العام للسلطة.
- ***الفصل 6- أنشطة إعادة إعمار العراق***: ملخص عن أنشطة إعادة إعمار العراق.
- ***الفصل 7- مصادر التمويل واستخداماته***: تحليل المعلومات المالية عن مصادر واستخدامات أموال إعادة إعمار العراق.
- ***الفصل 8- العقود***: بيانات وتحليل أنشطة مشاريع التعهدات الخاصة لإعادة إعمار العراق.

لقد زاول مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة العمل بموجب مذكرة تفاهم موقعة بين مكاتب المفتشين العامين لسلطة الائتلاف المؤقتة، ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (أنظر الملحق ب). وقد جرى صياغة مذكرة التفاهم هذه التي قام على تنسيقها مكتب الإدارة والميزانية لمواصلة الرقابة على أنشطة إعادة الإعمار في العراق بانتظار اتخاذ إجراء من جانب الكونغرس.

إن قانون التفويض الخاص بالدفاع الوطني لعام 2005 (مجلس النواب رقم 4200) الذي أقره الكونغرس يوم 9 تشرين الأول/أكتوبر 2004 والذي ينتظر مصادقة الرئيس، ينص على إعادة تسمية المكتب باسم مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق وعلى توسيع نطاق صلاحياته.

وبموجب هذا التشريع، فإن مهمة المكتب سيعاد تركيزها في الرقابة على البرامج والمشاريع الممولة من جانب منشأة صندوق إعادة إعمار العراق. عند إقرار قانون مجلس النواب رقم 4200، سوف تتوفر للهيئة القدرة على صقل الخطط البعيدة الأمد لتوفير المساءلة والرقابة على الأنشطة الخاصة بإغاثة وإعادة إعمار العراق. وفي غياب التشريع المطلوب قامت وزارتا الخارجية والدفاع بتطوير إجراءات إدارية تهدف إلى الاستمرار في مهمة مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة وإلى مواصلة الرقابة على أنشطة إعادة الإعمار.

إجراء الكونغرس

في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2004، أجاز الكونغرس قانون مجلس النواب رقم 4200 الذي تضمن في القسم ب/1059 فقرات تنص على تعديل القانون العام 108-106 لتحقيق التالي:

- إعادة تسمية مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة باسم مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق.
- الموافقة على استمرار المفتش العام الحالي في وظيفته.

- النص على تحويل تركيز عمل المكتب من البرامج والعمليات على سلطة الائتلاف المؤقتة إلى الرقابة على صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.
- تعزيز صلاحيات المكتب في مجال التحقيقات وفيما يخص تطبيق القوانين.
- الارتباط مباشرة بوزير الخارجية ووزير الدفاع والعمل تحت إشرافهما العام.
- تعديل تواريخ استحقاق تقديم التقارير بحيث تكون 30 يوماً بعد نهاية الفصل المالي (لتتزامن مع المواعيد الراهنة للتقارير).
- الاحتفاظ بمسؤولية إعداد التقارير عن كل الالتزامات والمصروفات والإيرادات المتصلة بأنشطة إعادة الإعمار وإعادة التأهيل في العراق.
- تحديد انتهاء مهام مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق بعشرة شهور بعد تاريخ الالتزام بما يعادل 80% من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

بتاريخ 30 أيلول/سبتمبر 2004، كان ما يعادل 40.6% من أموال الصندوق قد جرى تلزيمها. واعتماداً على الخطط الحالية لمكتب المشاريع والعقود، فإن مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة يتوقع أن 80% من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق سيتم تلزيمها بحلول شهر / كانون الأول/ديسمبر عام 2005.

المهام القانونية
يحدد القانون العام 108-106 وقانون المفتش العام لسنة 1978 المهام التالية لنكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة:

- القيام على إجراء التحقيقات والمراجعات بشكل مستقل وموضوعي والإشراف عليها.
- توفير القيادة والتنسيق والتوصيات باستقلال وموضوعية فيما يخص السياسات الكفيلة بدعم الاقتصاد والفعالية والجودة في مجال البرامج والعمليات الخاصة بإعادة إعمار العراق.
- منع واكتشاف التزوير والهدر وسوء الاستعمال.
- مراجعة التشريعات والأنظمة القائمة والمقترحة وطرح التوصيات الملائمة بشأنها.
- إقامة علاقات عمل فعالة مع الهيئات الحكومية، الفدرالية، الولائية والمحلية ومع المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بالمهام المنوطة بالمفتش العام.
- إبلاغ وزيري الخارجية والدفاع، وكذلك الكونغرس، بالمشاكل الهامة وإساءات الاستعمال وأوجه النقص ومتابعة التقدم الذي يتم إحرازه في إجراءات التصحيح والتطبيق.
- التقيد بمعايير المراجعة الخاصة بالمفتش العام وتجنب الازدواجية في نشاطات مكتب المحاسبة الحكومي.
- إبلاغ وزير الدفاع الأميركي بالانتهاكات القانونية وإشعاره بالملاحقات القضائية وما تسفر عنه من إدانات.
- الاحتفاظ بالقيود لأغراض متعددة بما في ذلك أوجه استخدام الأموال في إعادة إعمار العراق وتيسير عمليات إعداد التقارير (بصورة فصلية وصف سنوية).

تنظيم مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة

باشر مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة العمل يوم 21 كانون الثاني/يناير 2004 بموظفين اثنين. وبحلول يوم 21 تشرين الأول/أكتوبر 2004 كان المكتب يضم 28 موظفاً في بغداد و55 موظفاً ومتعاقداً في واشنطن العاصمة. ويظهر الشكل التنظيمي لمكتب المفتش العام للسلطة في الرسم 1.

اعتماداً على ستة شهور من الخبرة، قام مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة بإعادة تقييم هيكله التنظيمي الحالي لتحديد المجالات الممكن إدارتها على نحو أكثر فعالية. ونتيجة لذلك، جرى إعادة تنظيم مكتب المفتش العام للسلطة كالتالي:

- *الخط الساخن*: تحقيقاً لتوفيرات الحجم ورغبة في توحيد إمكانات الخط الساخن، جرى دمج الخطين الساخنين لمكتب المفتش العام للسلطة ولوزارة الدفاع في موقع واحد ويقوم على تشغيلهما حالياً مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع. وقد بات موظفو مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة الذين كانوا يقومون على تشغيل الخط الساخن ويتولون وظائف التحقيق الإدارية

يتواجدون الآن ضمن قسم الخط الساخن التابع لمكتب المفتش العام لوزارة الدفاع. وسيقوم قسم الخط الساخن في مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع بإحالة قضايا التحقيق الخاصة بإعادة إعمار العراق وبإرسال إحصائيات الخط الساخن شهرياً إلى مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة.

- *عمليات التفتيش*: بعد نقل الإشراف على إعادة إعمار العراق من سلطة الائتلاف المؤقتة إلى وزارة الدفاع، تخلى المفتش العام للسلطة عن عمليات التفتيش لصالح المفتش العام لوزارة الدفاع. وسوف يستمر المفتش العام للسلطة في العمل عن كثب على التنسيق مع المفتشين العامين للوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع فيما يتعلق بعمليات التفتيش.

الهيكل التنظيمي لمكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة، كما هو بتاريخ 12 تشرين الأول/أكتوبر 2004

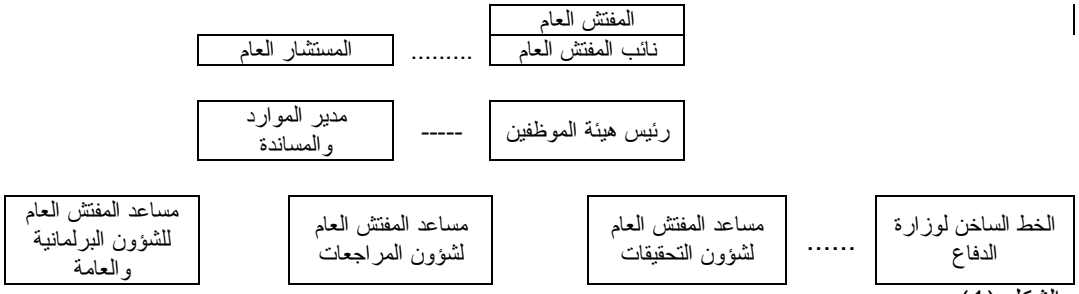

الشكل (1)

يوالي موقع مكتب المفتش العام لسلطة الإئتلاف المؤقتة على الشبكة تزويد المعنيين والجمهور العام بجميع تقارير المكتب (تقارير الكونغرس متوفرة أيضاً باللغة العربية). ويوفر الموقع أيضاً معلومات عن مهام مكتب المفتش العام للسلطة إلى جانب النماذج والمعلومات اللازمة للإبلاغ عن وقائع الاحتيال والهدر وسوء الاستعمال.

منذ نيسان/أبريل 2004 تلقي موقع مكتب المفتش العام على الشبكة أكثر من 202000 اتصال.

- سجلت تقارير مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة أكثر من 12,800 عملية دخول عليها.
- سجلت مراجعات مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة أكثر من 7,253 دخولاً على موقعها منذ 4 تموز/يوليو عند نشر أول التقارير المستكملة على موقع الشبكة.

هذا الموقع، الذي يديره مركز المعلومات الفنية لوزارة الدفاع، متوفر على العنوان التالي: http://www.cpa-ig.org.

3- عمليات المراجعة والتدقيق

نظرة عامة

ينص القانون العام 108-106 على أن يتولى مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة إجراء ومراقبة وتنسيق عمليات المراجعة والتحقيقات ذات الصلة ببرامج وعمليات سلطة الائتلاف المؤقتة وبرنامج إعادة إعمار العراق. تجاوباً مع هذا التكليف، أنشأ مكتب المفتش العام للسلطة جهازاً من المدققين عن طريق الاستعارة أساساً من مكاتب المفتشين العامين في وزارة الدفاع ووزارة الخارجية ووكالة التدقيق التابعة للجيش الأميركي وخدمة التدقيق البحرية ووكالة التدقيق التابعة لسلاح الجو.

في شهر آذار/مارس 2004، قام مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة بنشر 12 مدققاً في العراق حيث قاموا بإنشاء مكتب بغداد ووضعوا خطة لعمليات المراجعة، ومنذ تقرير الثلاثين من تموز/يوليو 2004. أصدر مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف تقريرين ختاميين اثنين عن عمليات مراجعة تناولت إدارة الممتلكات والضوابط على الأموال. ولمكتب المفتش العام للسلطة حالياً عشر مراجعات يجري فيها العمل وتتم كل أعمال المراجعة بموجب معايير التدقيق الحكومية المعتمدة والمنصوص عليها من جانب مكتب المراقب العام المالي الأميركي.

بتاريخ 21 تشرين الأول/أكتوبر 2004، كان لمكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة 18موظفاً في ملاكه الوظيفي – 16 منهم في بغداد واثنان في واشنطن العاصمة. وقد عمل موظفو المكتب بدون كلل في إجراء المراجعات وإصدار التقارير التي تتناول البرامج والعمليات التي كانت تتولى مسؤوليتها سلطة الائتلاف المؤقتة.

المراجعات المنجزة

يعرض هذا الجزء عمليات المراجعة التي أنجزت خلال ربع السنة التالي لتقرير مكتب المفتش العام للسلطة بتاريخ 30 تموز/يوليو 2004.

سيطرة سلطة الائتلاف المؤقتة على المخصصات المالية المعتمدة
المراجعة رقم 001-05- صادرة في 22 تشرين الأول/اكتوبر 2004

كانت الغاية من المراجعة هي التحقق إن الإجراءات المعمول بها لتحديد ومراجعة وتسويغ المتطلبات هي إجراءات معقولة وقابلة للتأييد بالمستندات.

أظهرت المراجعة أن سلطة الائتلاف المؤقتة ومكتب المشاريع والعقود لديها إجراءات وافية لتحديد ومراجعة وتسويغ الاستخدامات المقترحة للمخصصات المالية الخاصة بعملياتها. وكانت هذه الأموال معتمدة للأغراض المتوخاة في القانون العام 108-106.

بناء على ذلك، خلص مكتب المفتش العام للسلطة إلى أن هناك ضوابط محاسبية يجري العمل بها للضمان بأن الأموال المعتمدة يجري إقرارها فعلاً للغرض المحدد في قانون الاعتمادات الإضافية الطارئة للدفاع ولإعادة الإعمار في العراق وأفغانستان لعام 2004.

وافقت الإدارة العليا على الاستنتاجات الواردة في التقرير الذي لم يتضمن أية توصيات.

مراجعة إجراءات المحاسبة والضبط للموجودات المادية الخاصة بسلطة الائتلاف المؤقتة في الكويت.
المراجعة رقم 002- 05 الصادرة في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2004.

كانت الغاية من هذه المراجعة هي تقييم فعالية السياسات والإجراءات وأساليب ضبط الممتلكات المعمول بها لجرد وضبط المواد في المكاتب الفرعية وفي المقر العام والمستودعات التابعة لسلطة الائتلاف المؤقتة.

اعتمدت هذه المراجعة ذات المرحلة الواحدة على تصميم لعينة طبقية من أجل اختيار 90 عينة من قائمة مكونة من 3032 بنداً تقدر قيمتها بحوالي 307 مليون دولار. وقد كشف فحص القيود الخاصة بـ 90 عينة منتقاة عشوائياً أن 30 بنداً من الممتلكات لم يتسنّ حصرها من جانب شركة كيلوغ براون وروت أو أنها ناقصة.

بالاعتماد على النتائج المستخلصة من العينة الإحصائية، توقع مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة بأن 1297 من بنود الموجودات (42.8%) من أصل قائمة تضم 3034 بنداً لا يمكن حصرها أو أنها ناقصة. وقدر مكتب المفتش العام للسلطة أن 108 بنود من الموجودات (306%) موجودة فعلاً لكن ليس لها قيود معززة بإيصالات مادية، وتم التقدير أيضاً بأن 401 بند آخر من المجودات لم يكن لها قيود أو أن قيودها لم يجر تجهيزها للتدقيق. وقد حدث لك لأن شركة كيلوغ براون وروت لم تقم بإدارة الممتلكات إدارة فعالة ولم يكن لها تحديداً، سيطرة صحيحة على بنود الموجودات العائدة لسلطة الائتلاف المؤقتة، كذلك فإن قيود شركة كيلوغ براون وروت كانت تفتقر إلى الدقة الكافية لتوفير حصر صحيح لبنود الموجودات السلطة المؤقتة. نتيجة لذلك، قدر مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة أن ممتلكات تزيد قيمتها التقديرية عن 1.1 مليون دولار غير محصورة أو إنها ضائعة.

لم توافق وكالة إدارة العقود الدفاعية على التوصية الأولى الداعية إلى إعادة تقييم نظام المتعهد في ضبط الموجودات وعند الضرورة تحديد الإجراءات التصحيحية اللازمة لضمان دقة النظام وصلاحيته. وأفادت الوكالة أن عينة المراجعة التي تم جردها من ممتلكات السلطة والمستخدمة كأساس لاستنتاجات، لم تكن تمثل مجمل عملياتها بصورة صحيحة.

لم توافق وكالة إدارة العقود الدفاعية على التوصية الثانية الخاصة بضمان أن إجراء تحليل دقيق لنظام ضبط الملكيات بعد استكمال أية إجراءات تصحيحية قائمة. وأفادت الوكالة بأن المتعهد قد وضع نظاماً دقيقاً لضبط الموجودات يتميز بالفعالية وأنه لا حاجة بالتالي إلى إجراء تحليل للنظام في الوقت الحاضر.

بالمقابل وافقت الوكالة على التوصية الثالثة القاضية بإجراء مراجعة دقيقة لموجودات سلطة الائتلاف المؤقتة والسعي إلى استعادة ثمن المعدات المفقودة من الطرف المسؤول عن ذلك. وأفادت وكالة إدارة العقود الدفاعية أنها قامت فعلاً بهذه المهمة وأنها راضية عن النتائج المتحققة.

وقد اختلف مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف الحكومي بشكل عام مع ملاحظات الإدارة العليا واستنتاجاتها، فقد كانت خطة العينات الخاصة للمراجعة مصممة لتوفير نتائج قياسية يمكن الاعتماد عليها لتقييم دقة وقابلية ضبط الموجودات القابلة للحصر لدى سلطة الائتلاف الدولي - وهو ما يعتبر أسلوباً مقبولاً للتدقيق بموجب معايير التدقيق الحكومية. ولم تقم وكالة إدارة العقود الدفاعية بتوفير أية معلومات أو وثائق تتيح لمكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة أن يحدد من خلالها صحة موقف الوكالة أو تحمل مكتب المفتش العام على تغيير توصيته.

المراجعات الموقوفة

أوقف مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة العمل في عدة مراجعات كالتالي:

- قرر مكتب المفتش العام للسلطة دمج موضوع إحدى المراجعات ضمن مراجعات أخرى يجري العمل بها.
- قرر مكتب المفتش العام وقف إحدى المراجعات والشروع في مراجعة جديدة تتوافق مع الأهداف التي جرى تحديثها.

- أنهى مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة إحدى المراجعات لأن وكالات فدرالية أخرى تقوم بمراجعة ذات أهداف مماثلة.

وقف تقدير الوقت اللازم لاستنفاذ مبلغ 18.4 بليون دولار المعتمدة بموجب القانون العام 108-106 لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.
(المشروع رقم D2004-DCPAAF-0031)

كان مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة قد استكمل الدراسة المسحية وأنجز المشروع. وكانت الغاية العامة هي تقدير الوقت اللازم وبرمجة وتنفيذ أعمال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. وقد اتضح للمكتب أن المعلومات الواردة من المصادر لتالية توفر نظرة جيدة في البرنامج العام لتنفيذ أعمال الصندوق:

- التقارير الفصلية التي ينص عليها الجزء 22.7 من قانون الاعتمادات الطارئة للدفاع وإعادة الإعمار في العراق وأفغانستان لعام 2004، والتي يقوم بإعدادها مكتب الإدارة والموازنة.
- "التحديثات الأسبوعية لوزير الجيش، التي يعدها مكتب المشاريع والتعاقدات العراقية.
- التقييم الحديث العهد لاستخدامات أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق والناشئة عن تغيير الظروف في العراق.

اعتماداً على هذه المعلومات، خلص مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة إلى أن تقدير الوقت اللازم لتخطيط وبرمجة وتنفيذ أعمال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق يجب إدماجه في مراجعات أخرى تهدف إلى تقييم إدارة العملية التعاقدية.

وقف المراجعة في إحالة العقد رقم W91150-04-C-0003 لشركة ايجيس المحدودة للأنظمة الدفاعية.
(المشروع رقم D2004-DCPAAC-0032)

كان القصد العام من هذه المراجعة هو تقييم عملية إحالة العقد على شركة إيجيس المحدودة للأنظمة الدفاعية. قام مدققو مكتب المفتش العام بتقييم الإجراءات التي أخذ بها مركز التعاقد للمنطقة الشمالية للجيش الأميركي في التخطيط للشراء واختيار مصادر التوريد والتفاوض بشأن العقد. وقد أوقف مكتب المفتش العمل في هذه المراجعة بصورة مؤقتة بعد أن جرى الاعتراض على إحالة العقد وبعد أن باشر مكتب المفتش العام دراسة الموضوع. وكنتيجة لرفض الاعتراض من جانب مكتب المحاسبة العامة قام مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة بوقف المراجعة وباشر بعملية مراجعة جديدة لها غايات مختلفة – هي تدقيق مدى الالتزام بالعقد رقم W91150-04-C-0003 المحال لشركة إيجيس المحدودة للأنظمة الدفاعية. (المشروع رقم D2004-DCPAAC-0036) – لمزيد من التفاصيل، أنظر باب المراجعات الجارية.

وقف العمل بالمراجعة للخاصة باستعراض موضوع التأمين والأمن لدى المتعهدين
(المشروع رقم D 2004-DCPAAC-135000)

استكمل المفتش العام البحث في هذا المشروع وأوقف العمل به. وكان الهدف العام من المراجعة هو فحص الاشتراط على لمتعهدين بأن يحصلوا على التأمين ويوفروا الأمن لمستخدميهم من المدنيين.

خلال العمل بالمراجعة، باشر مكتب المحاسبة العام العمل على مراجعة مماثلة لموضوعات التأمين والأمن بموجب قانون الدفاع الأساسي والتي لها صلة بالإغاثة وإعادة الإعمار في العراق. لمزيد من المعلومات، أنظر في باب "مراجعات الوكالات الأخرى" – مكتب المحاسبة العام. وقد خلص مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة أن المراجعة التي يقوم بها مكتب المحاسبة العام تفرز نفس المعلومات وتورد لتقارير بنفس الأساليب. ولاحظ مكتب المفتش العام للسلطة أن عدة وكالات اتحادية ومتعهدين إلى جانب صناعة التأمين نفسها بادروا إلى اتخاذ مبادرات بشأن معالجة القضايا المتصلة بموضوع التأمين بموجب قانون الدفاع الأساسي.

ينوي مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة إعادة النظر في هذه المبادرة خلال مرحلة التخطيط في شهر نوفمبر / ديسمبر – تشرين الثاني/كانون الأول 2004 لتقرير ما إذا كان هناك موجب لأية مراجعة أخرى.

المراجعات الجارية والمستقبلية

يعرض هذا الباب ملخصاً لعمليات المراجعة الحالية والمستقبلية لمكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة.

المراجعات الجارية
بتاريخ 30 تشرين الأول/نوفمبر 2004، كانت هناك عشر مراجعات لمكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة في مراحل مختلفة من المعالجة.

ضوابط سلطة الائتلاف المؤقتة على الأموال المتوافرة للوزارات العراقية الانتقالية من خلال الميزانية العامة.
(المشروع رقم D2004-DPAAF-0007)

كانت الغاية من هذه المراجعة تحديد ما إذا كانت سلطة الائتلاف المؤقتة قد وضعت وطبقت ضوابط إدارية، ومالية وتعاقدية ملائمة على أموال صندوق تنمية العراق التي جرى توفيرها للوزارات العراقية الانتقالية من خلال الميزانية العامة.

تم إنجاز العمل الميداني وجرى تزويد الإدارة العليا بمسودة تقرير للحصول على ملاحظاتها. وقام مكتب المفتش العام للسلطة فيما بعد بإجراء مقابلات وعقد اجتماعات إضافية لتسهيل استصدار ملاحظات وافية من الإدارة العليا على مسودة التقرير. ومن المنتظر إصدار التقرير النهائي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

مراجعة عقود التسليم غير المحدد / والكميات غير المحددة الخاصة بسلاح المهندسين الأميركي والمتاحة للاستخدام من جانب سلطة الائتلاف المؤقتة لإغاثة وإعادة إعمار العراق.
(المشروع رقم DPAAC -2004 D–0012)

سوف تؤدي هذه المراجعة إلى:
- تقرير ما إذا كانت عقود سلاح المهندسين الأميركي المتاحة للاستخدام من جانب مكتب المشاريع والعقود من أجل إعادة إعمار العراق قد تمت إحالتها من خلال المنافسة العامة والمكشوفة.
- تقرير ما إذا كانت العقود معقولة، اقتصادية وذات فعالية.
- تقرير ما إذا كان يجري العمل بضوابط داخلية صحيحة لضمان الالتزام بالهدف الأساسي من العقد وللتحقق إذا كانت أوامر التكليف تتوافق مع بيان العمل كما هو محدد في العقد.

لقد انتهى العمل الميداني هذه المراجعة ويجري الآن إعداد التقرير.

مراجعة أمر التكليف0044 بموجب العقد رقم DAAA09-02-0007 الخاص ببرنامج زيادة الدعم المدني
(لمشروع رقم D2004-DPAAC-0029)

كان الهدف العام هو تقرير ما إذا كانت الإدارة العليا لسلطة الائتلاف المؤقت قد أدارت بشكل جيد وفعال العقد الخاص ببرنامج زيادة الدعم المدني الثالث في مجال تأمين الإسناد والدعم الحيوي للأشخاص المكلفين مهام سلطة الائتلاف المؤقت. ويسعى مكتب المفتش العام للسلطة تحديداً لتقرير ما إذا كانت السلطة:
- إدارة العقد الخاص ببرنامج زيادة الدعم المدني الثالث، أمر التكليف رقم 0044 بما يضمن إجازة وتنفيذ و/أو استلام البنود المطلوبة بالشكل الصحيح.

- وضعت سياسة من شأنها تقليص متطلبات وتكاليف العقد وقصرها على ما هو معتمد تحديداً بما في ذلك قصر المتطلبات الحالية على ما هو ضروري لاستخدامات سلطة الائتلاف المؤقت لغاية 30 حزيران/يونيو 2004.
- إدارة على نحو فعال المصاريف الخاصة بأمر التكليف.

ينتظر أن يصدر تقرير نهائي بهذا الشأن خلال تشرين الثاني/نوفمبر.

إدارة العقود الممولة من صندوق تنمية العراق
(المشروع رقم D2004-DPAAC-0033)

يتمثل الهدف العام من المراجعة في تقرير ما إذا كان مكتب المشاريع والعقود الذي حل محل مكتب إدارة البرنامج قد التزم بمذكرة وزير مالية الحكومة العراقية الانتقالية الخاصة "بإدارة صندوق تنمية العراق فيما يخص العقود الممولة عراقياً" بتاريخ 15 حزيران/يونيو 2004. وسوف يسعى مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة إلى تقرير ما إذا كان مدير مكتب المشاريع قد نفذ بشكل فعال المسؤوليات المنصوص عليها بموجب المذكرة من أجل:

- ضمان تنفيذ العقود والتأكد من ذلك.
- المصادقة على الدفعات وإصدارها.
- إدارة العقود أو المنح الممولة من صندوق تنمية العراق.

وقد باشر مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة هذه المراجعة يوم 4 أيلول/سبتمبر 2004.

ضوابط النقد على مسؤولي الصرف في جنوب العراق
(المشروع رقم D2004-DPAAC-0034)

يتمثل الهدف العام في تقرير ما إذا كان مسؤولو الصرف في مواقع منتقاة بجنوب العراق قد التزموا بالإرشادات المنصوص عليها وضبطوا محاسبياً بشكل صحيح المبالغ النقدية والمصروفات الخاصة بصندوق تنمية العراق. وسوف يحدد مكتب المفتش العام إذا كان الوكلاء الماليون قد أحسنوا ضبط الموجودات النقدية وحصروها تماماً إلى جانب المصاريف النقدية وأنهم أعادوا الموجودات النقدية بشكل صحيح. وسيقرر مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة كذلك ما إذا كانت المصروفات تتوافق مع التوجيهات التي تحدد قدر الصرف من المبالغ وأوجه الاستخدام المسموح بها، وقد شرع مكتب المفتش العام بهذه المراجعة في 6 أيلول/سبتمبر 2004.

مراجعة موضوع نقل وتوزيع الكهرباء في محافظة أربيل بموجب أمر الواجب 003 م العقد رقم W91ANS-04-D0010
(المشروع رقم D2004-DPAAC-0035)

الهدف العام من هذه المراجعة هو تقرير ما إذا كان متعهدو مشروع النقل والتوزيع الكهربائي في محافظة أربيل ملتزمين بشروط أمر التكليف. وسيقوم مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة أيضاً بتقييم فعالية مكتب المشاريع والعقود في مجال المراقبة والضبط. وقد بدأت هذه المراجعة يوم 26 أيلول/سبتمبر 2004

مراجعة الالتزام بالعقد رقم W91ANS-04-D-0010 المحال على شركة إيجيس المحدودة للأنظمة الدفاعية.
(المشروع رقم D2004-DPAAC-0036)

الهدف العام من هذه المراجعة هو تقرير ما إذا كان المتعهد ملتزماً بشروط العقد. وسيحدد مكتب المفتش العام ما إذا كان المتعهد يقوم بتوريد الخدمات الوافية والمستندات لصحيحة والفواتير المطلوبة كما ينص عليه العقد. وقد باشر مكتب المفتش العام بهذه المراجعة في 26 أيلول/سبتمبر 2004.

مراجعة العقد الخاص بإدارة العقود الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

(المشروع رقم D2004-DPAAC-0037)

الهدف العام من هذه المراجعة هو تقرير ما إذا كانت العقود التي قام مكتب المشاريع والعقود بترسيتها في سياق إغاثة وإعادة إعمار العراق تتضمن بيانات عمل معدة إعداداً صحيحاً وشروطاً تعاقدية جرى التفاوض بوضوح عليها وبنوداً محددة للتسليم بموجب العقد. وسيقوم مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة بتقييم الإجراءات والضوابط الإدارية المتصلة بتنفيذ العقود وبالتوزيع وإعداد التقارير والتصرف بالملفات. وقد باشر مكتب المفتش العام للسلطة في هذه المراجعة يوم 26 أيلول/سبتمبر 2004.

مساعدة مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع المدني في مراجعة عقد الإشراف على عقود الخدمات
(المشروع رقم D2004-DPAAC-0038)

يتمثل هدف مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع في تقرير ما إذا كان الحكومة الأميركية توفر قدراً كافياً من الإشراف التعاقدي على عقود الخدمات للتأكد من أن المتعهدين يقومون بالتنفيذ وفقاً للعقد. وعلى وجه التحديد، فإن الهدف هو تقرير ما إذا:

- كان قد تم تعيين موظفين لمراقبة أداء المتعهدين.
- كانت مراقبة عمل المتعهدين تتم بطريقة تفي بالمطلوب.
- كان المتعهدون يقومون بأداء المهام وفق التزاماتهم التعاقدية.
- كان أداء المتعهد يجري توثيقه للرجوع إليه مستقبلاً.

ستسعى المراجعة أيضاً للنظر في برنامج ضبط الإدارة حيث أنه له صلة بالهدف الأساسي المتوخى من المراجعة.

قام مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة بتوفير الدعم لمكتب المفتش العام لوزارة الدفاع من خلال القيام بإجراءات لتدقيق لعقود سلاح المهندسين للجيش الأميركي الخاصة، بتجميع الذخائر ومخابئ المتفجرات في ست مواقع بالعراق، وبنقل المتفجرات إلى مواقع التدمير والقيام بتدميرها. وقد قام مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة بأعمال التدقيق في اثنين من مخازن الذخيرة التي جرى الاستيلاء عليها في العراق – واحد قرب تكريت (معسكر أرلينغتون) والآخر قرب الفلوجة (معسكر بالادين).

مراجعة برنامج الاستجابة الطارئة للقادة
(المشروع رقم D2005-DPAAC-0001)

يتمثل الهدف العام من هذه المراجعة في تقييم فعالية الضوابط المطبقة على برنامج الاستجابة الطارئة للقادة. وسوف يتقرر بنتيجة المراجعة إذا كانت إجراءات تخصيص الأموال وافية بالغرض، وإذا كانت الأموال قد استخدمت فعلاً في الأغراض المستهدفة وإذا كانت القيود المالية محفوظة بدقة ومدعومة بالمستندات. وقد باشر مكتب المفتش العام للسلطة هذه المراجعة يوم 13 تشرين الأول/أكتوبر 2004.

المراجعات القادمة
سوف تواصل المرحلة التالية من مراجعات مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة التركيز على برنامج إغاثة وإعادة إعمار العراق وتتناول جوانب الإعمار وغير جوانب الإعمار ضمن البرنامج، كذلك سيقوم مكتب المفتش العام لسلطة بمراجعة جوانب محددة من إدارة العقود. كما تم تحديد موضوعات عامة أخرى للمراجعات التي جرى التخطيط لمباشرتها في عام 2005.

مراجعات وكالات أخرى.

إلى جانب مراجعات مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة، قام أعضاء من مجلس المفتشين العامين العراقي بإجراء مراجعات من جانبهم. وقد أنشأ مكتب المفتش العام للسلطة مجلس المفتشين

العامين العراقي للمساعدة في تنسيق الإشراف على برامج إغاثة وإعادة إعمار العراق. ويحتوي الفصل الخامس الخاص بمبادرات مكتب المفتش العام للسلطة المزيد من المعلومات عن مجلس المفتشين العامين العراقي من خلال تحديث المعلومات تحد على المراجعات التي قام مجلس المفتشين العامين العراقي بتوفيرها لمكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة.

وزارة الدفاع
يستعد نائب المفتش العام بوزارة الدفاع للتفتيش والسياسات للمباشرة بمشروع مشترك مع مكتب المفتش العام بوزارة الخارجية لتقييم جميع المراحل الخاصة بجهد التدريب لقوات الشرطة العراقية شاملاً:

- تجنيد المتدربين وفحصهم واختيارهم.
- منهاج التدريب.
- توحيد المناهج.
- نتائج التدريب وفعاليته.
- جوانب المتابعة.

كذلك فإن لمكتب المفتش العام لوزارة الدفاع مراجعتين جاري العمل فيهما هما "عقد الإشراف على عقود الخدمات" و"العقود المحالة لدعم الحرب الشاملة على الإرهاب".

وزارة الخارجية
باشر مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية عمله الخاص بالعراق عندما أنشئت البعثة الأميركية في العراق في 28 حزيران/يونيو 2004. ويقوم مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية بتطوير خطة عمل لعدة سنوات وقد طالب بموارد إضافية للقيام بذلك. وقد عاد اثنان من ممثلي مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية من بغداد مؤخراً بعد القيام بمهمات دامت 90 يوماً هناك.

يشمل عمل مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية الخاص بالعراق الذي يجري تطويره والذي سيباشر به في مطلع عام 2005 ما يلي:

- مراجعة متواصلة يجري العمل بها حول الإسناد للبعثة في العراق خارج الموقع.
- تقييم مشترك بين مكاتب المفتش العام في وزارتي الخارجية والدفاع للبرنامج الخاص بتدريب الشرطة العراقية.
- مراجعة مصاريف الوقود المقدمة من شركة "دين كورب" بشأن مرافق تدريب الشرطة في الأردن.
- تقييم إجراءات الحفاظ على الحياة وإجراءات الأمان في البعثة الأميركية بالعراق.

سوف يتوجه ممثل رفيع لمكتب المفتش العام إلى العراق في شهر تشرين الأول/أكتوبر ليتشاور مع الإدارة العليا في السفارة حول أولويات وجدوى أعمال أخرى يتولاها مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية. وقد استكملت المشاريع التالية.

المراجعات المنجزة
بيان حقائق عن مؤسسة دعم المؤتمر الوطني العراقي
(AUD/CG-04-41)

تجاوباً مع اهتمام أظهره الكونغرس، قام مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية بإعداد بيان حقائق عن مؤسسة دعم المؤتمر الوطني العراقي. وتوفر هذه الورقة معلومات مستقاة من تقريري مراجعة أعدهما مكتب المفتش العام للوزارة إضافة إلى معلومات هامة مستمدة من مراجعات قامت بها هيئات أخرى مثل مكتب المحاسبة العام للوزارة. أبرمت وزارة الخارجية فيما بين آذار/مارس 2000 وأيلول/سبتمبر 2003، خمسة عقود تعاون و18 تعديلاً تبلغ قيمتها 33 مليون دولار. وقام مكتب المفتش العام بتدقيق ما يقارب ما قيمته 15.4 مليون دولار (47%) من أصل حوالي 32.6 مليون دولار جرى تقديمها لمؤسسة دعم المؤتمر الوطني العراقي من جانب وزارة الخارجية. من أصل المبلغ الذي خضع للتدقيق، أثار مكتب المفتش العام تساؤلاً بشأن مبلغ قيمته 2.3 مليون دولار (

14.9%). لغاية هذا التاريخ، لم تقم مؤسسة دعم المؤتمر الوطني العراقي بإعادة أية أموال بموجب الاتفاق المعقود مع الحكومة الأميركية.

مراجعة عمليات الصرف النقدي في السفارة / ببغداد
(AUD/IQU-04-48)

بدأت سفارة بغداد التابعة لوزارة الخارجية العمل يوم 28 حزيران/يونيو 2004. وفي موعد إجراء هذه المراجعة، لم تكن مرافق المصارف العراقية قادرة على توفير القدر لكبير نسبياً من النقد المطلوب لتقديم الخدمات المطلوبة وتمويل عمليات السفارة اليومية. ونظراً للحجم الكبير من النقد المتوقع صرفه في السفارة وللمخاطر المتصلة عموماً بالدفعات النقدية، باشر مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية مراجع لعمليات الصرف النقدي لتقييم الضوابط الداخلية التي يجري تطبيقها.

في وقت إجراء مراجعة وزارة الخارجية، كانت السفارة تقوم بتوفير خدمات محدودة في مجال التحصيل والصرف وجدول الرواتب للعاملين في السلك الخارجي. وعندما تبدأ السفارة في العمل بعمليات الصرف الكاملة، من المتوقع أن يتم صرف أكثر من مليون دولار نقد يومياً لحين توفر التسهيلات التي تقدمها المؤسسات المصرفية المحلية. ولم يكتشف مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية أية مظاهر ضعف داخلية ذات شأن في عمليات السفارة الأولية لكنه حدد بعض القضايا التي ينبغي على السفارة معالجتها:

- كان الجيش الأميركي يوفر العديد من الخدمات للسفارة. ورغم أن السفارة تخطط للتوسع في عمليات الصرف النقدي خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر عام 2004، فإن الجيش الأميركي سيواصل تقديم خدمات هامة. وينبغي على السفارة أن تضع اتفاقية رسمية تحكم هذه الخدمات.
- كانت السفارة في مرحلة تطوير سياسات وإجراءات لسفارة بغداد ولوحدة دعم العراق في عمان، لكن لم تكن هذه السياسات والإجراءات قد استكملت خلال إجراء المراجعة. وقد لوحظ أن هناك أسباباً لبعض القلق من عدم توفر نظام داعم لعمليات الصرف النقدي في المستقبل.

مناقصات المشتريات التنافسية لدعم برنامج تدريب الشرطة العراقية
(AUD/IQ0-04-47)

في عام 2003، قام مكتب المخدرات الدولية وتطبيق القانون بتطوير برنامج الشروط الخاصة بعمليتي شراء من أجل دعم برامج تدريب الشرطة العراقية وقامت بإحالة العمليتين خلال 2003 و 2004. وقد قام مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية بتقييم ثمن الشراء وإجراءات الإحالة الخاصة باثنين من العقود التي بلغت قيمتها 334 مليون دولار منذ شهر تموز/يوليو 2004. وقرر مكتب المفتش العام للوزارة أن المسؤولين عن التعاقد اتبعوا جميع الأنظمة والإجراءات الشرائية المطلوبة التي من شأنها دعم التنافس وأن جميع المشاركين في تقديم العروض قد عوملوا بطريقة سليمة وعادلة.

أظهرت المراجعة أن عملية الشراء الأولية البالغة قيمتها 26 مليون دولار (S-LA-MAQM-03-C-0028) والتي أحيلت على شركة داين كورب الدولية في شهر نيسان/أبريل 2003، لم تتضمن وصفاً دقيقاً للخدمات المطلوبة. كانت قيمة العقد - كما وردت في التعديل رقم 0012، نحو 141 مليون دولار. وقد قام مكتب المخدرات الدولية وتطبيق القانون بوضع بيان أعمال قائما على أساس المعايير الفنية والمالية من أجل توفير الموظفين في مجال تطبيق القانون للعمل في العراق. بدلاً من ذلك، فإن العقد نص على توفير مرافق مساندة لمستشارين ممولين من سلطة الائتلاف المؤقتة يعملون في العراق. وفي الأردن، استخدم العقد لبناء وتشغيل وصيانة منشآت خاصة بتدريب الشرطة العراقية. وكان مفروضاً في العقد الأولي أن يكون مؤقتاً ريثما تتم إحالة عقد لعدة سنوات من أجل توفير تدريب دولي للشرطة وخدمات استشارية عالمية. وكان هذا العمل الشرائي الثاني مصمماً لدعم التنافس بين ثلاثة متعهدين مؤهلين رغم أنه لم يتسنى العثور إلا على أوامر تكليف بالعمل لمصدر واحد فقط.

يوجد لمكتب المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية حالياً ستة مدققين مكلفين بالعمل في بغداد بالعراق. ومنذ 1 تموز/يوليو حتى 30 أيلول/سبتمبر 2004، أصدر مكتب المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية ثلاثة تقارير للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وقامت الوكالة بالإشراف على خمس مراجعات تولتها وكالة تدقيق العقود الدفاعية.

المراجعات المستكملة
مراجعة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية / برنامج الإصلاح الاقتصادي العراقي.
(التقرير رقم (E-266-04-004-P #)

النتائج: تم إنجاز 10 من أصل 38 نشاطاً مقررا في البرنامج وهناك 22 نشاطاً آخر يجري العمل فيها وألغيت ستة نشاطات. وقد أوصى التقرير بأن تقوم الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في العراق بتنفيذ إجراءات من أجل:

- طلب مستندات رسمية للقرارات التي لها أثر على تصميم الأنشطة وعلى وضعيتها.
- التأكد بأن المتعهدين يقومون بتقديم تقارير مالية شهرية تتضمن بيان المستوى الفعلي من الجهد المبذول مسجلاً بالفاتورة حسب كل نشاط على حدة.

مراجعة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية / الامتثال للقوانين الفدرالية في إحالة العقد لخاص بالاستشاريين والإشراف للمرحلة الثانية من برنامج إغاثة وإعادة إعمار العراق
(التقرير رقم E-266-04-003-P).

النتائج: التزمت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بالأنظمة الفدرالية المعمول بها في إحالة هذا العقد.

مراجعة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية / الامتثال للأنظمة الفدرالية في إحالة المرحلة الثانية من عقد التعليم الأساسي في العراق
(التقرير رقم A-00-04-004-P).

النتائج: امتثلت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بالأنظمة الفدرالية المعمول بها في إحالة هذا العقد.

المراجعات الجارية
مراجعة لوكالة الأميركية للتنمية الدولية / الامتثال للأنظمة الفدرالية في إحالة عقد خدمات الأمن في العراق لشركة كرول للخدمات الحكومية.

مراجعة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية / أنشطة الرعاية الصحية في العراق.

مراجعة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية / برنامج العمل المجتمعي في العراق.

مكتب المحاسبة العام

المراجعات الجارية

أفاد مكتب المحاسبة العام بأن العمل جار في تسع مراجعات. وفيما يلي أهداف المراجعات التسع:

مصادرة ممتلكات النظام السابق

- أية منظمات أميركية أو هيئات دولية وكيانات من القطاع المالي لها دور في تحديد ومصادرة واستعادة ممتلكات عائدة للنظام السابق؟
- كيف تقوم هذه الهيئات بالعمل وتنسيق جهودها بما في ذلك كيف تقوم بتطبيق القانون الأميركي والاتفاقيات الدولية لتحقيق أهدافها؟
- ما هي التحديات التي تواجهها كما تظهرها قضايا محددة؟
- كيف يمكن توظيف قطاع المال الدولي في هذا المجهود؟

متعهدو الأمن الخاص

جاء هذا الإجراء استجابة لاهتمام أظهره الكونغرس بشأن اعتماد الحكومة الأميركية ومتعهديها على شركات خاصة لتوفير الأمن في منطقة اختصاص القيادة الأميركية الوسطى بما في ذلك العراق.

إن وزارة الدفاع ومتعهديها والوكالات الحكومية المدنية والمنظمات غير الحكومية في الخليج الفارسي وفي آسيا الوسطى يعتمدون بدرجات متفاوتة على شركات خاصة في توفير الأمن.

- ما هو عدد الشركات الخاصة العاملة في توفير الأمن وما هو دورها ومقدار تكاليفها؟
- أي إشراف للحكومة على شركات الأمن الخاصة؟
- ما هو دور وزارة الدفاع (أ) في توفير الأمن للمتعهدين الحكوميين و(ب) في التفاعل مع شركات الأمن الخاصة؟

لقد دفعت أوضاع اضطراب الأمني في العراق الوكالات الفدرالية وكبار المتعهدين العاملين في إعادة إعمار العراق إلى الاستعانة بشركات لحماية الممتلكات والأفراد. ومن المعتقد أن هناك أكثر من 20 ألف شخص يقومون بتوفير خدمات الحماية، كما تشير بعض التقارير أن حوالي نصف قيمة عقود إعادة الإعمار تستنفذ في تسديد تكاليف الأمن.

- إلى أي حد تضع الوكالات احتياجات الأمن في الاعتبار عند التخطيط لعقود إعادة الإعمار وعند إحالتها؟
- أي قدر من وضوح الرؤيا لدى الوكالات حول مقدمي خدمات الأمن والمصاريف المتصلة بالأمن ضمن إطار مجهودات إعادة إعمار العراق؟
- ما هي الإجراءات التي تتخذها الوكالات لتحديد وتوظيف الدروس المستفادة في التعامل مع قضايا التخطيط للأمن ووضوح الرؤيا ضمن إطار عقود إعادة الإعمار؟

استخدام الأموال في دعم الحرب العالمية على الإرهاب

دعماً للحرب العالمية على الإرهاب منذ 11 أيلول/سبتمبر 2001، خصص الكونغرس نحو 200 بليون دولار على شكل اعتمادات طارئة إضافية لوزارة الدفاع. ويجري الإنفاق بمعدل 6 بليون دولار شهرياً قياساً على أرقام شهر تموز/يوليو.

- ما هي المشتريات من الخدمات العسكرية دعماً للحرب العالمية على الإرهاب؟
- بالنسبة لكل واحدة من هذه الخدمات، هل هذه المشتريات تدعم فعلاً الحرب العالمية على الإرهاب؟
- هل يجري إنفاق الأموال الخاصة بالحرب العالمية على الإرهاب بصورة صحيحة؟

تحسين أمن العراق

لغاية شهر آذار/مارس 2004، كانت الولايات المتحدة قد التزمت بحوالي 58.5 بليون دولار لتثبيت الوضع الأمني في العراق منها: نحو 57.3 بليون دولار للعمليات العسكرية الأميركية و 1.2 بليون دولار لقوات الأمن العراقية.

- ما هي الاتجاهات في الوضع الأمني بالعراق وبأي شكل يؤثر الوضع الأمني على تكلفة وعلى تطور العمليات العسكرية والمدنية؟
- ما هي القوة الحالية المتعددة الجنسيات والاستراتيجية العراقية لتنسيق عملياتها الأمنية ولنقل المهام الأمنية إلى المؤسسات العراقية أو إلى قوة أممية أو دولية محتملة؟
- ما هو التقدم الذي تم إحرازه في تدريب وتجهيز القوات العراقية؟

تقدم الجيش في الارتقاء بسوية الإدارة والإشراف على عقود الدعم الإسنادي

أصدر مكتب المحاسبة العام منذ 1997 ثلاثة تقارير حول استعانة الجيش الأميركي بعقود الدعم الإسنادي لتوفير الإمدادات والخدمات دعماً لحالات الطوارئ العظمى التي تتبدى فيها مظاهر

الصعوبة في السيطرة على تكاليف هذه العقود والضمان بأن يتم توفير الخدمات بصورة اقتصادية وفعالة.

- ما هو التقدم الذي حققه الجيش الأميركي في الرفع من سوية الإدارة والإشراف فيما يخص عقوده الخاصة بالدعم اللوجستي؟
- هل هناك عوائق مستديمة أخرى تحول دون التنفيذ الجيد لعقود الدعم اللوجستي؟

قضايا التأمين في العراق

يفرض قانون الدفاع الأساسي على جميع متعهدي الحكومة الأميركية والمتعهدين الفرعيين الحصول على تأمين تعويضي لموظفيهم العاملين في العراق. كذلك يتوجب على ضباط التعاقد أن يطلبوا من جميع المتعهدين الحصول على تأمين واف ضد المسؤوليات وعلى أنواع أخرى من التأمين. وعلى سبيل الحافز للعمل في العراق، يقوم متعهدون عديدون بتوفير مزايا تأمينية إضافية للموظفين المكلفين بالعمل في ذاك البلد. بالنسبة للمتعهدين الذين ينفذون أعمالاً لحساب الحكومة الاتحادية في العراق:

- ما هي المتطلبات القانونية والنظامية الخاصة بالتأمين؟
- ما هو سعر ومدى توفر تعويضات العمال وغيرها من التأمينات ذات الصلة؟
- ما هي قيمة تأمين تعويض العاملين والتأمينات لتي جرى تقديمها بموجب قانون الدفاع الأساسي؟
- ما هي الاستراتيجيات المتبعة في الحصول على التأمين المنصوص عليه في قانون الدفاع الأساسي؟

الانتخابات في العراق

لقد حدد الرئيس كعنصر أساسي من سياسته، الدعم الأميركي لإجراء انتخابات مراقبة حرة كعنصر أساسي من سياسته، على أنه خطوة حيوية في المساعدة على بلوغ الديمقراطية في العراق. وبحلول موعد إجراء أول انتخابات في ذاك البلد، ستكون الولايات المتحدة قد أنفقت على الأرجح أكثر من 700 مليون دولار لهذا الغرض.

- ما هي طبيعة ومدى الدعم الأميركي للانتخابات في العراق بما في ذلك التمويل والمساعدة الفنية؟
- إلى أي حد تعمل جهود المساعدة الأميركية دعماً للانتخابات الوطنية في العراق على الوفاء بمتطلبات حسن الأداء؟
- كيف تضمن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارة الدفاع بأن الأموال التي تصرف في مجال دعم الانتخابات الوطنية العراقية يجري إنفاقها للأغراض المستهدفة؟

المياه والصرف الصحي في العراق

منذ سقوط نظام صدام حسين، أدركت الولايات المتحدة أن تحسين مستوى الخدمات الأساسية هو أمر حيوي لتحقيق الاستقرار في العراق. وضمن إطار إعادة التخصيص المقترحة للأموال، جرى تخصيص 2.2 بليون للمياه والصرف الصحي. ما هي أهداف الحكومة الأميركية من إعادة الإعمار في مجال تأهيل قطاع المياه والصرف الصحي؟

- ما هي وضعية جهود إعادة الإعمار في قطاع المياه والصرف الصحي؟
- كيف تضمن الوكالات الحكومية الأميركية أن أهداف البرنامج تتحقق وأن الأموال يجري صرفها للأغراض المتوخاة؟
- ما هي الاحتياطات التي اتخذتها وكالات الحكومة الأميركية للمساعدة على استدامة المشاريع المنجزة؟

جهود إعادة الإعمار في العراق

التزمت الولايات المتحدة بأكثر من 24 بليون دولار لإعادة الإعمار في العراق. وسيركز هذا الالتزام على إعادة إعمار قطاعات الخدمات الأساسية والاجتماعية: الكهرباء، النفط، الصحة، التعليم

والخدمات الإنسانية والبشرية. وسيقوم مكتب المحاسبة العام كذلك بمتابعة ما يخص التمويل الأميركي.

- وصف ما الذي حددته الولايات المتحدة والمنظمات الدولية على أنها احتياجات للقطاعات الأساسية والخدمات الاجتماعية في العراق.
- تحديد أهداف إعادة الإعمار الراهنة لسلطة الائتلاف المؤقتة والحكومة الأميركية في قطاعات الخدمات الأساسية والاجتماعية.
- بيان التقدم الذي أحرزه البرنامج الأميركي نحو بلوغ الأهداف المحددة في قطاعات الخدمات الأساسية والاجتماعية.
- تحديد العناصر التي كان لها أثر على البرنامج الأميركي للإغاثة وإعادة الإعمار وكيف جرت معالجتها.

وكالة تدقيق العقود الدفاعية

خلال السنة المالية 2004، أنجزت وكالة تدقيق العقود الدفاعية وأصدرت تقارير بشأن 567 عملية مراجعة لها صلة بالعراق. وبتاريخ 30 أيلول/سبتمبر 2004، كان لدى وكالة تدقيق العقود الدفاعية 359 مراجعة تتصل بالعقود الجاري العمل بها وتخطط لثماني وعشرين عملية مراجعة أخرى ذات صلة بالعقود. ويتصل عمل التدقيق الذي يخص العراق وتقوم به وكالة تدقيق العقود الدفاعية أساساً بمراجعة عروض الأسعار وتدقيق التكاليف المتكبدة ومراجعة الضوابط الداخلية والتدقيق المحاسبي السابق للإحالة ومدى التزام العمالة بالمواعيد الزمنية. لمزيد من التفاصيل عن هذه المراجعات، أنظر الجدول رقم 1 على الصفحة التالية.

مراجعات وكالة تدقيق العقود الدفاعية خلال السنة الملية المنتهية في 30 أيلول/سبتمبر 2004			
وصف مجال المراجعة	**مستكملة**	**جارية**	**مقررة**
عروض الأسعار (1)	128	11	-
عروض أسعار وفق إجراءات متفق عليها (2)	113	1	-
مراجعات خاصة أخرى مطلوبة (3)	123	165	17
التكاليف المتكبدة (4)	1	19	3
التزام العمل بالمواعيد (5)	59	29	1
الضوابط الداخلية (6)	47	58	-
مراجعات حسابية قبل الإحالة (7)	30	7	-
وجود المشتريات واستهلاكها (8)	15	16	4
مراجعات أخرى (9)	51	53	3
المجموع	**567**	**359**	**28**

* المراجعات المقررة: هي تلك المراجعات التي استقر الرأي على أن تكون جزءاً من عمل برنامج وكالة تدقيق العقود الدفاعية للعام المالي 2004 لكن لم يتم تكبد ساعات عمل لها قبل نهاية السنة. وسيتم نقل تلك المراجعات لتكون جزءاً من مراجعات الوكالة المقررة للسنة المالية 2005.

ملاحظات:

1) عروض الأسعار: مراجعة عروض الأسعار المقدمة من قبل المتعهدين في سياق إحالة أو تعديل أو إعادة تسعير العقود أو العقود الفرعية الحكومية.
2) تقييم مجالات محددة تشمل العمل الفعلي والتكاليف الفوقية و/أو التحليل على أساس السعر الفعلي الذي يطلبه العملاء في سياق إحالة العقود أو العقود الفرعية الحكومية.
3) المراجعات الخاصة الأخرى المطلوبة: مساعدات في التدقيق يجري توفيرها استجابة لطلبات خاصة من المتعهدين بسبب وجود مخاطر محددة.
4) التكاليف المتكبدة: عمليات تدقيق لتكاليف مسجلة على العقود الحكومية لتقرير ما إذا كانت جائزة، وأن لها مخصصات معتمدة ومعقولة.
5) التزام العمل بالمواعيد: مراجعات لتقرير ما إذا كان المتعهد قد التزم على نحو منتظم بإجراءات وسياسات نظام المواعيد الخاصة بتسجيل تكاليف العمل.
6) الضوابط الداخلية: تدقيق أنظمة الضبط الداخلي لدى المتعهد والتي لها شأن في حساب وتسجيل التكاليف بموجب العقود الحكومية.
7) مراجعات حسابية قبل الإحالة: عمليات مراجعة سابقة للإحالة لتقرير ما إذا كان النظام المحاسبي للمتعهد مقبول لغرض تمييز ومراكمة التكاليف بموجب العقود الحكومية.
8) وجود المشتريات والاستهلاك: المراقبة العينية للمواد والخدمات المشتراة والاستفسارات المتصلة بذلك فيما يخص مستندات المشتريات وتدقيق تكاليف العقد.
9) مراجعات أخرى: أنواع أخرى من أنشطة التدقيق بما في ذلك مراجعة الكفاءة والمراجعات الخاصة بالتزام معايير حساب التكاليف.

الجدول رقم (1)

وكالة التدقيق التابعة للجيش الأميركي

المراجعات المنجزة

أفادت وكالة التدقيق التابعة للجيش الأميركي بأن لديها ثلاث مراجعات مستكملة.

إدارة الموارد، القوات البرية – تركيا
(تقرير التدقيق رقم A2004-0033-IMU)

إثبات الفرق البالغ 80 ألف دولار المبلغ عنه في خزنة التمويل المركزي
(تقرير التدقيق A-2004-0130-AMI).

تعريف أوامر التكليف – مراجعة برنامج زيادة الدعم المدني
(تقرير التدقيق رقم A2004-0438-AML).

المراجعات الجارية

أفادت وكالة الجيش التابعة للجيش الأميركي بأن لديها تسع مراجعات جاري العمل فيها - وفيما يلي أهداف المراجعات التسع:

محاسبة الممتلكات المجمدة والمصادرة
(المشروع رقم A-2004-FFg-316.000)

- هل كان هناك وجود لإجراءات وضوابط ملائمة ومعالجة لصيانة الممتلكات لمجمدة والمصادرة وحصرها بشكل صحيح؟
- هل كان يوجد تعقب تدقيقي وافي لإثبات الرصيد المتوافر من الحسابات المجمدة والمصادرة؟

الإجراءات الخاصة برحلات العمل لسلطة الائتلاف المؤقتة
(المشروع رقم A-2004-FFG-556.000)

- هل هناك ضوابط إدارية ملائمة يجري العمل بها لعملية التنقل من حيث إصدار أوامر السفر حتى مرحلة تسديد الفاتورة؟
- هل كانت إجراءات ضبط الأموال وافية بالغرض للضمان بأن الالتزامات مستكملة بدقة وبأن عمليات الصرف تجري في الموعد الملائم لتسوية جميع الالتزمات غير المسددة؟

الحضور إزاء الممتلكات وإدارة الحاويات
(المشروع A-2004-0428.001)

- هل جرى إدارة حاويات الشحن التجارية بصورة صحيحة لضمان حصرها وتقليص رسوم تخزينها؟
- هل حافظ الجيش الأميركي على حضور واضح إزاء المعدات والإمدادات التي جرى نقلها إلى مسرح العمليات الخاصة بعملية حرية العراق إلى داخل هذا المسرح أو إلى خارجه؟
- هل كان لدى أنشطة دعم الإمداد القدرة على توليد شارات تردد إذاعية تمييزية في مسرح العمليات؟ وإذا كان الأمر كذلك، هل كانت القدرة كافية لتوفير الدعم الملائم لوضوح الرؤيا خلال النقل العابر؟

إمكانيات التوزيع في مسرح العمليات
(المشروع رقم A-2004-IMU-0428.003)

- هل كانت هناك إجراءات وافية لتصنيف الشحنات بشكل صحيح من حيث أولويات التسليم ولضمان وصول الإمدادات المطلوبة إلى الوحدات في الوقت المناسب؟
- هل كانت هناك قدرات كافية للتوزيع ولإدارة ونقل المعدات بصورة صحيحة إلى الوحدات؟

فعالية أنظمة الإسناد الآلية
(المشروع رقم A-2004-IMM-0428.003)

- هل مكنت الأنظمة الآلية للوحدات طلب الإمدادات اللازمة لها؟
- هل كانت الإجراءات تعالج بصورة جيدة لإسناد الوحدات التي تخوض عمليات حربية؟
- هل كان تدفق البيانات الخاصة بالإجراءات يدعم دقة الإمداد والأنظمة المالية المتصلة به؟

قطع الغيار من فئة IX دعماً لعملية حرية العراق
(المشروع رقم A-2003-IMU-0536.000)

- هل كانت هناك مستويات كافية من قطع الغيار لدعم الوحدات المشاركة في عملية حرية العراق؟
- هل جرى استعمال مخزونات الجيش الأميركي المسبقة التخزين دعماً للوحدات المشاركة في عملية حرية العراق وهل كان تقدير المخزون وافياً لتوفير الدعم المطلوب للوحدات المشاركة؟

مراجعة برنامج الدعم المدني (ملخص عنها)
(المشروع رقم A-2003-AML00040.00)

- تقييم الإدارة العامة للعقود الخاصة ببرنامج زيادة الدعم المدني.
- تقييم الإجراءات المعمول بها لضبط التكاليف الخاصة بعقود برنامج زيادة الدعم المدني.
- تقييم إدارة الموجودات المستخدمة في إطار عقود برنامج زيادة الدعم المدني – الموجودات التي اشتراها المتعهدون والموجودات التي وفرتها الحكومة للمتعهدين.
- تقييم ما إذا كانت أنظمة لجيش الأميركي التي تحكم السياسة الخاصة ببرنامج زيادة الدعم المدني تتضمن تحديداً للضوابط الأساسية في مجال الإدارة.

إدارة برنامج الدعم لإعادة إعمار العراق
(المشروع رقم A-2004-AMA-0606.000)

- تقرير ما إذا كان الجيش الأميركي ومكتب المشاريع والعقود قد وضعا ضوابط وإجراءات عمل صحيحة للتخفيف من أثر العوامل العالية الخطورة التي سبق تحديدها.

المراجعات المستقبلية

لدى وكالة التدقيق التابعة للجيش الأميركي عملية تدقيق واحدة مخطط لها أن تبدأ في الفصل الأول من السنة المالية 2005.

في أواخر شهر تشرين الأول (أكتوبر) 2004، سوف تباشر وكالة التدقيق التابعة للجيش الأميركي عملية تدقيق في العراق لبرنامج الاستجابة الطارئة للقادة ولصندوق الاستجابة السريعة الخاص بقيادة الأمن الانتقالية المتعددة الجنسية في العراق التي طلبت إجراء هذه المراجعة. ويعمل مدققو مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة بشكل وثيق مع مدراء وكالة التدقيق التابعة للجيش الأميركي لتلافي أية ازدواجية في المجهود.

- ما تزال وكالة التدقيق التابعة للجيش الأميركي تعمل على تثبيت الأهداف. لكن الأهداف المبدئية هي التالية:
- هل تم استلام الأموال الخاصة ببرنامج الاستجابة الطارئة للقادة وبصندوق الاستجابة السريعة وحصرها وتسجيلها طبقاً للقوانين والأنظمة المنصوص عليها؟
- هل كانت عمليات الصرف متوافقة مع الغاية من النظام أو التوجيهات التنفيذية؟

وسيصل فريق من أربعة مدققين إلى بغداد لهذا الغرض في شهر تشرين الأول (أكتوبر) 2004.

4- التحقيقات

لمحة عامة

يقوم مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة بالتحقيق في انتهاكات القانون المحتملة التي لها صلة:

- بإدارة الاعتمادات والأموال العراقية من جانب سلطة الائتلاف المؤقتة والهيئة الوارثة لها في العراق.
- بتنفيذ المشاريع والعمليات والعقود باستخدام تلك الأموال.

يقوم المحققون الجنائيون بفحص ادعاءات وتقارير ومعلومات أخرى محددة لتقرير ما إذا كان قد حدث انتهاك للقانون وللأنظمة والتشريعات. وتنطلق التحقيقات أساساً من ادعاءات يتقدم بها موظفون ومواطنون أميركيون وعراقيون أو مكاتب مفتشين عامين آخرين. وتجري التحقيقات بصورة رئيسة في العراق وفي مواقع مختلفة داخل الولايات المتحدة.

بتاريخ 24 أيلول/سبتمبر 2004، وقع مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع ومكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة مذكرة تفاهم تضمنت تفصيلاً لعلاقة العمل بين المنظمتين. وألحقت بهذه المذكرة اتفاقية معقودة بين جهاز التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع ومكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة تحكم التنسيق في صلاحيات التحقيق والمسؤوليات العملياتية.

توخياً للإسراع في الوصول إلى نتائج وإغلاق التحقيقات، يقوم مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة بتنسيق القضايا مع وكالات تطبيق القانون الأخرى ومع وزارة العدل عند الحاجة.

ملخصات قضايا مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة

لغاية يوم 12 تشرين الأول (أكتوبر) 2004، كان مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة قد تلقى ما مجموعه 113 قضية جنائية محتملة. من أصل هذا المجموع، هناك 75 قضية جرى البت فيها أو تمت إحالتها إلى وكالات تحقيق أخرى وما تزال هناك 38 قضية جارية. ومنذ 30 يونيو/حزيران 2004، قام مكتب المفتش العام للسلطة بإغلاق أو إحالة 31 قضية لهيئات تحقيق أخرى وباشر العمل في 39 قضية جديدة. وتظهر الملخصات التالية طيف القضايا التي بت فيها مكتب المفتش العام للسلطة والتي أحالها لجهات أخرى خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

- تلقى مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة طلباً للمساعدة من أعضاء في البعثة الأميركية لدى العراق، وفي وزارة العدل والقوة المتعددة الجنسيات. وكان المشتكون يشتبهون بأن أحد المسؤولين العراقيين اختلس مبلغ 500 ألف دولار من برنامج صندوق الحكم المحلي. كانت أموال هذا الصندوق المقدمة من صندوق تنمية العراق معدة للاستعمال في دعم مشاريع عمل محلية. وادعى المشتكون أيضاً أن الأموال ربما كان قد جرى تحويلها لدعم أنشطة المتمردين لكن ليس هناك حالياً ما يثبت هذا الادعاء. واتضح من خلال التحقيق الأولي أنه من أصل المبلغ، جرى استخدام 70 ألف دولار في تمويل مشاريع نظامية مختلفة. وبناء على طلب مسؤولين أميركيين وعراقيين، قام المسؤول العراقي المذكور بإعادة رصيد المبلغ وقدره 430 ألف دولار وهو الآن في حرز أمين. لقد قام مكتب المفتش العام في هذه القضية بدور قناة موصلة هامة لاهتمامات المشتكين، وساهم في استعادة أموال صندوق الحكم المحلي وصندوق تنمية العراق ويواصل التنسيق بشأن القضية مع القوة المتعددة الجنسيات (القضية رقم 95).

- تقدم مدع مدني يعمل لدى شركة تعهدات أميركية في بغداد بمعلومات إلى مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة عن واقعة سرقة وتهديدات موجهة لأحد العاملين العراقيين. وقيل في الشكوى أن أفراداً من الشرطة العراقية ومواطنين عراقيين آخرين متورطون في نشاط إجرامي وأنهم وجهوا تهديدات لمواطن عراقي يعمل مع المتعهد بالأميركي. وبنتيجة تحقيق أولي، قرر مكتب المفتش العام للسلطة أن هذه الادعاءات خارج نطاق اختصاصه، وقام بتحويل المعلومات

والإفادات والأدلة إلى الشرطة العراقية / مكتب القضايا الداخلية الذي قبل النظر في القضية. نتيجة لذلك، قامت المحكمة الجنائية المركزية في العراق باعتقال خمسة مواطنين ووجهت إليهم تهمة السرقة وكان اثنان من المتهمين العراقيين أفراداً من الشرطة العراقية.

- جاء في إحالة عن طريق الخط الساخن أن متعهد بناء أساء إدارة أحد العقود. وأظهر التحقيق الأولي أن متعهداً لتنفيذ عقد على أساس سعر محدود كان يوفر خدمات دون المستوى المنصوص عليه تعاقديا ويقدم مطالبات بالمبلغ الكامل. وقررت المراجعة التي قام بها مكتب المفتش العام للسلطة أن وزارة الخارجية هي الجهة التي قامت بإحالة العقد، لذا أحيل الموضوع إلى مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية (القضية رقم 56).

- ورد في أحد الشكاوى ادعاء بأن شركات إعمار عراقية أزالت بصورة غير نظامية معدات ومواد مخزونة في مستودعات تملكها وزارة الإسكان والإعمار. وادعى المشتكي أيضاً أن أفراداً من القوات الأميركية المسلحة ساعدوا في إزالة هذه المواد وتقاضوا مبلغاً مالياً مقابل ذلك. وفي أعقاب مقابلات مع المهندسين العراقيين وحراس الموقع، اتضح لمكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة أن الوزارة تعرف من هم الذين أخذوا المعدات وأين توجد الآن. ونظراً إلى أن هذا النشاط الإجرامي قامت به شركات إعمار عراقية ضد الحكومة العراقية، قام مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة بإحالة الموضوع إلى مكتب المفتش العام لوزارة الإسكان والإعمار. في حين أحيلت الأدلة ضد أفراد القوات الأميركية المسلحة إلى مكتب المفتش العام للقوة المتعددة الجنسيات. وقد أمكن للوزارة أن تستعيد بعض هذه المعدات (القضية رقم 8).

مكتب التحقيقات الفدرالي

أفاد مكتب التحقيقات الفدرالي أن لديه خمس قضايا جارية أو معلقة لها صلة بأنشطة خاصة بالعراق. وتتعلق اثنتان من القضايا التي بوشر بها مؤخراً بوقائع فساد واختلاس من الحكومة خلال عمليات العراق في الربع الثالث من السنة المالية 2004. وخلال هذه الفترة التي يغطيها هذا التقرير، لم يكن مكتب التحقيق الفدرالي قد أغلق أو أحال أية قضية لوكالات أخرى مكلفة بتطبيق القانون.

الوكالة الأميركية للتنمية الدولية

يوجد للوكالة الأميركية للتنمية الدولية عميل خاص واحد مقيم في بغداد بالعراق. وخلال الفتة التي يغطيها هذا التقرير، بتت الوكالة في تحقيق تناول سلامة البرنامج. فقد ورد ادعاء بأن متعهداً للوكالة الأميركية للتنمية الدولية تقدم بفواتير مزورة ومضخمة عن خدمات قام بأدائها في العراق. وكان المتعهد يعمل بموجب خطاب تعاقدي يرافقه تفاهم بأنه سيتم لاحقاً استبدال الخطاب التعاقدي بعقد على أساس التكلفة زائد الأتعاب. وعندما جرى توقيع هذا العقد البديل وكان على أساس التكلفة زائد الأتعاب، لم يعد للادعاء أي أساس وقامت الوكالة بإغلاق القضية. وتوجد للوكالة الأميركية للتنمية الدولية قضية واحدة قيد النظر حالياً.

جهاز التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع

يواصل جهاز التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع توفير الدعم في مجال التحقيقات لوزارة الدفاع فيما يخص القضايا الكبرى للاختلاس والفساد العام والتحايل في العقود والتزوير والإرهاب. ويقوم جهاز التحقيقات الجنائية بوزارة الدفاع بالتنسيق روتينياً مع الشرطة العسكرية الأميركية ومع الشرطة الوطنية العراقية. وبتاريخ 11 تشرين الأول (أكتوبر) 2004، كان للجهاز 16 قضية جارية و22 قضية مغلقة ومشروع واحد جاري العمل به.

مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية

لم يسجل مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية أية قضايا لها صلة بالعراق خلال الفترة لتي يغطيها هذا التقرير. كذلك لم يقم المكتب بإغلاق أو إحالة أية قضايا تتصل بالعراق إلى وكالات أخرى مكلفة بتطبيق القانون.

الخط الساخن

بتاريخ 30 آب/أغسطس 2004، وقع مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة مذكرة تفاهم مع مكتب المفتش العام بوزارة الدفاع للمشاركة في الموقع بالنسبة لموارد الخط الساخن. وقد تم نقل موقع الخط الساخن التابع لمكتب المفتش لعام للسلطة إلى جوار الخط الساخن التابع لمكتب المفتش العام لوزارة الدفاع. وقد تم إنشاء الخط الساخن الخاص بمكتب المفتش العام للسلطة من أجل تسهيل التبليغات عن الاحتيال والهدر وإساءة الاستعمال وسوء الإدارة والانتقام. ويتلقى الخط الساخن الاتصالات من مشتكين في العراق والولايات المتحدة بأشكال عديدة تشمل: المراجعة الوجاهية، الهاتف، البريد، الفاكس، الإنترنت والإحالات من وكالات أخرى.

وللخط الساخن التابع لمكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة جهاز من خمسة موظفين في الوقت الحاضر – أربعة منهم في مكتب الخط الساخن في ارلينغتون / فيرجينيا ومحقق واحد للخط الساخن في بغداد. ومن المقرر أن يصل محقق ثان للخط الساخن من مكتب ارلينغتون – فيرجينيا للعمل في بغداد خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر).

منذ أن باشر عمله في شهر شباط/فبراير 2004، أطلق الخط الساخن التابع لمكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة النظر في 272 قضية. ويظهر الجدول رقم 2 كيف تم تلقي الشكاوي على الخط الساخن بينما يظهر الجدول رقم 3 كيف عولجت هذه الشكاوي ويبين الجدول رقم 4 طبيعة الشكاوي التي تم تلقيها.

مصادر شكاوى الخط الساخن

شكاوى الخط الساخن				
نوع الاتصال	**فصلياً (بالولايات المتحدة) الفصل المنتهي في 2004/9/30)**	**فصلياً (في العراق) الفصل المنتهي في 30/ 2004/9**	**المجموع بالولايات المتحدة**	**المجموع بالعراق**
نموذج شركة الإنترنت	19	-	123	-
عن طريق الهاتف	06	2	27	2
عن طريق الفاكس	02	2	10	0
عن طريق البريد	6	2	9	2
المراجعة الوجاهية	2	9	3	89
تحويل عن طريق وكالات أخرى	1	1	6	1
المجموع	**36**	**14**	**178**	**94**

الجدول رقم 2

توزيع شكاوى الخط الساخن

توزيع الشكاوى		
المنظمة	**فصلياً (الفصل المنتهي في 2004/9/30**	**المجموع العام**
تحقيقات غير جنائية	35	136
إحالة إلى هيئات مفتشين عامين آخرين	10	051
تحقيقات جنائية	02	038
إحالة إلى وكالات أخرى	1	027
مكتب المفتش العام – تدقيق	1	009
إهمال	-	08
مكتب المفتش العام – قانون حرية المعلومات	1	03
المجموع	**50**	**272**

الجدول رقم 3

أنواع الشكاوى

أنواع الشكاوى		
النوع	**فصلياً (الفصل المنتهي في 2004/9/30**	**المجموع العام**
إساءة استعمال	18	75
احتيال	10	54
هدر	02	22
جنائي	-	16
انتقام	-	06
قانون حرية المعلومات	1	03
غير ذلك	19	96
المجموع	**50**	**272**

الجدول 4

من أصل 272 بوشر بها، تم البت في 178 قضية وهناك 94 قضية جارية.

5- مبادرات مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة

لمحة عامة

واصل مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة تولي دور القيادة فيما يخص عدد من المبادرات الرئيسية للارتقاء بسوية المراجعات والتحقيقات التي يقوم بها في العراق. وفيما يلي الأهداف الرئيسية لهذه المبادرات:

- تعزيز الاتصال فيما بين الوكالات
- دعم الاقتصاد والفعالية والجودة
- محاربة الاحتيال والهدر وسوء الاستعمال لأموال إعادة الإعمار.

يتم تحقيق هذه المبادرات بنجاح بفعل استمرار التنسيق والدعم من جانب هيئات اتحادية أخرى مناطة بمهام مماثلة. ويتضمن هذا الفصل تحديثاً للمعلومات عن:

- مجلس المفتشين العامين العراقي
- مجموعة العمل المالية العراقية
- الدروس المستفادة/عوامل الخطر المرتفع
- العوامل العالية الخطورة
- الحكم الراشد المؤسسي
- الأمن والتأمين

خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، كانت ولاية مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة غير واضحة المعالم وجرى تقليص الموارد من الموظفين المتوفرين للعمل. لذا، حول مكتب المفتش العام التركيز عن موضوع الحكم الراشد المؤسسي وعن مبادرات الأمن والتأمين وخصص العدد المحدود من الموظفين والقدر المتاح من الموارد لتنفيذ مشاريع وأنشطة التدقيق والمراجعة.

لقد تم تأسيس مجموعة العمل المالية العراقية في شهر آذار (مارس) 2004 للتنسيق ما بين الهيئات المالية والإدارية والشرائية وهيئة المفتش العام للسلطة في بغداد التي لها دور في إعادة إعمار العراق. وقد عقدت مجموعة العمل اجتماعات نصف شهرية لحين توقف سلطة الائتلاف المؤقتة عن العمل في شهر حزيران (يونيو) 2004 عندما جرى حل مجموعة العمل المالية العراقية.

سوف يعتمد تجديد التركيز على هذه المبادرات في المستقبل على نطاق وايقاع العمل المناط بمكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة كما يتم تحديده سياسياً أو بموجب توجيه قانوني. وفي غضون ذلك، يستمر العمل في الأنشطة المتصلة بهذه المبادرات على مستوى البرنامج.

مجلس المفتشين العامين العراقي

لمحة عامة

يوالي مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة توفير القيادة والتنسيق لبرامج إعادة إعمار العراق من خلال مجلس المفتشين العامين العراقي. ويتيح مجلس المفتشين العامين العراقي الذي أنشأه مكتب المفتش العام للسلطة في 15 آذار (مارس) منبراً للنقاش والتعاون فيما يخص أنشطة المراقبة التي يقوم بها المفتشون العامون وموظفوهم التابعون لهيئات لها دور في تنفيذ مهام صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

لقد عقد آخر اجتماع لمجلس المفتشين العامين العراقي في أرلينغتون/فرجينيا يوم 4 آب (أغسطس) 2004 ومن المقرر عقد الاجتماع التالي في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2004. وعقد أعضاء المجلس اجتماعات أضيق حجماً فيما بينهم لتنسيق جهود التدقيق. ويتبادل ممثلو الهيئات الأعضاء في

المجلس خلال هذه الاجتماعات المعلومات عن المراجعات الجارية والمقررة للحد من إزدواجية الجهود. ويقوم الأعضاء كذلك بتحديث معلومات بعضهم بعضاً حول مستويات التوظيف المقررة في العراق ويستغل أعضاء المجلس الذين لديهم خبرة شخصية في بغداد هذه الاجتماعات لكي يوفروا إضاءات حول جوانب عملية من أنشطة التدقيق في العراق بما في ذلك التسهيلات المتعلقة بالسفر، وبرامج مواعيد العمل وجوانب الأمن الشخصي.

لقد ساهم مجلس المفتشين العامين العراقي بتيسير الاتصال بين واشنطن وبغداد بما ضمن استمرار الإشراف المنسق عبر عمليات الانتقال من تنظيم إلى آخر الذي أحاق بمهمة إعادة الإعمار في العراق.

العضوية

يضم مجلس المفتشين العراقي الأعضاء التاليين:

- المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة (رئيساً)
- المفتش العام لوزارة الدفاع (نائباً للرئيس)
- المفتش العام لوزارة الخارجية (نائباً مشاركاً للرئيس)
- المفتش العام لوزارة الجيش البرية.
- المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية
- المفتش العان لوزارة الخزانة
- المفتش العام لوزارة التجارة
- المفتش العام للخدمات الصحية والإنسانية
- وكالة تدقيق العقود الدفاعية
- وكالة التدقيق للجيش الأميركي
- مكتب المحاسبة العام (عضو مراقب)
- مجلس الاستشارة والمراقبة الدولي

هناك معلومات تدقيقية من بعض هؤلاء الأعضاء تم إيرادها تحت باب مراجعات وكالات أخرى في الفصل 3 من هذا التقرير.

مجموعة العمل المالية العراقية

تم تشكيل مجموعة العمل المالية العراقية من قبل مكتب مساعد المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة لشؤون التدقيق من أجل تنسيق جهود التدقيق في بغداد – إضافة إلى التنسيق المتواصل من جانب مجلس المفتشين العامين العراقي في أرلنيلغتون/فرجينيا.

عقد أول اجتماع شهري لمجموعة العمل المالية العراقية في 23 آب (أغسطس) 2004 والاجتماع الثاني في 19 أيلول (سبتمبر) 2004 والثالث في 21 تشرين الأول (أكتوبر) 2004. وقد التأمت كل الاجتماعات في قصر الرئاسة الجمهوري في بغداد الذي يؤوي البعثة الأميركية في العراق. وكانت المشاركة في الحضور هي التالية:

- مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة
- مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية
- مكتب المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية
- مكتب تدقيق العقود الدفاعية
- سلاح المهندسين للجيش الأميركي

بعض هيئات التدقيق التي تشارك في عضوية مجلس المفتشين العامين العراقي ليست لها مكاتب وبالتالي ليست كل المنظمات ذات العضوية في هذا المجلس ذات تمثيل في مجموعة العمل المالية العراقية.

تقوم مجموعة العمل المالية العراقية بإعلام الموظفين الأماميين للوكالات الأميركية التي لها شأن في الرقابة على صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق حول ما يخص عمليات المراجعة وتلك المقررة. وخلال أول اجتماع، أوضح مساعد المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة المسؤول عن التدقيق خطة التدقيق الخاصة بمكتب المفتش العام للسلطة وناقشت مجموعة العمل المالية العراقية أيضاً أمور التوظيف والمساندة للمكاتب في العراق والكويت وتنوي المجموعة الاستمرار في عقد اجتماعات شهرية لها.

الدروس المستفادة/عوامل الخطر المرتفع

خلال شهر أيلول (سبتمبر) 2004، أطلق مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة مبادرة جديدة لجمع الدروس المستفادة ولتحديد العوامل العالية الخطورة في سياق إعادة إعمار العراق. من خلال هذه المبادرة، سيقوم مكتب المفتش العام للسلطة بتحليل طيف واسع من المواد الواردة من مصادرها في الوكالات المنخرط في إعادة إعمار العراق التي قامت في الماضي أو تقوم حالياً بمجهودات مماثلة من أجل:

- تمكين إجراء تخطيط مدروس فيما يخص الاستراتيجية والتدقيق
- الاستدلال إلى الفجوات فيما يخص الرقابة
- تحديد مجالات اهتمام خاصة بمزيد من التركيز عليها لاحقاً

هذه المواد الواردة من مصادر سوف تشمل مقابلات ودراسات مسحية، وتقارير استنتاجية للعمل من منظمات منخرطة في إعادة إعمار العراق إلى جانب دراسات رسمية قامت بها مؤسسات الائتلاف المؤقتة لجمع وتحليل نتائج البيانات. وسيصدر مكتب المفتش العام للسلطة نتائجه الأولية في كانون الثاني/يناير 2005.

يقوم مكتب المفتش العام للسلطة حالياً بجمع كمية من المعلومات الواردة من عدة منظمات حكومية وغير حكومية قامت بأبحاث لها صلة بالموضوع بما في ذلك الكونغرس، منظمات سلطة الائتلاف المؤقتة، وزارة الدفاع، وزارة الخارجية، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، الشركاء في الائتلاف والمتعهدين. وسوف تساعد مجموعة هذه المواد مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة لأن:

- يقوم بوضع قائمة للمنظمات التي تقوم بأبحاث حول الدروس المستفادة
- يقوم بجمع الدروس المستفادة في حاضنة واحدة
- يقيم الدروس المستفادة التي استخلصتها منظمات أخرى من أجل تحديد السمات المشتركة والفجوات المحتملة في التحليل والعوامل العالية الخطورة بالنسبة للعمليات التالية:
- يركز المراجعات التالية ويوجه التحليل لمعالجة هذه الفجوات في البرامج المستقبلية
- يطور توصيات حول الإجراءات والتحسينات وحول أفضل الممارسات

هذا وينهمك مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة حالياً في المراحل المبكرة من تكوين حاضنة للدروس المستفادة. وتظهر نوافذ العرض التالية مجموعة المشاريع والمنظمات التي سيدخلها مكتب المفتش العام للسلطة في الاعتبار في سياق التحليل. وسيواصل المكتب السعي لجمع المزيد من البيانات من مصادر حكومية أخرى.

وزارة الدفاع

سلطة الائتلاف المؤقتة

ستقوم منظمة التخطيط لنقل السيادة التابعة لسلطة الائتلاف المؤقتة بإصدار تقرير رسمي يوثق الدروس المستفادة من عملية نقل السيادة إلى الحكومة العراقية الانتقالية. وسيتضمن التقرير مستندات ووثائق تنسيق نموذجية إضافة إلى ملحق على "شكل قائمة مراجعة" لاستخدام القائمين على التخطيط في المستقبل. موعد إصدار المقرر هو شهر تشرين الأول (أكتوبر) 2004.

وقد وجهت سلطة الائتلاف المؤقتة أحد المؤرخين من وزارة الدفاع للقيام بأكثر من 200 مقابلة مع أشخاص من مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية ومن سلطة الائتلاف. وأجريت هذه

المقابلات عبر المنظمة خلال ثلاث مراحل مختلفة وهي توفر رؤيا واسعة مصدرها أشخاص ساهموا بشكل مباشر في مجهود إعادة الإعمار.

للحصول على تفصيلات تاريخية عن عمليات سلطة الائتلاف المؤقتة، قم بزيارة الموقع التالي على شبكة الإنترنت:
http://www.coalitioniraq.org/pressreleases/20040628_histotic_review_cpa.doc

قيادة القوات الأميركية المشتركة
يقوم كل من قيادة القوات الأميركية المشتركة والمركز المشترك لتحليل العمليات – قسم الدروس المستفادة – بجمع ونشر الدروس المستفادة من قيادات وزارة الدفاع ومن الوحدات المقاتلة. وقد نشر المركز المشترك لتحليل العمليات تقريراً أولياً يلخص العمليات والدروس المستفادة من مرحلة القتال في سياق عملية حرية العراق ويعتزم المركز إصدار تقرير مماثل عن العمليات الخاصة بالاستقرار عقب العمليات الحربية خلال تشرين الثاني (نوفمبر) 2004 وتعتبر الإصدارات الأولية ذات طابع سري لكن التقارير التالية ستشمل على نسخة غير مقيدة الاستعمال.

http://www/jfcom.mil.about/fact_jc11.htm

سلاح مشاة البحرية الأميركي
خلال شهر أيلول (سبتمبر) 2004، شارك مكتب العمليات المدنية المشتركة وقسم المناورات التابعان لسلاح مشاة البحرية الأميركية في رعاية مؤتمر: EMERALD EXPRESS 04-2 "الرؤى والملاحظات التبادلية للوكالات: عملية حرية العراق والحرية الدائمة. وقد ساهم المشاركون في المؤتمر بمساهمات هامة في عمليات الاستقرار أو كانوا منهمكين في الإعداد لعمليات تالية. وقد سلط البرنامج الضوء على الأهمية القصوى لتبادل الدعم بين الوكالات في سياق عمليات الاستقرار والتخطيط السياسي الختامي للدولة الختامية.
http://www.wargaming.quantico.usmc.mil
http://www.smallwars.quantico.usmc.mil

جامعة الدفاع الوطني
احتضنت جامعة الدفاع القومي ومعهد الدراسات الاستراتيجية القومي مجموعة من ورشات العمل المشتركة بين الوكالات التي ركزت على الاستقرار وإعادة الإعمار في العراق. في 20 تشرين الثاني (نوفمبر) 2002، التقى أكثر من 70 باحثاً وخبيراً وأخصائياً لمناقشة التحديات التي تواجه العراق في حقبة ما بعد التدخل العسكري. وقد ركزت ورشة العمل التي عقدت تحت شعار "العراق: نظرة لما بعد حكم صدام" على مجهودات الولايات المتحدة وحلفائها خلال إعادة الإعمار وتثبيت الاستقرار السياسي في البلاد ما بعد التدخل العسكري. وقد تناول المشاركون في هذا اللقاء غير الرسمي قضايا أساسية سوف تصنع شكل أمن العراق ووضع الاستقرار فيه من جهة وسوف تواجه صانعي السياسة الأميركيين من جهة أخرى إلا أنهم لم يتعرضوا للسياسة الرسمية ولم يقوموا بمناقشتها.

في سياق ورشة عمل لاحقة عقدت يوم 29 تموز (يوليو) 2004 بعنوان "التخطيط لإعادة الإعمار عقب التدخل العسكري: الاستفادة من دروس العراق"، التقى مشاركون سابقون في الأعمال العسكرية في العمليات بالعراق ومسؤولون حكوميون وخبراء أقليميون ومختصون في المجال ليناقشوا تجاربهم في مجال تخطيط وتنفيذ عمليات تثبيت الاستقرار وإعادة الإعمار في حقبة ما بعد الحرب.

وقد ركزت المداخلات على قدرة المنظمات الحكومية الأميركية على التنسيق والتعاون في مجالات:
- التخطيط والتنفيذ
- تقييم التحديات التي واجهها كل من مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية وسلطة الائتلاف المؤقتة
- التوصية بأساليب للارتقاء بمستوى العمليات ما بعد الحرب

- تدريب وإعداد المخططين والأخصائيين

وقد ركزت مجموعات نقاش "فرعية" الاهتمام على موضوعات صياغة السياسات والمشاركة في التخطيط وإعداد الميزانيات والأمن، الديبلوماسية العامة، الاتصال الاستراتيجي، بناء القدرات، الخدمات الأساسية وإصلاح السياسة الاقتصادية.

وأصدرت جامعة الدفاع القومي ثلاثة تقارير عن الدروس المستفادة من إعادة إعمار العراق من خلال معهد دراسات الأمن القومي ومركز التقنية وسياسة الأمن القومي وهي التالية:

- *بناء قوة دفاع عراقية بقلم جوزيف ماكميلان رقم 198 حزيران (يونيو) 2003*
- *التحول من أجل عمليات تثبيت الاستقرار وإعادة الإعمار. بقلم هانس بينندك وستيوارت جونسون – نيسان/أبريل 2004.*
- *الانتقال المضطرب في العراق: هل يكتب له النجاح بقلم جوديث ياني. العدد 208 حزيران (يونيو) 2004.*

تتوفر هذه التقارير على الموقع التالي على شبكة الإنترنت:

http://www.ndu.edu/inss/strforum/h6.html

مركز الجيش للدروس المستفادة
يقوم مركز الجيش للدروس المستفادة بجمع وتحليل البيانات من مصادر مختلفة لتوفير الدروس للقادة العسكريين وللعاملين والطلبة. ويجري توفير هذه الدروس وغيرها من الأبحاث ذات الصلة بالموضوع من خلال المنشورات ووسائل الإعلام الإلكترونية بما في ذلك:

- *عملية حرية العراق، CAAT II، تقرير حول الانطباعات الأولى، أيار (مايو) 2004.*

يمكن طلب معلومات إضافية من خلال الموقع التالي على شبكة الإنترنت:
http://call-rfi.leavenworth.army.mil/rfisystem

وكالات حكومية أخرى

الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
أصدرت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية خلال شهر أيار (مايو) 2004 نشرة من 28 صفحة بعنوان "سنة في العراق" تعرض ملخصاً لأنشطة إعادة الإعمار والأنشطة الإنسانية التي تمت في العراق من قبل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وشركائها بما في ذلك سلطة الائتلاف المؤقتة، من آذار (مارس) 2004.

مكتب المساءلة الحكومية
أجرى مكتب المساءلة الحكومية مجوعة من الدراسات ذات الصلة بالعراق وبالتحديات التي تواجه بناء البلد. وتشمل بعض الدراسات ما يلي:

- إعادة بناء العراق: مكتب المحاسبة العام GA0-03-792 R أيار (مايو) 2003.
- استعادة ممتلكات العراق: ملاحظات أولية على الجهود والتحديات الأميركية 18 آذار (مارس) GA0-04-579T 2003
- قانون الانتقال في العراق GA0-04-746R 25 أيار (مايو) 2004.
- إعادة بناء العراق: السنة المالية 2003/ إجراءات إحالة العقود وتحديات الإدارة 1 حزيران (يونيو) GA0-04-605 2004
- الأمم المتحدة: ملاحظات على برنامج النفط مقابل الغذاء وأمن العراق الغذائي 16 حزيران (يونيو) GA0-04-880T 2004
- إعادة بناء العراق: الموارد، الأمن، الحكم الراشد، الخدمات الأساسية وقضايا الرقابة 28 حزيران (يونيو) GA0-04-902 R 2004

- العمليات العسكرية: إمعان وزارة الدفاع في اللجوء إلى عقود الإسناد اللوجستي يستدعي تعزيز المراقبة – 19 تموز (يوليو) 2004 GA0-04-854

من المنتظر إصدار الدراسات الإضافية التالية: *مصادرة ممتلكات النظام السابق – تسريح قوات الاحتياط واستخدامها مستقبلاً، متعهدو الأمن الخاصون – تحسين مستوى أمن العراق، الانتخابات العراقية وقضايا التأمين في العراق.*

الدراسات المتعاقد عليها من قبل منظمات غير حكومية

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

يعتبر مشروع إعادة الإعمار بعد الحرب التابع لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية مشروعاً تعاونياً ما بين المركز واتحاد الجيش الأميركي. يوفر هذا البرنامج معلومات وتوصيات بشأن إعادة الإعمار عقب الحرب في العراق ويركز على مشاريع تقيس مدى التقدم المتحقق في العراق من خلال جمع البيانات من مصادر جديدة ومن استطلاعات الرأي والمقابلات وهو يتيح الاطلاع على آراء العراقيين بشأن مجهود إعادة الإعمار في قطاعات مختلفة تشمل الأمن، الحكم المحلي، الدخل، وسائل كسب العيش، الخدمات الأساسية، الصحة والتعليم. وفيما يلي بعضاً من منشورات مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية:

- *رصد الأصوات العراقية – فردريك بارتون، باتشيبا كروكر، بن روزويل، دوغ هنري ومورغان كورتني تموز (يوليو) 2004*
- *كسب السلام – استراتيجية أميركية من أجل إعادة الإعمار بعد الحرب، نشرة د. روبرت أور تموز (يوليو) 2004*
- *إعادة إعمار العراق بعد الحرب – مراجعة ميدانية وتوصيات – د. جون همر، فردريك بارتون، باتشيبا كروكر، د. جوهانا مندلسون – فورمان و د. روبرت أور 17 تموز (يوليو) 2003*

http://www.csis.org/isp/pcr/index.htm

مؤسسة راند

تعتبر مؤسسة راند مؤسسة غير ربحية كرست نفسها للتأثير على السياسة وعلى صنع القرار من خلال البحث والتحليل. وقد تعاقد الجيش الأميركي مع مؤسسة راند لإعداد تقرير يتضمن تصنيف وتحليل الدروس المستفادة من عمليات تثبيت الاستقرار وإعادة الإعمار. وسيكون تقرير مؤسسة راند المتوقع صدوره في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) عبارة عن جهد موسع يتضمن مقابلات مع مسؤولين رئيسيين من مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية وسلطة الائتلاف المؤقتة.

http://www.rand.org

مجلس الخدمات المهنية

يمثل مجلس الخدمات المهنية عدداً من الشركات التجارية التي توفر للحكومة خدمات مهنية وفنية. وللمجلس قاعدة منوعة من الأعضاء الذين يقدمون مجموعة واسعة من الخدمات لمجهود إعادة الإعمار الذي يقوم به الائتلاف في العراق. وتشكل عضوية المجلس بنسبة 30% تقريباً من شركات كبرى يزيد إيرادها عن بليون دولار سنوياً في حين أن نسبة تتراوح من 25-30% هي عبارة عن شركات أصغر حجماً تقل ايراداتها عن 100 مليون دولار.

وقد قام مجلس الخدمات المهنية بإعداد مذكرة عن الدروس المستفادة مستقاة من معلومات قام بتوفيرها نحو 40 شركة عضو لها صلة بالتعهدات في العراق.

http://www.pscouncil.org

المجلس البريطاني/الأميركي للملومات الأمنية

هذا المجلس عبارة عن مؤسسة بحثية مستقلة تقوم بتحليل قضايا الأمن الدولية ويعمل المجلس البريطاني/الأميركي للمعلومات الأمنية على نشر الوعي بالقضايا الأمنية بين أفراد الجمهور وصانعي السياسة ولدى الوسائل الإعلامية بقصد تعزيز النقاش المبني على المعرفة على جانبي الأطلسي. وفي

أيلول (سبتمبر)، نشر المجلس البريطاني الأميركي للمعلومات الأمنية تقريراً بعنوان "حفنة من المتعهدين: الحاجة إلى تقييم واقعي للشركات العسكرية الخاصة في العراق". وكان ديفيد ايزنبرغ واضع هذا التقرير قد أمضى أكثر من 10 سنوات في البحث والكتابة عن الشركات العسكرية الخاصة.

http://www.basicint.org/pubs/Research/2004PMC.pdf

الحكم الراشد المؤسسي

سوف يقوم مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة بإدراج تقديرات المخاطر المتصلة بالضوابط الداخلية والحكم الراشد في سياق المراجعات الخاصة بالمتعهدين الفرعيين. وستكون أية قضايا يجري تشخيصها على أنها ذات خطورة عالية أساساً لمزيد من البحث والمعالجة.

الأمن والتأمين

ما يزال اضطراب الوضع الأمني في العراق يمثل خطراً جسيماً بالنسبة للمتعهدين وللعاملين. ويؤدي انعدام الأمن إلى عرقلة قدرتهم على أداء عملهم اليومي وإنجاز المشاريع في مواعيدها. ومن شأن الزيادة المقررة في إطلاق المشاريع من نهاية عام 2004 وعبر عام 2005 أن تبرز الحاجة إلى:

- حماية الأشخاص
- أمن موقع المشروع
- تطبيق الشروط القانونية التي تنص على تأمين التعويض للعمال المستخدمين بشكل مباشر أو غير مباشر لقاء أموال من الولايات المتحدة.

يقوم مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة حاليا بالتنسيق مع مكتب المحاسبة العام الذي باشر عملاً جديداً حول استخدام متعهدي الأمن الخاصين في العراق. ويقود مكتب المحاسبة العام مراجعة لقضايا قانون الدفاع الأساسي التي تتصل بشروط التأمين التي ينص عليها القانون الأميركي. ويوالي مكتب المفتش العام للسلطة مناقشة هذه القضايا مع مكتب المحاسبة العام لكنه ليس منخرطاً بشكل مباشر في دعم العمل.

لقد أعد سلاح المهندسين للجيش الأميركي مسودة طلب برنامج نموذجي تجريبي يحقق الأهداف التالية:

- تلبية الاهتمامات بتأمين أفضل قيمة ممكنة للبلد من حيث الوفاء بمتطلبات قانون الدفاع الأساسي.
- حفز "التنافس الفعال وضمان توفير " متطلبات التأمين التي ينص عليها قانون الدفاع الأساسي بأسعار مقبولة.

في سياق دعوته إلى برنامج يدار مركزياً، حدد سلاح المهندسين للجيش الأميركي عدة عوائق تحول دون توفير التأمين الذي ينص عليه قانون الدفاع الأساسي بشكل فعال واقتصادي معاً. وقد عبر تقرير مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة الصادر بتاريخ 30 تموز (يوليو) 2004 عن العديد من الاهتمامات نفسها.

بتاريخ 29 أيلول (سبتمبر) 2004، كان قد تم تقديم 961 مطالبة بموجب قانون الدفاع الأساسي لمدنيين يعملون بعقود أميركية في العراق – بما في ذلك 450 مطالبة عن موظفين تغيبوا عن الدوام أكثر من أربعة أيام عمل ومطالبات عن 120 حادثة وفاة. ومنذ 30 حزيران (يونيو) 2004:

- زاد العدد الإجمالي للمطالبات بما نسبته 51.2% وبلغ 961 مطالبة.
- ارتفع عدد المطالبات عن المتغيبين عن العمل لمدة تزيد عن أربعة أيام بنسبة 25.7 وبلغ 450 مطالبة.
- ارتفع عدد المطالبات عن الوفيات بنسبة 23.7% وبلغ 120 حالة وفاة.

6- أنشطة إعادة إعمار العراق

لمحة عامة

تتواصل أنشطة إغاثة وإعادة إعمار العراق تحت سلطة وزارة الخارجية من خلال مكتب إدارة إعادة إعمار العراق وسلطة وزارة الدفاع من خلال مكتب المشاريع والعقود. ويتولى مكتب إعادة الإعمار العراقي مسؤولية تحديد المتطلبات والأولويات بينما يتولى مكتب المشاريع والعقود مسؤولية التعاقد وإدارة البرنامج. وتقوم المنظمتان بتنسيق برامج إعادة الإعمار مثل بناء المدارس والمستشفيات، إصلاح الجسور، رفع سوية شبكة الكهرباء والموانئ وتحديث أنظمة الاتصالات. وفيما يلي بعضاً من الإنجازات التي أبرزتها وزارة الخارجية في الجزء رقم 2207 من تقريرها الصادر في 15 تشرين الأول (أكتوبر) عن إغاثة وإعادة إعمار العراق:

- استأنفت الخطوط الجوية الوطنية العراقية رحلات الطيران الدولية.
- بلغ عدد المشتركين بالهاتف والهاتف الخلوي في العراق 1.5 مليون مشترك وهو ما يزيد بنسبة 90% عما كان عليه المعدل قبل الحرب.
- وصل الإنتاج من النفط مؤخراً إلى 2.5 مليون برميل يومياً.
- قامت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بإصلاح الكثير من الخراب في شبكات المياه العراقية – مما زاد كثيراً من تدفق إمدادات المياه.

يعرض هذا القسم تفاصيل إضافية عن المؤسسات الجديدة المكلفة بتنسيق جهود إعادة الإعمار الأميركية في العراق ويسلط الضوء على بعض من هذه الجهود:

- لدى المؤسسات الوريثة لسلطة الائتلاف المؤقتة
- في التقارير الفصلية عن إعادة إعمار العراق
- في إضاءات على نشاطات إعادة الإعمار.

المؤسسات الوريثة لسلطة الائتلاف المؤقتة

تخلت سلطة الائتلاف المؤقتة عن صلاحياتها لحكومة العراق الانتقالية في 28 حزيران (يونيو) 2004. وتولت عدة مؤسسات جديدة مسؤولية إدارة وتنسيق جهود الإغاثة وإعادة الإعمار التي بوشر بها خلال ولاية سلطة الائتلاف المؤقتة.

مكتب إدارة إعادة الإعمار العراقي

مكتب إدارة إعادة الإعمار العراقي عبارة عن منظمة مؤقتة داخل وزارة الخارجية تتولى تنسيق جهود الهيئات المختلفة العاملة في أنشطة إعادة إعمار العراق. ويقوم المكتب المناطة به مسؤولية وضع الأولويات وتحديد المتطلبات، بتطبيق استراتيجية تهدف إلى تسريع إيقاع نشاط إعادة الإعمار قبل إجراء الانتخابات في العراق في شهر كانون الثاني/يناير 2005. يولي مكتب إدارة إعادة الإعمار العراقي العمل لتحقيق ثلاثة أهداف أساسية هي:

- تحسين سوية البنية التحتية العراقية
- زيادة تشغيل العراقيين والانتعاش الاقتصادي للأمد البعيد
- تعزيز قدرات شركات الهندسة والإعمار العراقية.

مكتب المشاريع والعقود

مكتب المشاريع والعقود مؤسسة مؤقتة في وزارة الدفاع حلت محل مكتب إدارة المشروع لسلطة الائتلاف المؤقتة. يتولى المكتب توفير المشتريات وإدارة المشاريع والدعم الإعماري لأولويات إعادة الإعمار التي يحددها مكتب إدارة إعادة الإعمار العراقي. وقد رسمت مذكرة لوزارة الدفاع بتاريخ 6 تشرين الأول (أكتوبر) الملامح البارزة لأنشطة إعادة الإعمار علماً أن تقرير وزارة الدفاع عن الوضع مدرج بكامله في الملحق "ط".

مكتب إسناد الدفاع العراقي

أنشأ نائب وزير الدفاع مكتب إسناد الدفاع العراقي ليكون جهة الاتصال الوحيدة بالنسبة للبعثة الأميركية في العراق وللتنسيق مع مكتب الشرق الأدنى في آسيا والعراق في وزارة الخارجية. ويتولى مكتب إسناد الدفاع دعم مهام القوات التي تقودها الولايات المتحدة في العراق وتنسيق الأعمال التي تعبر الخطوط الفاصلة بين المؤسسات كما أنه يمثل وزارة الدفاع في الاجتماعات المشتركة للوكالات في العراق.

التقارير الفصلية عن إعادة إعمار العراق

لغاية شهر يونيو/تموز) 2004، دأب مكتب الإدارة والميزانية على تقديم تقرير فصلي إلى الكونغرس حول الانفاق المالي في العراق وفقاً لما يقتضيه الجزء 2207 من قانون الاعتمادات الطارئة للدفاع وإعادة الإعمار في العراق وافغانستان لعام 2004 (القانون العام 108-106) وتقوم وزارة الخارجية الآن بصياغة التقرير الخاص بالجزء 2207. ويتضمن تقرير الفصل الرابع الذي صدر في 15 تشرين الأول (أكتوبر) تحديثاً للمعلومات الواردة في التقارير السابقة لمكتب الإدارة والميزانية.

يتوفر أحدث تقرير على العنوان التالي:
http://www.state.gov/m/rm/rls/2207/oct2004/.

ملامح بارزة في نشاط إعادة الإعمار

إعادة الكهرباء العراقية

في سياق مذكرة بتاريخ 6 تشرين الأول (أكتوبر) موجهة إلى وزير القوات البرية، أفاد مكتب المشاريع والعقود بإكمال 26 مشروع إصلاح كهربائي وباستمرار العمل في 12 مشروعاً آخر، ومن ضمن المشروعات المنجزة، هناك 11 مشروعا لتوليد الكهرباء و12 مشروعاً للنقل الكهربائي وثلاثة من مشاريع الإدارة. وقد بلغ متوسط قدرة التوليد القصوى في أيلول (سبتمبر) حوالي 4970 ميغاواط بارتفاع عن متوسط شهر تموز (يوليو) الذي بلغ 4700 ميغاواط. وبتاريخ 6 أيلول (سبتمبر) 2004، حقق النظام قدرة توليد قصوى بلغت 5100 ميغاواط.

وهذه أمثلة على مشاريع أخرى لإعادة الكهرباء إلى العراق، وهي أمثلة يسلط الضوء عليها تقرير القسم 2207 لعام 2004:

- لقد بدأ العمل على محطة مارثا الحرارية من أجل زيادة الإنتاج بمقدار 400 ميغاواط بحلول الربع الثالث من العام 2005. وفي ذروته، سوف يوظف هذا المشروع ما يقدر بحوالي 2000 عراقي وعلى مدى ستة أشهر.
- ما زالت عمليات التشييد والتجديد مستمرة في موقع أكاديمية التدريب على خدمة أمن الطاقة الكهربائية، وقد وصل كادر التدريب إلى العراق.
- لقد تم استكمال دراسات الموقع التقييمية لمشاريع إعادة تأهيل المحطات الفرعية في منطقة بغداد، بغداد الشرقية، بغداد الغربية، وشش، التاجي، وآغرغوف.

الأمن وتطبيق القانون

في سياق التقرير الخاص بالقسم 2207 الصادر في تشرين الأول (أكتوبر) 2004، تتحدث وزارة الخارجية عن مراجعة شاملة لمتطلبات قوات الأمن العراقية أنجزت بالتلازم مع مراجعة استراتيجية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. اعتماداً على هذه المراجعة، أوصى قائد القوة المتعددة الجنسيات في العراق بزيادات في القوات الرئيسية الثلاث كالتالي:

- الشرطة العراقية (من 90000 إلى 135000)
- الحرس الوطني العراقي (من 45 إلى 65 كتيبة)

- إدارة حراسة الحدود (من 16 إلى 32 ألف)

وقد أقر كبار المسؤولين في الحكومة الانتقالية العراقية بمن فيهم رئيس الوزراء ووزير الدفاع والداخلية الزيادات في قوات الأمن العراقية وأقروا كذلك بمسؤولية العراق في تحمل تكاليف إسناد القوات الإضافية.

وتتواصل الجهود من أجل الارتقاء بمستوى فعالية قوات الشرطة. وقد باشرت لجنة التأهيل التي شكلها وزير الداخلية في شهر تموز (يوليو) 2004 بمراجعة مؤهلات رجال الشرطة وتحديد الأفراد الذين ينبغي تسريحهم من القوة بإعطائهم تعويض التسريح. وفي نفس الوقت يجري تدريب مجندين جدد لقوة الشرطة ويجري كذلك التوسع في قدرات التدريب عن طريق توسيع كلية السلامة العامة في بغداد وتوسيع كليات الشرطة في المحافظات وكذلك إنشاء كليات في الكوت، الحلة، الموصل، السليمانية، كركوك، الرمادي والبصرة.

خلال شهر آب (أغسطس) 2004، باشر جناح الاستكشاف الجوي رقم 70 التابع لسلاح الجو العراقي عملياته حيث تقوم حالياً اثنتان من الطائرات الاستكشافية بطلعات عملياتية على امتداد خطوط أنابيب النفط في جنوب شرقي البلاد وقد أبلغت عن وقوع أضرار في عدة مواقع.

في أواخر آب (أغسطس)، جرى الترخيص لقوة الدفاع الساحلي العراقية بالقيام بتدريب ليلي ذاتي. وفي أواخر أيلول (سبتمبر)، أوفت قوة الدفاع الساحلي العراقية بالمعايير المطلوبة للقيام بعمليات قوارب دورية مستقلة في ظروف جوية تصل لغاية حالة البحر الثالثة.

تدريب المفتشين العامين للوزارات العراقية

اعتمد العراق نظام المفتشين العامين بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 75. وقد سعت السلطة لاستقطاب مفتشين عامين ذوي مؤهلات عالية جداً لكل واحدة من وزاراتها الست والعشرين ولمدينة بغداد ومصرف العراق المركزي وإدارة الشؤون الدينية. ودأبت سلطة الائتلاف المؤقتة دوماً على دعم جهود العراق في محاربة الفساد بما في ذلك تطبيق الإجراءات التالية:

- رعاية ندوات تدريبية مدتها يوم واحد للمفتشين العامين حديثي التعيين.
- تنظيم جلسات تدريب فردية للموظفين في كل وزارة.
- الدعوة إلى تخصيص موارد كافية للمفتشين العامين من أموال صندوق تنمية العراق دعماً لهذا النظام.
- تنسيق التدريب على مستوى البلد والمحافظات لأخصائيي مكافحة الفساد الذين يلتحقون بمكاتب المفتشين العامين المختلفة.

وقد اتفق المسؤولون عن محاربة الإرهاب خلال شهر أيلول (سبتمبر) 2004 على تأسيس المجلس العراقي لمحاربة الفساد. ويضم هذا المجلس المشكل على غرار مجلس الرئيس للنزاهة والجودة ممثلين للأركان الثلاثة لمحاربة الفساد في العراق وهم المجلس العراقي الأعلى للتدقيق ولجنة النزاهة العامة ونظام مكاتب المفتشين العامين في الوزارات. وهناك معلومات إضافية عن هذه الأركان لمحاربة الفساد في تقرير مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة الصادر في 30 تموز (يوليو) 2004.

من أجل تجهيز أخصائيي محاربة الفساد بأساس مشترك، وافق المفتشون العامون العراقيون على أيفاد 640 مدققاً ومفتشاً ومحققاً إلى القاهرة/مصر للحصول على تدريب في محاربة الفساد خلال هذا الخريف. وقام مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة بتوفير الخبرة الفنية والدعم اللازمين لتنسيق هذه الجهود التدريبية على مستوى الإقليم وكذلك الفرص المتاحة في الولايات المتحدة نيابة عن نظام المفتشين العامين العراقيين. على سبيل المثال، يعكف مكتب المفتش العام للسلطة ومكتب المفتش العام لوزارة الدفاع حالياً على تنسيق الزيارة المقبلة التي سيقوم بها وفد من كبار المدققين من المجلس العراقي الأعلى للتدقيق من أجل الالتقاء والعمل مع مسؤولين من مكتب المحاسبة العام ومع مكتب المفتش العام لوزارة المكتسبات الدفاعية.

إن هذا المشروع يقع خارج نطاق المهمة التقليدية لمكتب المفتش العام. ويعتزم مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة أن ينقل هذه المبادرة إلى مسؤولية مكتب إدارة إعادة الإعمار العراقي الذي يستطيع أن يقود هذا الجهد على نحو أفضل. وسيقوم مكتب المفتش العام للسلطة بالتنسيق الوثيق باعتباره مورداً غير رسمي لنظرائه في الوزارات العراقية.

تحديث المعلومات عن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية

تقوم بعثة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في العراق بتنفيذ برامج في مجالات التربية والرعاية الصحية والأمن الغذائي وإعادة إعمار البنية التحتية وإدارة المطارات والموانئ والتنمية الاقتصادية وتطوير المجتمع والحكم المحلي والمبادرات الخاصة بانتقال الصلاحيات. وتنشر الوكالة تقارير عن التقدم المتحقق في جهودها لإعادة الإعمار في موقعها على الشبكة www.usaid.org. وفيما يلي بعض من هذه الملامح البارزة لهذا التقدم كما هو في 30 أيلول (سبتمبر) 2004:

البنية التحتية

- إصلاح الوحدات الأربع في محطة كهرباء بمحافظة البصرة بحيث عملت معاً لأول مرة منذ حرب عام 2003. وتولد المحطة حالياً ما متوسطه 177 ميغاواط في اليوم الواحد وينتظر أن تولد أكثر من 200 ميغاواط في شهر تشرين الأول (أكتوبر).
- الانتهاء من إعادة تأهيل محطة لمعالجة المياه في بغداد. وبات نحو مليون شخص من المقيمين في المنطقة يحصلون الآن على مياه الشرب هناك.
- إعادة فتح جسر تكريت أمام حركة السير يوم 15 أيلول (سبتمبر) 2004. ويعبر هذا الجسر الخرساني ذو الأربعة مسارب نهر دجلة ما بين تكريت وكركوك ويعتبر جزءاً هاماً من شبكة الطرقات لانتقال التجارة والمساعدات من حواضن الإمداد الرئيسية. وكان العمل في إصلاح الجسر قد بدأ في شهر آب (أغسطس) 2003.
- إنجاز إصلاح شبكة الألياف البصرية العراقية وتشغيل معدات بث جديدة في 24 موقعاً بجنوب العراق. وقامت لجنة الاتصالات والبريد العراقية بإيصال الخدمة إلى نحو 215 ألف مشترك يمثلون مجموع المشتركين لفترة ما قبل الحرب.

الصحة والتعليم

- أنجزت الوكالة وأعادت تجهيز نحو 200 مركز للرعاية الصحية بين شهري حزيران (يونيو) و تشرين الأول (أكتوبر) 2004 من خلال برنامج تدعيم الأنظمة الصحية. ولغاية الآن، جرى إعادة تأهيل أكثر من 330 مركزاً. وعندما ينتهي العمل بالبرنامج، سيكون قد تم إعادة تأهيل وتجهيز أكثر من 600 مركز.
- وفرت الدعم المادي لبرنامج تلقيح على مستوى البلد ضد شلل الأطفال بوشر به في 4 أيلول (سبتمبر) 2004 من قبل وزارة الصحة. وقد أفادت الوزارة أنه في غضون الأيام الثلاثة الأولى من الحملة جرى تلقيح 70% من أصل حوالي 4.7 مليون طفل مطلوب تلقيحهم. ولقيت حملة التلقيح الدعم من جانب منظمة الصحة العالمية وصندوق منظمة الأمم المتحدة للأطفال (يونيسف) والاتحاد الأوروبي وجرى تمويلها بمنحة تبلغ 18 مليون دولار قدمتها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية إلى اليونيسف دعماً للمبادرات الصحية في العراق.
- باشرت إصلاح المناهج الدراسية في كليات الحقوق العراقية كجزء من المبادرة الخاصة بإصلاح نظام تعليم القضاء ضمن إطار برنامج التعليم العالي التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية. ويتمثل الهدف البعيد المدى لهذه البرنامج الإصلاحي في الارتقاء بمستوى المناهج الدراسية الحالية في كليات الحقوق العراقية بحيث تنسجم مع المعايير الدولية.
- قامت الوكالة بشراء 1200 مؤلف من الكتب الكلاسيكية، النادرة، النافذة الطبعات وغير المشمولة بحقوق التأليف حول علم آثار المنطقة وتاريخها وذلك لشحنها إلى العراق.

الزراعة

- أنجزت أول بيان عن زراعة الفصة لعلف الماشية في أراضي المستنقعات العراقية. وقد شملت هذه الزراعة الأولى ما مساحته 35 ألف متر مربع من نبات الفصة (الفلفا) موزعة على خمس مزارع محلية.
- أعادت تأهيل أربع عيادات بيطرية بين حزيران (يونيو) و تشرين الأول (أكتوبر). وشمل العمل تجديد المنشآت وتوفير ما قيمته 2000 دولار من المعدات البيطرية.
- أنشأت أول مستنبت لفسائل النخيل بألف من الأشجار أمهات من مختلف الأنواع. وسوف تنتج نحو 10 الآلاف فسيلة من المتوقع أن تعيش منها 7000 آلاف واحدة.
- أقامت منشأة جديدة للتفريخ في مركز جامعي للعلوم البحرية بجنوب العراق من خلال برنامج إعادة أحياء المستنقعات العراقية التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية. وباستخدام هرمونات جرى توفيرها من خلال برنامج أراضي المستنقعات باشرت المنشأة بالتفريخ السريع لسمك "البني" من 16 فصيلاً من هذا النوع.

7: مصادر واستخدامات الأموال في إغاثة وإعادة إعمار العراق

لمحة عامة

جرى تقدير تكلفة عملية إغاثة وإعادة إعمار العراق على المدى المتوسط بما يتراوح بين 50 و100 بليون دولار. ولغاية 30 أيلول (سبتمبر) 2004، كان قد تم توفير نحو 55.1 بليون دولار لإغاثة وإعادة إعمار العراق من أموال الاعتمادات الأميركية والأموال العراقية والأموال التي تبرعت بها دول مانحة:

- أموال الاعتمادات الأميركية: 24.1 بليون دولار تستخدم أساساً في إعادة إعمار العراق.
- الأموال العراقية: 28.2 بليون دولار يجري استخدامها للعمليات اليومية للحكومة العراقية وكذلك لمشاريع إعادة الإعمار وإغاثة الشعب العراقي.
- أموال المانحين: 2.8 بليون دولار على شكل تبرعات والتزامات ثابتة من جانب الدول المانحة والمنظمات الدولية منها 849 مليون دولار مساعدات إنسانية و1.9 بليون دولار من أصل مبلغ 13.5 بليون دولار جرى التعهد بها في مؤتمر مدريد للمانحين الدوليين من أجل إعادة إعمار العراق.

يعرض الشكل رقم 2 صورة عامة عن مصادر الأموال.

لمحة عامة عن مصادر الأموال كما هي بتاريخ 30 أيلول (سبتمبر) 2004 (بملايين الدولارات)

أموال الاعتمادات الأميركية	الأموال العراقية	أموال المانحين
القانون العام 108-11 (نيسان (إبريل) 2003) • صندوق إغاثة وإعادة اعمار العراق (2.475). • صندوق معالجة الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية (802) • عمليات سلطة الائتلاف المؤقتة (684) • الجيش العراقي الجديد (51) • **أموال من غير صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق** • الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (413) • وزارة الخارجية (66)	**أموال مستردة** من الأموال المجمدة (1.724)	**المانحين** • قروض ومنح ملتزم بها من مانحين دوليين تجاه صندوق الائتمان للبنك الدولي (الأمم المتحدة) (13.589) • المساعدات الثنائية الراهنة والودائع لدى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (1.355) • المساعدات الإنسانية (849). • صندوق النقد الدولي — نادي باريس (435)
القانون العام 108-106 (تشرين الثاني (نوفمبر) 2003) • صندوق إغاثة وإعادة اعمار العراق (18.439). • عمليات سلطة الإئتلاف المؤقتة (877). • مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (106). • برنامج الاستجابة الطارئة للقادة (140)	**أموال مصادرة** نقد وممتلكات مصادرة (927)	أنظر مسرد الكلمات للمختصرات: • تم اعتماد 300 مليون دولار لبرنامج الاستجابة الطارئة للقادة منها 100 مليون جرى تخصيصها حالياً للعراق. • المبلغ الإجمالي المقدر لصندوق التنمية للعراق يعتمد على إيرادات النفط دون احتساب أية أموال يجري استعادتها.
القانون العام 108-287 • برنامج الاستجابة الطارئة للقادة (300/100 مليون دولار)	**صندوق التنمية للعراق (25.782)** • إيرادات النفط • النفط مقابل الغذاء • الأموال المعادة	

الشكل رقم 2

أموال الاعتمادات الأميركية

خصصت الولايات المتحدة 24,1 بليون دولار لإغاثة وإعادة اعمار العراق. وبتاريخ 30 أيلول (سبتمبر) 2004 كان قد تم الالتزام بمبلغ 13,1 بليون دولار (54%) وجرى إنفاق مبلغ 5.2 بليون دولار (22%) شمل الإنفاق على إعادة تأهيل البنية التحتية وخدمات الأمن والخدمات الاجتماعية وعمليات سلطة الائتلاف المؤقتة ومكتب إدارة إعادة الإعمار ومبادرات الحكم المحلي والإغاثة والإدارة.

لقد اعتمد الكونغرس أموالاً لإعادة إعمار العراق بموجب قانوني اعتماد تكميليين (16 نيسان (إبريل) 2003) ومنذ فترة أقرب عهداً، بموجب قانون اعتمادات الدفاع للسنة المالية 2005.

- القانون العام 108-11 قانون الاعتمادات التكميلية الطارئة لزمن الحرب، 16 نيسان (إبريل) 2003.
- القانون العام 108-106: قانون الاعتمادات التكميلية الطارئة للدفاع وإعادة الإعمار في العراق وأفغانستان 6 تشرين الثاني (نوفمبر) 2003.
- القانون العام 108-287، قانون اعتمادات الدفاع للسنة المالية 2005- آب (أغسطس).

القانون العام 108-11

أنشأ القانون العام 108-11 صندوق معالجة الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية وصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وصندوق حرية العراق.

وقد أنشأ القانون صندوق معالجة الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية من أجل تغطية المصاريف اللازمة داخل العراق وخارجه لمكافحة الحرائق الطارئة وإصلاح الخراب الذي يلحق بمنشآت النفط والبنى التحتية المتصلة بها وللحفاظ على قدرات التوزيع. وبتاريخ 30 أيلول (سبتمبر) 2004، كان قد تم تخصيص 802 مليون دولار من أموال صندوق معالجة الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية وكان قد جرى الالتزام بمبلغ 800.6 مليون دولار وانفاق 689 مليون دولار.

أنشأ القانون 108-11 صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لتغطية "المصاريف اللازمة للمساعدات الإنسانية داخل العراق ومن حوله ولتنفيذ غايات قانون المساعدات الخارجية فيما يخص إعادة التأهيل وإعمار العراق". وبحلول 30 أيلول (سبتمبر) 2004، كان مكتب الإدارة والميزانية قد وزع ما نسبته 100% من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق/1 البالغة 2.475 مليون ما بين الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارة الدفاع ووزارة الخارجية ووزارة الخزانة. ومن أصل مبلغ 2.475 بليون دولار متوفرة في صندوق إغاثة وإعمار العراق/1. كان قد تم بتاريخ 30 أيلول (سبتمبر) 2004 الالتزام بمبلغ 2,472 بليون دولار (99%) وانفاق 1.861 مليون دولار (75%).

- الجدول رقم 5 يبين وضعية الاعتمادات التكميلية ذات الصلة بإغاثة وإعادة إعمار العراق (القانون العام 108-11).
- الجدول رقم 6 يبين وضعية التمويل للقانون 108-11 حسب البرنامج وحسب الأهداف الاستراتيجية للوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

كذلك أنشأ القانون 108-11 صندوق تحرير العراق "لتغطية المصاريف الإضافية للعمليات الحربية في العراق وعمليات تثبيت الاستقرار، وغيرها من المصاريف". وقد استخدمت هذه الأموال لتغطية المصاريف التشغيلية لسلطة الائتلاف المؤقتة وجرى تحويل 300 مليون دولار إلى صندوق معالجة الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية. وبموجب فصول أخرى من القانون، جرى تمويل أنشطة إضافية قامت بها وزارة الخارجية (66 مليون دولار) والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (413 مليون دولار). وتظل أموال القانون العام 108-11 متاحة للالتزام بها لغاية 30 أيلول (سبتمبر) 2004.

وضعية الاعتمادات التكميلية بموجب القانون 108-11 كما هي بتاريخ أيلول (سبتمبر) 2004 (بملايين الدولارات)				
المصدر	**الوكالة**	**المخصص**	**الملتزم به**	**المنصرف**
صندوق معالجة الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية	وزارة الدفاع	802.0	800.6	689.6
	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	1.820.3	1818.0	1316.7
	وزارة الدفاع – صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق/1	518.3	518.3	457.9
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق	وزارة الخارجية	125.4	125.4	82.8
	الخزانة	6.0	6.0	3.7
	المعونة الفنية والتدريب	5.0	5.0	0.3
	المجموع الفرعي	2.475(أ)	2.472.6	1881.4
من غير صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق القانون 108-11	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	412.9	410.7	382.5
	وزارة الخارجية	66.0	66.0	49.2
	المجموع الفرعي	478.9	476.7	431.7
صندوق حرية العراق	عمليات سلطة الائتلاف المؤقتة	684.6	610.8	471.1
	جيش العراق الجديد	51.2	51.2	48.1
	المجموع الفرعي	735.8	662.0	519.2
المجموع		**4491.7**	**4411.9**	**3501.9**

(أ) تشمل 1.5 مليون دولار على شكل تحويلات وتعديلات من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.
(ب) مجموع عمليات سلطة الائتلاف المؤقتة هي بتاريخ 31 آب (أغسطس) 2004.

الجدول رقم 5

أموال القانون 108-11 حسب البرنامج وحسب الأهداف الاستراتيجية للوكالة الأميركية للتنمية الدولية كما هي بتاريخ 30 أيلول (سبتمبر) 2004- (بملايين الدولارات)				
الوكالة	اسم البرنامج	المعتمد	الملتزم به	المنصرف
أموال صندوق معالجة الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية				
وزارة الدفاع	**استعادة نفط العراق**	**802.0**	**800.6**	**689.6**
كامل أموال صندوق معالجة الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية		802.0	800.6	689.6
أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق/1				
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	إصلاح البنية التحتية الحيوية	1124.3	1124.3	774.1
	تحسين الفعالية والمساءلة لدى الحكومة	174.7	174.7	123.6
	المعونة الغذائية: مكتب الغذاء من أجل السلام	160.0	160.0	122.8
	الدعم للتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية	118.4	118.4	86.2
	الإغاثة: مكتب العون الخارجي للإغاثة	72.2	72.2	59.1
	مكتب المبادرات الخاصة بانتقال السلطة	70.1	69.8	58.1
	توسيع الفرصة الاقتصادية	65.9	65.9	62.6
	دعم البرنامج وتنمية الخليج	18.0	17.5	17.0
	مصاريف إدارية	15.0	15.0	13.2
	النقل والتعديلات	1.5	-	-
	المجموع الفرعي	1820.3	1818.0	1306.7
وزارة الدفاع	إعادة كهرباء العراق	300.0	299.9	299.6
	إعادة نفط العراق	166.0	166.0	158.3
	شبكة أول المستجيبين DIILS	52.3	52.3	0.1
	المجموع الفرعي	518.3	518.2	457.9
وزارة الخارجية	برنامج الشرطة والسجون	61.5	61.5	37.5
	جهود الإغاثة	27.0	27.0	12.6
	تطبيق القانون	24.6	24.6	20.4
	نزع الألغام لأسباب إنسانية	12.3	12.3	12.3
	المجموع الفرعي	11.0	11.0	3.9
وزارة الخزانة والمعونة الفنية والتدريب	المساعدات الفنية	6.0	6.0	3.7
	مساعدات فنية وتدريب	5.0	5.0	0.2
مجموع أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق/1		2475.0	2475.0	1861.4
أموال من غير صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق/2				
الأميركية للتنمية الدولية	المساعدات الغذائية: مكتب الغذاء من أجل السلام	138.2	136.6	113.9
	وزارة الزراعة الأميركية	106.8	106.8	106.8
	إعادة البنية التحتية الحيوية	51.6	51.6	51.6
	دعم التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية	34.0	34.0	32.3
	الإغاثة: مكتب المساعدات الخارجية للإغاثة	33.4	33.3	32.9
	مصاريف تشغيلية	24.5	23.9	20.7
	دعم البرنامج وتنمية الخليج	10.5	10.5	10.4
	تحسين الفعالية والمساءلة لدى الحكومة	8.9	8.9	8.9
	توسيع الفرص الاقتصادية	5.0	5.0	5.0
	المجموع الفرعي	412.9	410.7	382.5
وزارة الخارجية	دعم الائتلاف	66.0	66.0	49.2
	المجموع الفرعي	66.0	66.0	49.2
مجموع الأموال من غير صندوق إغاثة وإعادة اعمار العراق		478.9	476.7	431.7
مبالغ مخصصة لوزارة الزراعة الأميركية جرى تحويلها فيما بعد إلى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية				

الجدول رقم 6

نص القانون أيضاً على تمويل العمليات اليومية لسلطة الائتلاف المؤقتة حتى جرى اعتماد القانون العام 108-106 في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2003. ورغم أن سلطة الائتلاف المؤقتة توقفت عن العمل في 28 حزيران (يونيو) 2004، فإن التزامات التسديد التعاقدية الناشئة عن عقود قامت السلطة بترسيتها خلال ولايتها ما زالت موضع تنفيذ. وهناك تحديث تفصيلي للمعلومات عن وضعية التمويل الخاصة بسلطة الائتلاف المؤقتة يرد في موقع لاحق من هذا الفصل ضمن الجزء الخاص بالأموال التشغيلية للسلطة وللبعثة الأميركية في العراق.

لقد جرى استخدام معظم الأموال المعتمدة في القانون العام 108-11 (55%) في إعادة تأهيل البنية التحتية العراقية ولا سيما في قطاع إنتاج النفط وتوليد الكهرباء. وكان من ضمن الاستخدامات الرئيسية الأخرى لهذه الأموال مجالات الإغاثة، ومبادرات الحكم المحلي والصحة والخدمات الاجتماعية.

القانون العام 108-106

خصص القانون العام 108-106 مبلغ 18.4 بليون دولار لأنشطة الإغاثة وإعادة التعمير في العراق ونص على إنشاء صندوق الإغاثة وإعادة الإعمار/2. وتظل هذه المبالغ متاحة للالتزام بها حتى 30 سبتمبر 2006.

إلى جانب إنشاء صندوق إغاثة وإعمار العراق/2، أجاز القانون إنفاق مبلغ 983 مليون دولار لعمليات سلطة الائتلاف المؤقتة بما في ذلك 75 مليون دولار لمكتب المفتش العام للسلطة و50 مليون دولار دعماً لمتطلبات السلطة في مجال إعداد التقارير. وبعد أن أوقفت سلطة الائتلاف المؤقتة أعمالها، جرى تحويل مبلغ 105.75 مليون دولار إلى وزارة الخارجية لتمويل أعمال البعثة الأميركية في العراق بما في ذلك مكتب إدارة إعادة إعمار العراق. وأجاز القانون أيضاً استخدام 180 مليون دولار من اعتمادات العمليات والصيانة لوزارة الدفاع من أجل برامج الاستجابة الطارئة للقادة في العراق وأفغانستان. وقد خصصت وزارة الدفاع 140 مليون دولار من أصل المئة وثمانين مليون دولار لأنشطة برنامج الإستجابة الطارئة للقادة في العراق، وبتاريخ 30 سبتمبر/أيلول 2004، كان قد تم الالتزام بمبلغ 139.4 مليون دولار (99%) من أصل المئة وأربعين مليوناً المخصصة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقادة وجرى إنفاق 73.4 مليون دولار (52%) من هذا المبلغ. ويتضمن الجدول رقم 7 عرضاً محدثاً عن اعتمادات القانون 108-106

وضعية الاعتمادات التكميلية لإعادة إعمار العراق-القانون العام 108-106 بتاريخ 30 أيلول (سبتمبر) 2004 (بملايين الدولارات)					
المصدر	**المعتمد**	**الموزع**	**المخصص**	**الملتزم به**	**المنصرف**
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق/2	18439.00	13745.0	10607.00	7494.0	1307.0
عمليات سلطة الائتلاف المؤقتة/مكتب المفتش العام للسلطة (أ)	877.25	877.25	794.5	789.5	377.5
انتقال البعثة الأميركية في العراق	105.75	105.75	105.75	104.9	10.8
المجموع	**19422.00**	**14728.0**	**11507.2**	**8388.4**	**1695.4**
(أ) مجاميع عمليات سلطة الائتلاف المؤقتة هي لغاية 31 آب (أغسطس) 2004 وتشمل البيانات الخاصة بمكتب المفتش العام لغاية 30 أيلول (سبتمبر) 2004.					

الجدول رقم 7

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق/2

جرى توزيع اعتمادات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق البالغة 18.4 بليون دولار ما بين 11 قطاعاً على أساس الطلب الذي تقدمت به سلطة الائتلاف المؤقتة في شهر شرين الأول (أكتوبر) للحصول على تمويل تكميلي. ويتطلب التغيير في هذه التخصيصات القطاعية بما يتجاوز الحدود المبينة الحصول على موافقة الكونغرس.

مراجعة الإنفاق الاستراتيجي

على خلفية تعاظم التحديات الأمنية وقرار إجراء الانتخابات في شهر يناير/كانون الأول 2005، قام السفير الأميركي في العراق بإجراء مراجعة استراتيجية لخطة إنفاق أموال صندوق إغاثة وإعادة الإعمار البالغة 18.4 بليون دولار، وكان الهدف من وراء ذلك هو إعادة ترتيب أولويات المشاريع المقررة وإعادة توجيه الأموال إلى الأنشطة الأكثر أهمية. وتم إبلاغ الكونغرس بنتائج المراجعة الاستراتيجية في 14 أيلول (سبتمبر) 2004. لقد أجريت هذه المراجعة الاستراتيجية من قبل البعثة الأميركية في العراق وقيادة أمن عملية الانتقال المتعددة الجنسيات في العراق بإشراف رئيس البعثة وبالتشاور مع الحكومة الانتقالية العراقية. وخلصت المراجعة إلى التوصية بإعادة تخصيص مبلغ 3.46 بليون دولار من قطاع المياه والمجاري ومن قطاع الكهرباء إلى أربع قطاعات أخرى هي:

الأمن وتطبيق القانون، العدل، البنية التحتية للسلامة العامة، المجتمع المدني، تنمية القطاع الخاص، التعليم، اللاجئين، حقوق الإنسان والديمقراطية. وتوخى هذا التغيير ما يلي:

- معالجة الحاجة إلى تحسين مستوى الأمن.
- تخصيص المزيد من الموارد لتحسين البيئة الاقتصادية والسياسية قبل الانتخابات بما في ذلك تسريع خلق فرص العمل.

إضافة إلى ذلك، جرى تحويل اعتمادات داخل قطاع النفط لإحداث زيادة فورية في الإنتاج وفي الإيرادات.

في الثلاثين من أيلول (سبتمبر) 2004، وقع الرئيس عملية إعادة التخصيص هذه على شكل تشريع كجزء من القانون العام 108-309. وتظهر تفاصيل إعادة التخصيص هذا في الجدول رقم 8. وهناك مناقشة أكثر تفصيلاً للتغيير في القسم 2207 من تقرير وزارة الخارجية بتاريخ 15 شرين الأول (أكتوبر) 2004.

ملخص التغييرات في المخصصات القطاعية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق كما هي في 12 شرين الأول (أكتوبر) 2004 (بملايين الدولارات)

القطاع	الاعتماد السابق	إعادة الاعتماد الاستراتيجي	الزيادة/النقصان	الاعتماد الجديد
الأمن وتطبيق القانون	3235.00	1809.60	-	5044.60
الكهرباء	5464.50	(1074.55)	(40)	4349.95
الموارد المائية والصرف الصحي	4246.50	(1935.55)	-	2310.95
العدل، البنية التحتية للسلامة العامة، المجتمع المدني	1484.00	460.50	8.5	1953.00
البنية التحتية للنفط	1701.00	0(أ)	-	1701.00
تطوير التشغيل في القطاع الخاص	183.00	660.00	-	843.00
الرعاية الصحية	786.00	-	-	786.00
النقل ومشروعات الاتصالات	499.50	-	-	499.50
الطرق والجسور والإعمار	367.50	-	(8.5)	359.00
التعليم، اللاجئين، حقوق الإنسان، الحكم المحلي	259.00	80.00	40	379.00
التكاليف الإدارية	213.00	-	-	213.00
المجموع	**18439.00**	**0(ب)**	**0**	**18439.00**

(أ) نصت المراجعة على تحريك مبلغ 450 مليون دولار بين خطين من المشاريع في قطاع النفط. نتيجة لذلك، ليس هناك تغيير فعلي في مبلغ اعتمادات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق المخصصة لقطاع النفط.
بلغت التغييرات في مخصصات القطاعات ما قيمته 3460.1 بليون دولار.

الجدول رقم 8

رغم أن المراجعة الاستراتيجية بينت التغييرات الرئيسة المطلوبة في إعادة برمجة الاعتمادات، أجريت تعديلات محدودة لاحقاً على أرقام وزارة الخارجية. فقد جرى تقليص اعتمادات قطاع الكهرباء بمبلغ 40 مليون دولار في حين زيدت الاعتمادات القطاعية للتعليم، اللاجئين، حقوق الانسان وللحكم المحلي بمبلغ 40 مليون دولار. وتم تقليص اعتماد قطاع الطرق، الجسور والإعمار بمبلغ 8.5 مليون دولار في حين زيد اعتماد قطاع العدل والبنية التحتية للسلامة العامة والمجتمع المدني بمبلغ 8.5 مليون دولار. وتظهر في الجدول رقم 9 الاعتمادات القطاعية الواردة في عامود خطة الانفاق ضمن تقرير 2207 – كما هي عليه في 12 شرين الأول (أكتوبر) 2004.

وتظهر المجاميع الجديدة مع ما يقابلها من تعهدات والتزامات ومصاريف في الجدول رقم 9. وقد تم تخصيص مبلغ يزيد قليلاً عن 8 بليون دولار من الاعتمادات (43.9%) لمشاريع الإعمار و5 بلايين (27,7%) لغير مشاريع الاعمار. وبتاريخ 30 أيلول (سبتمبر) 2004، كان:

- مبلغ 13,7 بليون دولار (74,5%) قد تم تخصيصه.
- مبلغ 10,6 بليون دولار (57.5%) قد تم التعهد به.

- مبلغ 7,4 بليون دولار (40,6%) قد تم الالتزام به.
- مبلغ 1,3 بليون دولار (7,1%) قد تم صرفه.

وقد قام مكتب الإدارة والميزانية بتخصيص اعتمادات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق/2 كالتالي:
- وزارة الدفاع، 10,2 بليون دولار (55,3% من إجمالي 18,4 بليون دولار).
- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، 2,3 بليون دولار (12,7%).
- وزارة الخارجية، 1,1 بليون دولار (6,1%).
- وزارة الخزانة الأميركية، 40 مليون دولار (0,2%).

يبين الملحق "د" التخصيصات التفصيلية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق/2 حسب الوكالة.

وضعية برنامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق/2 بتاريخ 19 شرين الأول (أكتوبر) 2004 (بالملايين)					
القطاع	**خطة الإنفاق حسب التقرير 2207**	**المخصص**	**المتعهد به**	**الملتزم به**	**المنصرف**
الأمن وتطبيق القانون	5054	5045	3428	2255	792
قطاع الكهرباء	4350	3840	3366	2218	390
موارد المياه والصرف الصحي	2311	1408	1240	780	36
العدل، السلامة العامة والمجتمع المدني	1122	979	838	483	63
البنية التحتية للنفط	1071	1071	1200	735	53
تطوير التشغيل في القطاع الخاص	843	168	142	140	47
الرعاية الصحية	786	786	763	456	4
مشاريع النقل والاتصالات	499	499	384	181	13
التربية، اللاجئون، حقوق الانسان، والحكم المحلي	379	260	241	138	28
الديمقراطية	831	541	504	472	84
الطرق، الجسور والإعمار	359	299	289	148	15
المصاريف الإدارية	213	29	29	29	26
المجموع حسب القطاع	**18439**	**15555**	**12424**	**8035**	**1551**
الإعمار	11416	8954	7456	4904	-
غير الإعمار	6192	6060	4374	2659	-
الديمقراطية	831	541	504	472	-
المجموع حسب البرنامج	**18439**	**15555**	**12424**	**8035**	**1551**

الجدول رقم 9

الاعتمادات المخصصة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقادة – بموجب القانون العام 108-287

إضافة إلى مبلغ المئة وأربعين مليون دولار من الاعتمادات الأميركية التي أجيزت لبرنامج الاستجابة الطارئة للقادة للسنة المالية 2004، تم بموجب القانون 108-287 تخصيص 300 مليون أخرى لأنشطة برنامج الاستجابة الطارئة للقادة في العراق وأفغانستان. وقد أجيز استخدام هذه الأموال في السنتين الماليتين 2004 و2005 وتم وضع مبلغ 100 مليون دولار من هذا المصدر بتصرف القادة العسكريين في العراق. وبتاريخ 30 أيلول (سبتمبر) 2004 لم يكن قد تم الالتزام أو صرف أي مبلغ من هذا المصدر.

الأموال التشغيلية لسلطة الإئتلاف المؤقتة والبعثة الأميركية في العراق

كانت العمليات الأولية لسلطة الائتلاف المؤقتة ممولة في بداية الأمر من صندوق حرية العراق الذي نص عليه القانون العام 108-11 من أبريل حتى 6 تشرين الثاني (نوفمبر) 2003. ويظهر الجدول رقم 9 تحديثاً لوضعية هذه الاعتمادات كما هي بتاريخ 31 آب (أغسطس) 2003. اعتباراً من 6

تشرين الثاني (نوفمبر) 2003 ولغاية 28 حزيران (يونيو)، جرى تمويل عمليات سلطة الائتلاف المؤقتة من القانون العام 108-106. ويمثل الجدول رقم 10 تحديثاً لوضعية تلك الأموال كما هي بتاريخ 31 آب (أغسطس) 204. وقد أجاز الكونغرس تخصيص 75 مليون دولار لتمويل عمليات مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة من اعتمادات العمليات والصيانة الدفاعية لعام 2004. وعندما باشرت البعثة الأميركية العمل وتولى مكتب إدارة إعمار العراق التابع لها بعضاً من مهام سلطة الإشراف المؤقتة، جرى تحويل 105,75 مليون دولار من اعتمادات السلطة بموجب القانون 108-106 إلى وزارة الخارجية لتمويل هذه العمليات. ويظهر الجدول رقم 11 وضعية هذه الأموال التي جرى تحويلها مرتبة حسب بنودها.

المصاريف التشغيلية لسلطة الإئتلاف المؤقتة/صندوق حرية العراق/أبريل-نيسان – تشرين الثاني (نوفمبر)، كما هي في 31 آب (أغسطس) 2004 (بملايين الدولارات)

البند/بيان الاحتياج	المجاز	المعتمد	الملتزم به	المنصرف	% الملتزم به	% المنصرف
برنامج زيادة الدعم المدني	301.441	304.907	236.500	227.400	%78	%96
الموظفون	90.707	89.885	88.269	75.020	%98	%85
الأمن	94.046	88.768	88.241	36.424	%102	%40
شبكة الوسائل الإعلامية	94.046	85.769	84.046	65.370	%98	%78
الاتصالات والمعلوماتية	73.130	71.863	70.649	41.463	%98	%59
الإمدادات والمعدات	24.552	230.303	22.959	10.562	%99	%46
النقل	10.824	11.501	11.108	8.018	%97	%72
الدراسات	9.030	9.030	9.030	6.870	%100	%6
مجموع شؤون الإدارة والإسناد لسلطة الائتلاف المؤقتة/صندوق حرية العراق	**698.036**	**684.626**	**610.802**	**471.127**	**%90**	**%77**

(أ) النسبة محسوبة على أساس المبالغ المتوفرة – ملخص المجاميع متأثر بالاقتطاعات.

الجدول رقم 10

المصاريف التشغيلية لسلطة الائتلاف المؤقتة ومكتب إدارة إعادة إعمار العراق للسنة المالية 2004 (اعتبارا من تشرين الثاني (نوفمبر) 2003) (بملايين الدولارات)

البند/بيان الاحتياج	المجاز	المعتمد	الملتزم به	المنصرف	% الملتزم به	% المنصرف
الموظفون	104.901	101.272	100.591	41.969	%99	%42
الأمن	257.297	178.855	177.849	88.294	%99	%50
الدعم الخارجي المباشر	3.019	2.542	2.407	1.617	%95	%67
الشؤون اللوجستية	366.001	363.127	363.127	206.903	%100	%57
منشآت بغداد وتجهيزاتها	3.347	1.937	0.126	0.021	%6	%17
الاتصالات والمعلوماتية	133.846	95.998	95.644	21.726	%100	%24
شبكة وسائل الإعلام العراقية	96.000	-	-	-	%0	-
إعداد التقارير	25.750	25.750	25.750	7.966	%0	%30.9
أنشطة أخرى	6.690	3.915	2.941	1.688	%75	%57
إجمالي الأموال التكميلية لشنة 2004	**996.851**	**773.396**	**768.435**	**370.164**	**%99**	**%48**
مكتب المفتش العام لسلطة الإئتلاف المؤقتة	75.000	21.066	21.066	7.412	%28	%9.9
نقل مكتب إدارة إعادة إعمار العراق	105.750	105.750	104.932	10.795	%99,2	%10.2

تم حساب النسب المئوية على أساس قيمة المبالغ. أرقام السلطة كما كانت بتاريخ 30 أيلول (سبتمبر) 2004.

الجدول رقم 11

الأموال العراقية

يمكن تصنيف الأموال العراقية المتاحة لإعادة التعمير في عدة فئات هي: الأموال المصادرة، الأموال المجمدة، والأموال المودعة في صندوق حرية العراق (أنظر الشكل 2). الأموال المصادرة هي

المبالغ المالية العائدة للنظام السابق التي جرت مصادرتها من جانب قوات التحالف. الأموال المجمدة هي الأموال العراقية في البنوك الأميركية التي جرى تجميدها بموجب أمر تنفيذي وتم تجميدها في وزارة الخزانة الأميركية وإجازة استخدامها فيما يفيد شعب العراق. وفي شهر أيار (مايو) 2003، أخذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483 علماً بإنشاء صندوق تنمية العراق الذي يحوي الإيرادات من مبيعات النفط العراقية والأموال المستعادة من الولايات المتحدة والدول الأخرى والودائع الخالصة من المطالبات من إيرادات برنامج النفط مقابل الغذاء. ومنذ انتقال السيادة إلى الحكومة العراقية الانتقالية في 28 حزيران (يونيو) 2004، لا يمكن تحديد حجم الودائع بكاملها إلا تقديراً حيث أن سلطة الائتلاف المؤقتة لم يعد لها منفذ على أموال صندوق تنمية العراق الذي يخضع الآن لسلطة الحكومة العراقية الانتقالية. كذلك لا تتوفر مجاميع صندوق تنمية العراق بالنسبة للمبالغ الملتزم بها والمبالغ المنصرفة. ويتم تمويل الميزانية الوطنية العراقية من أموال صندوق تنمية العراق المستمدة بصورة أساسية من مبيعات النفط الجارية.

الأموال المصادرة

صادرت القوات العسكرية للتحالف ما مجموعه 926.7 مليون دولار من أموال النظام السابق. وبتاريخ 30 أيلول (سبتمبر) 2004، كان قد تم الالتزام بمبلغ 835.4 مليون دولار (90%) من الأموال المصادرة وإنفاق 820.9 مليون دولار (88%) منها. خلال شهر حزيران (يونيو) 2004 أقر مجلس مراجعة البرنامج بالمشاركة مع الائتلاف المشترك واللجنة العراقية المكلفة التوصية بإجازة صرف الأموال لمشاريع إعادة الإعمار العراقية أمام رئيس سلطة الائتلاف المؤقتة، أربع مشاريع كبيرة لتمويلها من خلال الأموال المصادرة. وكانت هذه المشاريع هي التالية: تمويل مكاتب المفتشين العامين الملحقين بالوزارات العراقية، توفير مكاتب جديدة لكبار المسؤولين في الحكومة العراقية الانتقالية، المساعدة في إعادة استيعاب رجال الميليشيا وتوفير تقنية المعلوماتية والدعم الأمني لمجمع الحكومة العراقية الانتقالية. وقد بلغ ما أجيز لهذه المشاريع 85.6 مليون دولار. ويبلغ الرصيد غير المسدد لهذه المشاريع حالياً 76.5 مليون دولار في حين أن كامل الرصيد غير المسدد في حساب الأموال المصادرة هو 97.7 مليون دولار وإجمالي مبلغ الأموال غير الملتزم بها 9.2 مليون دولار.

لقد اعتمدت الحكومة الأميركية سياسة صارمة تمنع الاضطلاع بأية التزامات جديدة على حساب الأموال المصادرة بعد انتقال السيادة بتاريخ 28 حزيران (يونيو) 2004 بدون موافقة الحكومة العراقية الانتقالية. وقد أجازت الحكومة العراقية الانتقالية للحكومة الأميركية أن تحتفظ بيدها بالإدارة المالية للمشاريع المعتمدة من قبل انتقال السيادة. وسيتم انفاق مبلغ 9.2 مليون دولار غير الملتزم به بموافقة من الحكومة العراقية. وقد استخدم الجانب الأكبر من الأموال المصادرة أساساً للأغراض التالية:

- الإصلاحات في غير الوزارات والمساعدات الإنسانية.
- عمليات الوزارات العراقية.
- البرنامج الإقليمي للاستجابة السريعة.
- برنامج الاستجابة الطارئة للقادة.
- مشتقات النفط (ديزل، وقود تدفئة إلخ...) للشعب العراقي.

يتضمن الملحق **"هـ"** بياناً مفصلاً لاستخدامات الأموال المصادرة.

الأموال المجمدة

استجابة لقرار من الأمم المتحدة عقب حرب الخليج الأولى، قامت الولايات المتحدة بتجميد الممتلكات العراقية (قرار مجلس الأمن الدولي للأمم المتحدة رقم 661 في شهر آب (أغسطس) 1990) بموجب الأمر الرئاسي التنفيذي رقم 12817 بتاريخ 23 شرين الأول (أكتوبر) 1992). وفي يوم 20 مارس/آذار 2003، عمدت الولايات المتحدة إلى إيداع مبلغ 1724 مليون دولار (81% من أصل 2.120 بليون دولار من الأموال المجمدة لديها) في الخزينة الأميركية وسهلت أمر تحويلها إلى سلطة الائتلاف المؤقتة. وقد وفرت هذه الأموال المجمدة مصدراً حيوياً للتمويل من أجل إغاثة وإعادة إعمار العراق خلال المراحل الأولية من الاحتلال الأميركي.

فيما بين 10 نيسان (إبريل) و19 شرين الأول (أكتوبر) 2003، تم تحويل ما مجموعه 1.724 بليون دولار من بنك الاحتياطي الأميركي في نيويورك إلى سيطرة سلطة الإئتلاف المؤقتة. وبتاريخ 30 أيلول (سبتمبر) 2004 وكان قد تم الارتباط بمبلغ 1.706 بليون دولار (99%) وانفاق 1.702 بليون دولار (99%). وكان الرصيد القائم للأموال غير الملتزم بها، بتاريخ 30 أيلول (سبتمبر) 2004 ما مجموعه 1.7 مليون دولار بما في ذلك تلك الالتزامات غير الظاهرة في أنظمة المحاسبة للجيش الأميركي. وكان حوالي 20 مليون دولار من أرصدة غير مسددة خاصة بمشاريع مجازة سابقاً ما يزال قائماً بتاريخ 30 أيلول (سبتمبر) 2004.

في حين أن الأموال المجمدة تكاد تكون في حكم المستنفذة، فإن الرصيد الضئيل المتبقي باق تحت سيطرة الحكومة الأميركية على خلاف الأموال المصادرة. وينسجم هذا الأمر مع حكم قانوني نص على أن تظل الأموال المجمدة الباقية بعد انتقال السيادة خاضعة لصلاحية وزارة الدفاع من حيث التصرف بها (رصيدها الحالي 1,6 مليون دولار).
وقد استخدمت الأموال المستردة بصورة أساسية للأغراض التالية:

- رواتب موظفي الحكومة المدنيين، ورواتب التقاعد ودفعات الإغاثة الفردية.
- عمليات الوزارات العراقية.
- عمليات الإصلاح وإعادة الإعمار.

يعرض الملحق "ز" بياناً أكثر تفصيلاً لأوجه إنفاق الأموال المستردة.

في حين أن الجانب الأعظم من الأموال العراقية المجمدة استعيدت وأرسلت إلى العراق، فقد بقي هناك رصيد قدره 396.9 مليون دولار. وقد قامت الحكومة الأميركية بتحويل 208.6 مليون دولار إلى صندوق تنمية العراق ووضعت جانباً مبلغ 128 مليون دولار لمقابلة أحكام تستوجب استكمال اجراءاتها. ويبلغ رصيد الأموال المجمدة المتبقية حالياً في العراق 44.9 مليون دولار (نزلت من مبلغ 60 مليون دولار) بسبب الوصول إلى تسوية حول ممتلكات عراقية مادية موضوعة تحت الحجز.

صندوق تنمية العراق

بتاريخ 21 أيار (مايو) 2004، أخذ قرار مجلس الأمن الدولي للأمم المتحدة رقم 1483 علماً بإنشاء صندوق تنمية العراق لما فيه منفعة الشعب العراقي. وكان هذا أول أداة مالية لتوجيه الإيراد من مبيعات النفط الجارية وايداعات برنامج النفط مقابل الغذاء الخالصة من المطالبات والأموال العراقية المستردة نحو إغاثة وإعادة إعمار العراق. وعندما انتقلت السيادة إلى الحكومة العراقية الانتقالية في 28 حزيران (يونيو) 2004، تولت هذه الحكومة السيطرة على صندوق تنمية العراق. ولا يتوفر لمكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة منفذ لوضعية حساب صندوق تنمية العراق أو اطلاع عليها فيما عدا ذاك القسم من صندوق تنمية العراق الموافق عليه من قبل وزارة المالية العراقية ومكتب المشاريع والعقود للإنفاق منه تسديداً لعقود ممولة من جانب الصندوق ومحالة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة. لكن يمكن بيان ايرادات صندوق تنمية العراق بصورة تقديرية.

لقد جنى العراق منذ 28 حزيران (يونيو) 2004 ما مجموعه 4,58 بليون دولار من عائدات النفط وتلقت الحكومة العراقية الانتقالية 4,35 بليون دولار (95%) من هذا المجموع بما فيها 228,8 مليون دولار (5%) أودعت لدى الأمم المتحدة تعويضاً عن أضرار ناشئة عن احتلال العراق للكويت خلال حرب الخليج الأولى. وبتاريخ 30 حزيران (يونيو) 2004، تلقى صندوق تنمية العراق 500 مليون دولار إضافية من خطابات اعتماد لم يجر تنفيذها ضمن اطار برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء. وبإضافة هذين المبلغين إلى 20,7 بليون دولار من الإيرادات التي تلقاها صندوق تنمية العراق منذ إنشائه لغاية 28 حزيران (يونيو) 2004، يصل مجموع الايرادات التقديري إلى 25,5 بليون دولار. أما المعلومات عن ارتباطات صندوق تنمية العراق وعن أوجه الإنفاق بعد 28 حزيران (يونيو) عندما تولى العراقيون السيطرة على صندوق تنمية العراق، فهي ليست متوفرة.

يعتبر صندوق تنمية العراق آلية التمويل الأساسية لعمليات الحكومة العراقية الانتقالية. ويتضمن الملحق "ز" من تقرير مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة إلى الكونغرس بتاريخ 30 تموز

(يوليو) بياناً تفصيلياً عن الميزانية الوطنية العراقية المقترحة لعام 2004 وهي تشتمل على ما قيمته 2.5 بليون دولار من مشاريع إعادة الإعمار.

الحساب الفرعي لصندوق تنمية العراق

تسهيلاً لسرعة العمليات، فوضت الحكومة العراقية الانتقالية لطرف آخر إدارة العقود بالنسبة لتلك العقود المحالة من جانب سلطة الائتلاف المؤقتة على حساب صندوق تنمية العراق قبل تولي العراقيين السلطة في 28 حزيران (يونيو) 2004. وتم إنشاء حساب فرعي خاص باسم "مصرف العراق المركزي/صندوق التنمية للعراق/الانتقال" لدى بنك الاحتياط الفدرالي في نيويوك للسماح بتسديد الدفعات عن الأعمال المنفذة في سياق تلك العقود، كذلك فإن المراقب المالي (لمكتب المشاريع والعقود) تم تزويده بمبالغ نقدية لتسديد المستحق عن تلك المشاريع التي تتطلب هذا الأسلوب في التسديد داخل العراق.

بتاريخ 15 حزيران (يونيو) 2004، عيّن وزير المالية العراقي مدير مكتب إدارة البرنامج الذي بات يعرف الآن بمكتب (إدارة البرنامج) مسؤولاً عن إدارة وتسديد مستحقات تلك العقود الممولة من صندوق تنمية العراق التي جرى إبرامها قبل 28 حزيران (يونيو) 2004 وغير المغطاة بخطاب اعتماد لغاية حد يبلغ 800 مليون دولار. وفي حين أن قيمة التزامات العقود المستحقة جرى تقييمها مبدئياً بحد أقصاه 800 مليون دولار، فإن من التوقع أن تزيد عن هذه القيمة. وقد جرى زيادة هذا الحد بمبلغ 400 مليون دولار وفقاً لتقدير وزارة المالية بتاريخ 30 أيلول (سبتمبر) 2004. وجرى طلب زيادة أخرى بقيمة 800 مليون دولار ما زالت الموافقة عليها قيد الانتظار. إضافة إلى ذلك، احتفظت سلطة الائتلاف المؤقتة بين يديها بمبلغ 217.7 مليون دولار من أموال صندوق تنمية العراق كانت في حوزة السلطة قبل انتقال السيادة وذلك لقاء التزامات بدفعات مالية على حساب صندوق تنمية العراق. وبتاريخ 30 أيلول (سبتمبر) 2004، كان 59.2 مليون دولار من أصل هذا المبلغ قد تم انفاقها مما أبقى رصيداً قائماً قدره 158.5 مليون دولار. ويمثل الجدول رقم 12 ملحقاً لأنشطة صندوق تنمية العراق معداً من قبل المراقب المالي لمكتب البرنامج المسؤول عن حسابات صندوق تنمية العراق.

أموال صندوق تنمية العراق المتبقية تحت إدارة البعثة الأميركية في العراق بتاريخ 30 أيلول (سبتمبر) 2004	
البيان	**الحسابات الفرعية لصندوق تنمية العراق حسب نشاط الحساب**
المبلغ الأساسي المعتمد من وزارة المالية (رصيد 28 حزيران (يونيو))	800.000
اعتمادات إضافية من قبل الحكومة الانتقالية العراقية 20 أيلول (سبتمبر) 2004	400.000
تحويلات من حسابات مصادرة/ومجمدة	21.811
فوائد مكتسبة	1.235
كامل التمويل	1223.046
الدفعات	(860.482)
دفعات معلقة	(40.387)
الرصيد	**322.217**

الجدول رقم 12

برنامج الاستجابة الطارئة للقادة

هذا البرنامج عبارة عن برنامج يستطيع قادة التحالف العسكريون أن يلجأوا إليه سريعاً لتوجيه الأموال من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية ومتطلبات الإغاثة وإعادة الإعمار في المناطق الجغرافية الواقعة تحت سيطرتهم. وتشمل نماذج من هذه المشاريع ما يلي:

- إصلاح وإعادة تجهيز خطوط المياه والمجاري.
- تنظيف الطرق الرئيسة بإزالة الردم والمخلفات.
- نقل المياه إلى القرى النائية.
- شراء المعدات لمخافر الشرطة المحلية.
- تحسين بمستوى المدارس والعيادات.
- شراء مستلزمات المدارس.
- إزالة الذخائر الحربية من المواقع العامة بما في ذلك المدارس.
- إعادة تجهيز الملاعب ومراكز الشباب، المكتبات، مرافق الترفيه الأخرى والمساجد.

كان برنامج الاستجابة السريعة للقادة يتلقى التمويل في الأساس من الأموال العراقية المصادرة. إضافة إلى ذلك، واستناداً إلى تفويض بموجب القانون العام 108-106، خصصت وزارة الدفاع 140 مليون دولار من اعتمادات التشغيل والصيانة الدفاعية لبرنامج الاستجابة السريعة للقادة في العراق. وخصصت سلطة الائتلاف المؤقتة أيضاً مبالغ من صندوق تنمية العراق لعمليات برنامج الاستجابة السريعة للقادة. وزاد هذا المجموع بما قدره 131 مليون دولار في شهر نيسان (إبريل) بعد أن زيدت مخصصات ميزانية العراق الوطنية بفعل التوزيعات الإضافية من قبل الأمم المتحدة في سياق برنامج النفط مقابل الغذاء. يعرض الجدول رقم 13 ملخصاً للمعلومات الخاصة ببرنامج الاستجابة السريعة للقادة حسب مصدر التمويل كما هي بتاريخ 30 سبتمبر/أيلوي 2004. وجرى تخصيص مبلغ 300 مليون دولار إضافي لبرنامج الاستجابة السريعة للقادة في العراق وأفغانستان بموجب القانون العام 108-287. وأجاز هذا القانون الذي تم إقراره في شهر آب (أغسطس) 2004 استخدام هذه الأموال للإنفاق خلال السنتين الماليتين 2004 و2005 وجرى إرسال مبلغ 100 مليون دولار إلى مسرح العمليات. وستضاف هذه الأموال إلى إجمالي أرصدة برنامج الاستجابة السريعة للقادة في شهر شرين الأول (أكتوبر) 2004.

إجمالي مبالغ برنامج الاستجابة السريعة للقادة بتاريخ 30 أيلول (سبتمبر) 2004			
	إجمالي اعتمادات البرنامج	تراكمي المبالغ الملتزم بها	تراكمي المبالغ المنصرفة
الأموال المصادرة	177.280.923	177.280.923	175.325.647
المخصصات الأميركية	140.000.000	139.378.431	73.392.841
صندوق تنمية العراق	368.578.452	368.578.452	324.544.881
المجموع	685.237.806	685.237.806	573.263.369

الجدول 13

هناك فارق في تراكمي الانفاق بين الجدولين رقم 13 ورقم 14 قدره 5 ملايين دولار لأن هناك اختلافاً في تواريخ القيد إذ يعتمد الجدول 13 على 3 أيلول (سبتمبر) 2004 بينما يعتمد الجدول 14 على 12 شرين الأول (أكتوبر) 2004.

مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقادة كما هي بتاريخ 12 شرين الأول (أكتوبر) 2004 (المجاميع الموحدة)			
نوع المشروع	**المشاريع الجديدة**	**عدد المشاريع**	**مبلغ الانفاق**
الشرطة والأمن	38	4.778	138.446.646
خدمات عامة أخرى	52	6.089	90.098.888
التعليم	31	5.605	84.467.668
إعادة الإعمار	45	3.236	56.895.233
المياه والمجاري	27	2.869	56.730.109
الصحة	16	1.918	37.338.001
حكم القانون والحكم المحلي	1	1.702	28.539.844
الكهرباء	2	973	21.670.423
النقل	2	448	14.966.763
أمن حماية المنشآت	-	686	12.554.339
البرامج الاجتماعية	6	974	12.051.670
تجميل بغداد	8	120	9.377.516
مكافآت	2	4086	6.072.777
الميزانية/دعم العمليات	31	529	4.570.977
شؤون إنسانية	2	499	4.574.280
المجموع	**263**	**34512**	**578.327.959**

الجدول 14

برنامج إعادة الإعمار المستعجل في العراق

وضع هذا البرنامج لتوفير التمويل لمشاريع ذات أثر عال ومشاهدة واسعة في مدن ومناطق منتقاة وتوفر معدلات عالية من فرص التشغيل للعراقيين. وقد أجيز البرنامج في نيسان (إبريل) 2004 وتلقى تمويلاً من صندوق تنمية العراق قدره 383,8 مليون دولار حيث جرى استخدام المخصصات في تمويل مشاريع تابعة لبرامج متنوعة بما في ذلك برنامج الاستجابة السريعة للأقاليم وصندوق الحكم المحلي ومكتب إدارة المشاريع إضافة إلى مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقادة التي لم تكن ممولة مباشرة من خلال أرصدة هذا البرنامج الأخير. وكانت المشاريع الأكبر حجماً (فوق 100 ألف

دولار) ضمن برنامج إعادة الإعمار المستعجل في العراق تختص عادة بمشاريع تحسين في إمدادات مياه الشرب والمجاري والصحة والتعليم والنقل. وفي أواخر أيلول (سبتمبر) 2004 كان أكثر من 350 مشروعاً تقدر قيمتها بما يزيد عن 324 مليون دولار قيد التنفيذ بموجب عقود. وكان 124 مشروعاً بقيمة تتجاوز 25 مليون دولار قد أنجزت. وارتفع عدد العمالة العراقية في هذه المشاريع من 11000 شخص في مطلع شهر تموز (يوليو) إلى 13750 في 20 أيلول (سبتمبر) 2004. ويتم إحالة غالبية هذه المشاريع بصورة مباشرة على شركات عراقية محلية من أجل التصميم والتنفيذ.

احتمال استعادة أموال عراقية أخرى

مع انتقال السيادة إلى الحكومة العراقية الانتقالية في 28 حزيران (يونيو) 2004، تولت هذه الأخيرة مسؤولية السعي لأن تستعيد من جميع أنحاء العالم الأموال العراقية التي تم تجميدها بموجب قرارات الأمم المتحدة رداً على أعمال قام بها النظام العراقي السابق. وتوالي الولايات المتحدة، تنفيذاً لالتزاماتها القائمة كعضو في الأمم المتحدة، مساعدة حكومة العراق الإنتقالية بشكل نشيط في مجهودات البحث عن الأموال واستعادتها، إلا أنه لم يعد لها اطلاع على أرصدة الأموال المستعادة.

النفط مقابل الغذاء

يعرض الجدول رقم 15 ملخصاً حسب الفئة للحركات المالية (إيداع أو إنفاق) لبرنامج النفط مقابل الغذاء اعتباراً من ديسمبر/كانون الأول 1996 وحتى ديسمبر/كانون الأول 2002. وقد أوردت سلطة الإئتلاف المؤقتة وصفاً أكثر تفصيلاً لبرنامج النفط مقابل الغذاء في تقرير مكتب المفتش العام للسلطة بتاريخ 30 تموز (يوليو) 2004 إلى مجلس الكونغرس (ص/64). وهناك إصدار مرتقب من جانب الأمم المتحدة للمعلومات المالية مع الأرصدة الموازية لها عن عام 2003، لكن عند حلول موعد نشر هذا التقرير، لم يكن هذا الأمر قد تم.

يبين الجدول رقم 15 أيضاً نسب مبيعات النفط المخصصة لحسابات التأمينات المختلفة وكذلك إجمالي المبالغ المودعة في هذه الحسابات منذ إطلاق برنامج النفط مقابل الغذاء وحتى شهر ديسمبر/كانون الأول 2002 (وهي آخر بيانات متاحة من الأمم المتحدة).

كانت آخر مبيعات من النفط في إطار البرنامج خلال شهر مارس/ آذار 2003 قبل الشروع مباشرة بعملية حرية العراق. وتم إيقاف توزيع المواد الغذائية خلال العمليات الحربية. وفي 22 أيار (مايو) 2003، قامت الأمم المتحدة برفع العقوبات وحددت لبرنامج النفط مقابل الغذاء 6 شهور لإنهاء عملياته وقد توقف برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء عن العمل رسمياً بتاريخ 21 تشرين الثاني (نوفمبر) 2003.

برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء (بملايين الدولارات)		
حسابات التأمينات	**النسبة من إيرادات النفط**	**مجموع المصروفات (أو الإيداعات)**
صندوق التعويضات	25.0% (ب)	17.183
جنوب وشمال العراق	59.0% (أ)	34.385
المحافظات الشمالية الثلاث	13%	6.065
تكاليف الأمم المتحدة للإدارة	2.2%	765
لجنة الأمم المتحدة للتفتيش عن الأسلحة العراقية	0.7%	445
قرار مجلس الأمن الدولي رقم 778	غير متوفرة (ج)	200

(أ) كانت النسبة المخصصة لجنوب وشمال العراق 53.034% في الأصل ورفعت إلى 54.054% ثم إلى 59.034% عام 2000.
(ب) كانت النسبة المخصصة لصندوق التعويضات 30% في الأصل ثم جرى تخفيضها إلى 25% عام 2000.
(ج) كانت الدفعات المخصصة لصندوق قرار مجلس الأمن الدولي 778 محددة بمبلغ 10 ملايين دولار كل ثلاثة شهور (أوقفت من ديسمبر/كانون الأول 1999) وحتى ديسمبر/كانون الأول 2000).

الجدول رقم 15

يقوم برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء بتحويل أموال البرنامج الفائضة وغير الملتزم بها إلى صندوق تنمية العراق عندما تتوفر لديه مبالغ مرتبط بها سابقاً نتيجة لانتهاء مفعول خطابات اعتماد لم يجر تنفيذها.

ميزانية العراق القومية

تضمن تقرير مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة بتاريخ 30 تموز (يوليو) ملخصاً تفصيلياً عن المشروع المعدل في شهر حزيران (يونيو) للميزانية القومية العراقية (الملحق "ز"). ومنذ انتقال السيادة في 28 حزيران (يونيو) 2004. باتت الحكومة العراقية الانتقالية هي المسؤولة كلياً عن ميزانية العراق القومية.

أموال المانحين

تجاوباً مع احتياجات العراق في مجال الإغاثة وإعادة الإعمار، جرى تقديم مساعدات من قبل عدد كبير من البلدان ومن قبل عدة منظمات دولية. ويتم عقد مؤتمرات دورية للمانحين لتنسيق الأنشطة الدولية. وقد عقد المؤتمر الأول في مدريد خلال شهر شرين الأول (أكتوبر) 2003 والأخير في طوكيو يومي 14-15 شرين الأول (أكتوبر) 2004. وخلال مؤتمر المانحين في مدريد، تعهدت دول مانحة –غير الولايات المتحدة- ومنظمات دولية بما مجموعه 13,5 بليون دولار لإعادة إعمار العراق على المدى المتوسط (2004-2007). ويحتوي الملحق "ط" على قائمة متكاملة لهذه التعهدات. وقد التزمت دول مانح فردية بحوالي 8 بليون دولار. ويمكن تصنيف هذه المساعدات في ثلاث فئات: مساعدة إنسانية فورية، مساعدة ثنائية ومساعدة موزعة دولياً.

في الأعقاب المباشرة لعملية حرية العراق، قدمت دول ومنظمات دولية مختلفة ما مجموعه 849 مليون دولار(3) على شكل مساعدات إنسانية لغاية شهر كانون الأول/ديسمبر 2003. (عدا المساعدة الأميركية والنفط مقابل الغذاء). ولم تعتبر هذه المساعدة جزءاً من المبالغ التي جرى التعهد بها في مؤتمر مدريد للمانحين.

أما المساعدة في مجال المشاريع الثنائية فهي مساعدة يجري تقديمها مباشرة من دولة مانحة إلى الشعب العراقي أو إلى حكومته. وبتاريخ 15 تشرين الأول/أكتوبر 2004، قدرت وزارة الخارجية أن حوالي 428 مليون دولار قد جرى التبرع بها للعراق على شكل مساعدة في سياق مشاريع ثنائية. وقد جاء جانب كبير من هذا المبلغ من اليابان – وهي أكبر دولة مانحة غير الولايات المتحدة. وتظهر ملامح بارزة من أنشطة الدول الفردية المانحة في الملحق 2 لتقرير 2207 الصادر في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وقد كان سخاء اليابان جديراً بالملاحظة إذ شمل:

- إعادة تأهيل ثلاث محطات طاقة و8 مستشفيات عامة و21 مدرسة.
- توفير 27 محطة كهرباء فرعية متحركة.
- توفير 30 وحدة معالجة مياه مدمجة.
- التبرع بأكثر من 1000 عربة (للشرطة، مكافحة الحريق، وعربات مصفحة) و27 محطة كهرباء فرعية و30 محطة معالجة مياه مدمجة.
- إصلاح الطرق.

كذلك قدمت المملكة المتحدة تبرعات هامة لمشاريع ثنائية في العراق وساهمت بما يزيد عن 75 مليون دولار في مشاريع لإعادة الإعمار والحكم المحلي وبناء القدرات الاقتصادية والدعم لقطاع العدل وقطاع الخدمة المدنية. ومن بين المانحين الرئيسيين الأخرين لمشاريع ثنائية، اسبانيا وكندا.

يجري توجيه الجزء الأكبر من المساعدات التي تلتزم بها دول فردية حالياً من خلال المنظمات الدولية. وقد أنشأ مؤتمر مدريد صندوق إعادة الإعمار الدولي للعراق ليتيح للدول المانحة قناة متعددة الجوانب لتوفير مساعداتهم للعراق. ولصندوق إعادة الإعمار الدولي للعراق إثنان من الصناديق الائتمانية أحدهما يديره البنك الدولي والآخر المجموعة الدولية للتنمية. ويمثل هذان الصندوقان الائتمانيان الآلية الأساسية لإيصال المساعدة إلى العراق. ويتضمن الملحق "ز" ملخصاً تفصيلياً لالتزامات وودائع صندوقي الائتمان الدوليين حسب البلدان.

تبلغ الالتزامات الراهنة للصندوقين الائتمانيين 1.04 بليون دولار وهي كالتالي: التزامات البنك الدولي وتبلغ 413 مليون دولار والتزامات المجموعة الدولية للتنمية وتبلغ 623 مليون دولار. أما مجموع الودائع في كلتا المؤسستين فإنه يبلغ 927 مليون دولار منها 373.8 مليون دولار مودعة

لدى البنك الدولي و553.4 مليون دولار مودعة لدى المجموعة الدولية للتنمية. وهناك تعريف أكثر تفصيلاً بمؤسسة صندوق إعادة الإعمار الدولي للعراق وبالصندوقين الائتمانيين المتفرعين عنها ضمن الملحق "ز" من هذا التقرير والملحق "ح" من تقرير مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة الصادر في 30 تموز (يوليو) 2004.

وقد أنجز الصندوق الائتماني للبنك الدولي التابع لصندوق إعادة الإعمار الدولي للعراق أو أن لديه ما قيمته 360.6 مليون دولار من المشاريع وهو ما يعادل تقريباً مجمل الودائع التي بحوزته حالياً. ويظهر الجدول رقم 16 قائمة بهذه المشاريع كما هي في شهر سبتمبر 2004.

مشاريع صندوق الائتمان العراقي لدى البنك الدولي كما هي بتاريخ 14 شرين الأول (أكتوبر) 2004 (بملايين الدولارات)	
المشاريع الجارية العمل بها	
العملية	**التكاليف التقديرية**
كتب مدرسية مستعجلة	40
إعادة تأهيل مستعجلة للمدارس	60
إمدادات المياه والمجاري – بغداد	60
إمدادات المياه/المجاري في غير بغداد	90
خدمات صحية مستعجلة	25
بنية تحتية ريفية مستعجلة	20
بناء القدرات/2	7
تنمية القطاع الخاص	55
المشاريع المستكملة	
العملية	**التكلفة الفعلية**
بناء القدرات/1	3.57
المجموع	360.57

الجدول 16

وقد قام الصندوق الائتماني للمجموعة الدولية للإعمار التابع لصندوق إعادة الإعمار الدولي للعراق بوضع إطار لتخطيط استراتيجي منظم على أساس 11 "مجموعة" مع قيام عدة وكالات دولية متخصصة بالعمل معاً تحت إشراف وكالة قائدة لكل مجموعة. ويورد الجدول 17 المجموعات الدولية ومقابلها المبالغ المعتمدة لمشاريعها كما هي عليه في 14 تشرين الأول (أكتوبر) 2004.

المبالغ الإجمالية للمشاريع المعتمدة الخاصة بمجموعة الصندوق الائتماني العراقي لدى المجموعة الدولية للتنمية كما هي في 14 شرين الأول (أكتوبر) 2004	
المجموعة	**المبلغ**
البنية التحتية مع الإسكان	115.921443
الصحة	66.944083
التعليم والثقافة	62.261341
الزراعة، الموارد المائية والبيئة	59.582636
الدعم لعملية الانتخابات	46.078.944
المياه والصرف الصحي	30.762094
الأشخاص المشردون واللاجئون	16.867515
الحكم المحلي والمجتمع المدني	3.464224
محاربة الفقر والتنمية الاجتماعية	321000
المجموع	**402.203280**

الجدول 17

خلال شهر شرين الأول (أكتوبر) 2004، كانت الأمم المتحدة قد أعدت أكثر من 40 مشروعاً تبلغ قيمتها أكثر من 400 مليون دولار، حصلت كلها على موافقة بالتنفيذ من قبل الحكومة العراقية. ويجري حالياً العمل بتنفيذ أولى المشاريع الدولية بما في ذلك توفير مستلزمات المدارس واللقاحات والدعم للأشخاص المشردين واللاجئين.

رغم أن الالتزامات الحالية تجاه صندوق إعادة إعمار العراق الدولي تزيد قليلاً عن بليون دولار، فإن الدول المانحة تعهدت بأكثر من 8 بلايين دولار في مؤتمر مدريد للمانحين. وتبلغ الفوارق بالنسبة لأهم 10 دول مانحة، ما بين الالتزامات لصندوق إعادة إعمار العراق الدولي وبين مبلغ تعهدات مدريد 6.7 بليون دولار. ويمثل ما يزيد قليلاً عن نصف هذا المبلغ التعهد الصادر عن الحكومة اليابانية بأن توفر 3,5 بليون دولار على شكل قروض ممتازة من أجل إعادة إعمار العراق. وهناك 400 مليون دولار اخرى عبارة عن مساعدات ثنائية مقدمة من دول مثل اليابان، المملكة المتحدة، اسبانيا وكندا. ويجيء مبلغ ينوف قليلاً عن 2 بليون دولار من قيمة التعهدات غير المنفذة من ثمانية من أهم الدول المتعهدة (عدا اليابان والمملكة المتحدة). وهذه الدول هي في غالبيتها دول خليجية يدين لها العراق بمبالغ ضخمة. إن الفترة الزمنية المحددة لتنفيذ تعهدات مدريد هي ما بين 2004-2007، وقد أدى انتقال السيادة في العراق بتاريخ 28 حزيران (يونيو) 2004 إلى إعادة تنشيط عدة دول خليجية فيما يخص تعهداتها بمدريد.

يتضمن الملحق "ز" بيانات اكثر تفصيلاً عن صندوقي الائتمان للمجموعة الدولية للتنمية وللبنك الدولي.

البنك الدولي، صندوق النقد الدولي وبرامج قروض المانحين

أعلن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن رزم مساعدة محتملة للعراق بقيمة تتراوح من 5.5 إلى 9.25 بليون دولار. وتتشكل المساعدة اليابانية للعراق بصورة أساسية من قرض تبلغ قيمته 3.5 بليون دولار. ويفكر البنك الدولي حالياً بحزمة إقراض مبدئية تبلغ 500 مليون دولار من الاتحاد الدولي للتنمية و500 مليون دولار من بنك إعادة الإعمار والتنمية على مدى السنتين الماليتين 2004 -2005. ولم تكن الحكومة الانتقالية قد طلبت أية مساعدة من البنك الدولي لغاية 30 أيلول (سبتمبر) 2004.

بتاريخ 29 أيلول (سبتمبر) 2004، أقر المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي انفاق ما يوازي 297.1 مليون من حقوق السحب الخاصة تعادل قيمتها نحو 436.3 مليون دولار. وقد تم إقرار هذه الرزمة من المساعدة الطارئة بعد الحرب بعد أن سدد العراق المستحقات المتأخرة عليه للصندوق والبالغة 55.3 مليون من حقوق السحب الخاصة (نحو 81 مليون دولار) بتاريخ 22 أيلول (سبتمبر) 2004. وإضافة إلى تسديد هذه المتأخرات، قام العراق بتسديد قيمة زيادة حصته بموجب المراجعة العامة الحادية عشر للحصص التي قام بها صندوق النقد الدولي. وقد ارتفعت حصة العراق من حقوق السحب الخاصة من 504 (740.1 مليون دولار) إلى 60.19 بليون (ما يعادل 1.75 بليون دولار). وكانت هذه الزيادة في الحصة عبارة عن خليط من دفعة مقدارها 251 مليون دولار نقداً وكمبيالة بدون فائدة بالرصيد الباقي (كامل قيمة التسديد 1.08 بليون دولار). ويستطيع العراق الآن السحب من حصته بموافقة صندوق النقد الدولي.

رغم أن البنك الدولي يتوقع أن يقرض العراق مبلغاً إضافياً يتراوح من 2-4 بلايين دولار فوق حزمته الأولى من القروض بحلول عام 2009، إلا أن الإقراض اللاحق "سيستند إلى سيناريو باعث على التفاؤل بحدوث تحسن في الاستقرار الاقتصادي والأمن وبحصول انتعاش اقتصادي سريع (شاملاً القطاع النفطي) كما سيعتمد على إعفاء سخي من المديونية" وفقاً للتقرير الاستراتيجي الانتقالي الخاص بالبنك الدولي. ويشاطر صندوق النقد الدولي في نفس الاهتمامات وقد لا يقوم بتوفير كامل المبلغ المتعهد به في مدريد بدون توافر إطار صلب القاعدة للاقتصاد الكلي وبدون استمرار التزام الحكومة بإجراء إصلاحات هيكلية أساسية.

التحدي الذي تمثله مديونية العراق الخارجية

تقدر الحكومة الأميركية أن على العراق ما يتراوح بين 120-125 بليون دولار من الديون الخارجية لحكومات أخرى ولمؤسسات سوقية. وتعتقد الحكومة الأميركية أن هذا المستوى العالي من المديونية (أكثر من 500% من إجمالي الناتج المحلي) غير قابل للاحتمال وأن هناك موجباً لخفض كبير في المديونية. بدون مثل هذا التخفيض الكبير، سوف يشكل تسديد أصول الدين وفوائده عائقاً كبيراً في وجه الاقتصادي العراقي. ويعادل كل فارق بنسبة 10% في تخفيض الأصول ما يوازي 625 مليون دولار سنوياً من مستحقات الفوائد على فرض أن معدل الفائدة هو 5% سنوياً وأن مقدار الدين هو 125 بليون دولار. ويمكن لأثر هذا الفارق بنسبة 10% في الدفعات المسددة أن يزيد عن 1 بليون دولار في السنة بعد انتهاء فترة السماح من التسديد. ومن شأن مقدار الفائدة والأصول التي يتحتم على العراق تسديدها ان يؤثر سلباً على قدرته سواء في الحصول على قروض المانحين الإضافية من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أو في استقطاب أموال استثمارية من مصادر داخلية.

لقد تولى نادي باريس، وهو منظمة غير رسمية أنشئت لتسهيل إعادة التفاوض بشأن الديون، دور القيادة في إعادة التفاوض على مديونية العراق الخارجية. وقد تلقى النادي خلال شهر أيار (مايو) 2004 تحليلاً حول القدرة على احتمال المديونية وزعه صندوق النقد الدولي وتضمن دراسة حول أثر إجماليات المديونية على الاقتصاد العراقي. كذلك قرر قادة الدول الثماني الكبرى خلال قمتهم في سي آيلاند في شهر حزيران (يونيو) 2004 خفض مديونية العراق في عام 2004 لضمان القدرة على تحمل المديونية – مع الأخذ في الاعتبار تحليل صندوق النقد الدولي. وللدائنين من الدول الثماني الكبرى ما يعادل 28% من مديونية العراق الخارجية، كما أن الدائنين من دول الخليج التي لها 40-45% من المديونية العراقية ألزموا أنفسهم علناً بإجراء خفض كبير في قيمة مطالباتهم.

لقد دأب نادي باريس منذ شهر نيسان (إبريل) 2003 على مناقشة موضوع المديونية العراقية خلال اجتماعاته الشهرية المنتظمة. وتعتقد الحكومة الأميركية أن نادي باريس سوف يعقد مفاوضات مع السلطات العراقية في شهر تشرين الثاني (نوفمبر). إلا أن توقيت المفاوضة مشروط بإنجاز تسوية الحسابات الخاصة بالمديونية. وقد جرى تخصيص مبالغ مالية لغرض الدعم الإداري. وتنص ميزانية العراق القومية لعام 2004 على اعتماد مبلغ قدره 453.3 مليون دولار لاستخدامها في تسديد متأخرات للبنك الدولي ولصندوق النقد الدولي. إضافة إلى ذلك، تتضمن المجاميع المعدلة للإنفاق الأميركي بموجب القانون العام 108-106 (صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق/2) مبلغاً قدره 360 مليون دولار لتخفيض المديونية العراقية. لقد أوفى العراق بشروط صندوق النقد الدولي لكنه ما يزال مديناً للبنك الدولي بحوالي 102,3 مليون دولار بتاريخ 30 أيلول (سبتمبر) 2004. وسيكون من شأن النجاح في تسوية موضوع المديونية العراقية الخارجية دفع عملية إعادة الإعمار قدماً إلى الأمام.

إيضاح البيانات الخاصة بمصادر واستخدامات الأموال لإغاثة وإعادة إعمار العراق

تولى مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة جمع البيانات عن مصادر واستخدامات ووضعية أموال إعادة إعمار العراق من مكتب الإدارة والميزانية، وزارة الدفاع، سلطة الائتلاف المؤقتة، الجيش الأميركي، وزارة الخارجية، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وزارة الخزانة، الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية، مجلس حكام الإذاعة، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقام مكتب المفتش العام للسلطة بتحليل البيانات وفحصها للتحقق من سلامتها وتماسكها عبر مختلف مصادرها. وفيما عدا مراجعة إدارة وضوابط صندوق تنمية العراق، فإن مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة لم يدقق أو يراجع أساليب العمل والضوابط أو الأنظمة المعمول بها في الوكالة أو المنظمة الموردة للبيانات. وقد أخذ مكتب المفتش العام للسلطة بصحة البيانات المقدمة إليه وهو يعتقد أن عرض "مصادر واستخدامات الأموال" كما هو وارد في هذا التقرير يمثل توصيفاً معقولاً لوضعية الأموال الخاصة بإغاثة وإعادة إعمار العراق لغاية 30 أيلول (سبتمبر) 2004.

8- العقود

لمحة عامة

ينص القانون العام 108-106 على قيام مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة برفع تقرير عن العقود والاتفاقيات الأخرى الفيدرالية الكبرى – التي تزيد قيمتها عن 50 مليون دولار – المبرمة مع أية هيئة من القطاع العام أو القطاع الخاص فيما يخص إعادة إعمار بنية العراق التحتية وإعادة إنشاء مؤسساته السياسية أو المجتمعية أو توفير المنتجات أو الخدمات للشعب العراقي. ويتوجب على مكتب المفتش العام للسلطة أن يقدم بالتحديد المعلومات التالية عن العقود والاتفاقيات الأخرى:

- قيمة العقد
- نطاق عمل العقد
- الأسلوب الذي أخذت به سلطة الائتلاف المؤقتة في تحديد واستدراج المتعهدين المحتملين
- قائمة بالمتعهدين المحتملين
- التبرير والموافقة على الأخذ بغير مبدأ المنافسة الكلية والمفتوحة.

بيانات العقود التي ينص عليها القانون العام 108-106 – الجزء 3001 (ط) (1) (هـ) واردة في الملحق "ي".

يقوم مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة بتدقيق البيانات المبلغة حول جميع العقود الكبيرة التي تتصل بإعادة إعمار العراق. ويحصل مكتب المتفش العام للسلطة على المعلومات الخاصة بكل الإجراءات التعاقدية، بما في ذلك العقود، أوامر التسليم، أوامر التكليف وتعديلاتها من مكاتب التعاقد التابعة لوزارة الدفاع، وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية. وبعد مراجعة هذه المعلومات، يقوم مكتب المفتش العام بإدخال بيانات العقود في قاعدة للبيانات من أجل استخلاص النتائج وتحليلها.

التنافسية وتحليل الإجراءات التعاقدية

تحت هذا البند، يركز التحليل على محددين اثنين هما:

- عدد العقود المبرمة.
- القيمة الاجمالية للعقود المبرمة

خلال الفصل الرابع من السنة المالية 2004، جرى ابرام 66 إجراء تعاقدياً كبيراً دعماً لعملية إعادة إعمار العراق. وتشتمل هذه الإجراءات التعاقدية على 32 عقداً وعلى تعديل تعاقدي واحد و33 من أوامر التكليف. وقد جرى إبرام كل العقود في ظل تنافسية كاملة ومفتوحة. وقد تلقى مكتب المتفش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة، خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، معلومات عن أنشطة التعاقد الرئيسية التي جرت قبل 30 تموز (يوليو) 2004 ولم يكن قد ورد تبليغ بها قبل ذلك. وقد أحيط مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة كذلك علماً بخمس وعشرين إجراء تعاقدياً تختص بإعادة إعمار العراق. ويورد الجدول رقم 18 القيمة الاجمالية لعمليات التعاقد الرئيسية حسب التنافس:

القيمة الاجمالية للعقود الكبرى حسب نوع التنافس (بملايين الدولارات)					
نوع التنافس	السنة المالية 2003	الربع 1-3 السنة المالية 2004	الربع الرابع السنة المالية 2004	الإجمالي للسنة المالية 2004	المجموع
منافسة كاملة ومفتوحة	2765	16089	1736	17825	20591
مصدر وحيد	7290	1344	-	1344	8634
منافسة محدودة	958	736	-	736	1695
المجموع	**11014**	**18170**	**1736**	**19906**	**30920**
ملاحظة: ملخص الاجماليات متأثر بالاقتطاعات.					

الجدول 18

تمثل القيمة الاجمالية للإجراء التعاقدي أكبر قدر متفاوض عليه من العمل المحتمل الذي يمكن القيام به لو جرى تنفيذ كل الخيارات التي يتيحها العقد. ويشكل المبلغ الملتزم به تعاقدياً قيمة ذاك الجزء من العمل الذي يقوم المتعهد بتنفيذه.

كان هناك 14 من العقود غير المحددة مدة التسليم وغير المحددة الكميات. وتعتمد القيمة الكلية لعقد غير محدود مدة التسلم وغير محدد الكميات على سقف أعلى. ورغم أن مبلغ هذا السقف يحدد القيمة القصوى للتعويض بموجب العقد، فإنه لا يضمن أن المتعهد سوف يحصل على هذه القيمة. وبالنسبة للعقود غير محدودة مدة التسليم وغير محددة الكمية، يقوم مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة بفحص كل من القيمة الاجمالية المحتملة من جهة والمبلغ الملتزم به من جهة ثانية.

خلال الفترة التي أعقبت تقرير مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة الصادر بتاريخ 30 تموز (يوليو) 2004، تمت ترسية جميع عمليات التعاقد الكبيرة بصورة تنافسية. وزادت إحالات العقود على أساس التنافس الكامل والمفتوح من 99.1% من قيمة العقود الاجمالية خلال الفصول الثلاثة الأولى من السنة المالية 2004 إلى 100% من إجمالي قيمة العقود المحالة خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

بالنسبة لهذا التقرير، قام مكتب المشاريع والعقود بتوفير البيانات الخاصة بالعقود المبرمة حسب رقم الإحالة ووفر كذلك معلومات إضافية كالتالي:

- تاريخ الاحالة.
- نطاق العمل.
- قيمة العقد الاجمالية.
- المبلغ الملتزم به.

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، أصدر مكتب المشاريع والعقود 33 من أصل الستة وستين إجراء تعاقدياً. وقد أمكن لمكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة تدقيق نحو 82% من تلك العمليات التعاقدية.

في سياق مراجعة ملفات العقود، وجد مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة أن هناك مفارقات في بيانات العقود التي وفرتها السلطة لتقرير 30 تموز (يوليو) 2004. ويوالي مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة رصد وتدقيق الإجراءات التعاقدية التي اتخذتها سلطة الائتلاف المؤقتة ومكتب المشاريع والعقود فيما بعد. وقد تلقى مدققو مكتب المفتش العام للسلطة معلومات حول 87 إجراء تعاقدياً إضافياً بعد تاريخ التوقف المحدد لتقرير 30 تموز (يوليو) 2004. لذا لم يكن بوسع مكتب المفتش العام أن يدققها لإدراجها في ذاك التقرير. منذ ذلك الحين، قام مدققو مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة بمراجعة 70 من هذه العقود. وقد جرى تسوية أية مفارقات لوحظت في ملفات التعاقد الخاصة بهذه السبعين عقداً وهي الان مدرجة في الملحق 1. وسيواصل مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة تدقيق السبع عشرة عقداً التي لم تتم مراجعتها

بالنسبة لتقرير 30 تموز (يوليو) 2004، سعى مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة لتدقيق 178 عملية تعاقدية كبيرة تمت ما بين شهر فبراير/شباط 2003 وحتى نهاية يونيو 2004 حزيران (يونيو) عن طريق طلب موافاته بنسخ من العقود ومقارنتها بالبيانات المبلغة. إلا أن سلطة الائتلاف المؤقتة لم تستطع العثور على 14 من العقود التي طلبها مكتب المفتش العام للسلطة. ورغم بذله جهوداً متواصلة منذ تقرير 30 تموز (يوليو) 2004، لم يتلق مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة تلك الملفات. ويورد الجدول رقم 19 قائمة بالعقود غير المدققة. هذا وباشر مكتب المفتش العام للسلطة عملية مراجعة للعقد الخاص بإدارة العقود المتعلقة بإغاثة وإعادة إعمار العراق. أنظر المشروع رقم D2004-DPAAC-0037 في الفصل 3/ المراجعات.

ملفات العقود الضائعة		
رقم العقد	نطاق العمل	تاريخ الإحالة
DABV01-03-C-0001	خدمات الاتصالات	2003/7/5
DABV01-03-C-0002	الدعم اللوجستي للجيش العراقي الجديد	2003/7/9
DABV01-03-C-0006	الأمن لمجلس الحكم العراقي	2003/8/12
DABV01-03-M-0148	صهاريج نضح	2003/12/15
DABV01-04-1-0001	مشروع Jumpstart	2003/4/7
DABV01-04-C-0012	حملة إعلانية لتثقيف العراقيين	2004/3/5
DABV01-04-C-0038	محطات الطاقة في رحاب والشعيبة	2004/2/28
DABV01-04-C-0082	نظام التوزيع لوزارة الإعلام	2004/5/11
DABV01-04-C-0086	التحقيقات في النفط مقابل الغذاء	غير متوفر
DABV01-04-C-0104	BSPA لدعم الحياة	2004/5/15
PD/CO144/01/06	تفتيش مستقل	2003/12/31
W914NS-04-D-0021	نموذج شرط التمويل الكامل لـ CMS	2004/5/17
W914NS-04-C-0100	درع للجسم	2004/2/7
W914NS-04-C-0108	دعم معسكر القاعدة	2004/5/7

الجدول 19

بيانات العقود وتحليلها

تبلغ القيمة الإجمالية للست وستين عملية تعاقدية خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير أكثر من 1,7 بليون دولار منها 1 بليون دولار تقريباً كان ملتزماً بها بتاريخ 30 أيلول (سبتمبر) 2004. وبالنسبة لهذا التقرير، قام مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة بمراجعة 44 إجراء تعاقدياً كبيراً ولم يتسنّ للمكتب أن يدقق 20 من العقود وأوامر التكليف الصادرة خلال المدة المغطاة بالتقرير. من أصل هذا المجموع، تلقى مكتب المفتش العام معلومات عن 14 إجراء في وقت متأخر بحيث تعذر أدراجها في هذا التقرير. ولم ترد لمكتب المفتش العام معلومات عن الإجراءات الست الباقية. من أجل قائمة بعمليات التعاقد حسب الوكالة، راجع الجدولين رقم 20 و21.

العقود الكبرى التي تمت إحالتها (حسب مكتب التعاقد) للفصل الرابع من السنة المالية 2004					
الوكالة	العدد	القيمة الإجمالية	المبلغ الملتزم به	% من القيمة الإجمالية	% من مجموع العقود
مكتب المشاريع والعقود	33	540.322727	540.322727	%31.1	%50
مركز جودة البيئة لسلاح الجو	3	49.351254	49.351.254	%2.8	%4.5
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	10	641.222942	266.776.202	%36.9	%15.2
قيادة أسلحة الدبابات الذاتية الحركة للجيش الأميركي	19	499.404293	138.089.654	%28.8	%28.8
قيادة طيران الجيش والصواريخ	1	5.818000	5.818.000	%0.3	%1.5
المجموع	**66**	**1736.119216**	**1000.357.837**	**%100**	**%100**
ملاحظة: ملخص الاجماليات متأثر بالاقتطاعات					

الجدول 20

العقود الكبرى المحالة (حسب مكتب التعاقد) للسنة المالية 2004					
الوكالة	العدد	القيمة الإجمالية	المبلغ الملتزم به	% من القيمة الإجمالية	% من مجموع العقود
وكالة العقود للجيش الأميركي	4	129.307.721	129.307.721	%0.7	%1.9
مركز سلاح الجو الأميركي للامتياز البيئي	40	1.119.402.843	1.114.100.026	5.6	18.8
قيادة المواد في الجيش الأميركي	2	193.717.396	31.974.591	1.0	0.9
قائد القيادة الوسطى للجيش الأميركي AQC	1	51.878.370	17.600.000	0.3	0.5
سلطة الائتلاف المؤقتة	29	483.182.848	422.287.005	2.4	13.6
قيادة العقود الدفاعية/واشنطن	4	123.444.015	67.890.453	0.6	1.9
وكالة إدارة العقود الدفاعية	3	22.787.221	22.633.323	0.1	1.4
منظمة عقود المعلومات التكنولوجية الدفاعية	2	23.433.117	23.433.117	0.1	0.9
قيادة هندسة منشآت سلاح البحرية	3	1.700.000.000	47.743.394	8.5	1.4
مكتب المشاريع والعقود	35	656.673.107	656.673.107	3.3	16.4
مكتب إعادة تجديد البنتاغون	7	366.688.249	38.700.000	1.8	3.3
وزارة الخارجية	3	5.105.303.299	191.713.551	25.7	1.4
قيادة الذخائر المؤتمنة الخاصة بالدبابات الأميركية	20	619.529.443	258.214.804	3.1	9.4
سلاح المهندسين للجيش الأميركي	45	6.728.203.342	2.209.286.838	33.8	21.1
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	14	2.577.558.370	345.172.217	13.0	6.6
قيادة الطيران والصواريخ للجيش الأميركي	1	2.818.000	5.818.000	0.0	0.5
المجموع	**213**	**19.906.927.341**	**5.582.548.147**	**%100**	**%100**
ملاحظة: ملخص الاجماليات متأثر بالاقتطاعات					

الجدول 21

التقدير الخاص بالإنجاز

ينص الجزء 3001 (ي) (1) (ب) من القانون العام 108-106 على أن يقوم مكتب المفتش العام في كل فصل من السنة التقويمية برفع تقرير إلى اللجان المختصة في الكونغرس حول تقدير سلطة الائتلاف المؤقتة للتكاليف المطلوبة من أجل إنجاز كل مشروع وكل برنامج.

لم يكن في الإمكان تقدير تكاليف جميع البرامج وجميع المشاريع لعدة أسباب هي التالية:

- لم يكن قد تم تحديد المهام الخاصة بعدد من المشاريع أو أن الأطراف لم تكن قد توصلت إلى اتفاق نهائي على جميع المهام التي ينبغي إدراجها.
  - يجري تعديل تركيبة المهام لتلبية رغبات الحكومة الانتقالية المستقلة الجديدة للعراق على المستوى القومي وعلى مستوى المحافظات.
  - يجري تعديل المهام المنصوص عليها تجاوباً مع استعداد الحكومة الانتقالية العراقية للمشاركة في التكاليف من أجل تنفيذ مهام كانت مستبعدة سابقاً.
- لم يكن قد تم التوصل إلى تقدير نهائي للتكاليف الخاصة ببعض أوامر التكليف والبرامج.
- أعادت الإدارة مؤخراً تخصيص 3,4 بليون دولار لمجهودات الأمن من اعتمادات كانت مخصصة سابقاً لمشاريع إعادة الإعمار. ويفرض هذا الأمر إعادة ترتيب أولويات المهام والمشاريع المطلوب إنجازها بالأموال المتبقية.
- لم يتم إلا مؤخراً تطبيق البرامج الحاسوبية التي تتيح الرفع من سوية مراقبة التكاليف التقديرية والتكاليف الفعلية على مستوى المهمة والمشروع.
- أدت الأوضاع الأمنية إلى إبطاء سرعة فرق التصميم والبناء في الوصول إلى مواقع العمل. ونشأت عن ذلك تكاليف غير محسوبة. ولا يزال تأثير هذا الأمر بشكل كامل على تقدير التكاليف لإنجاز البرامج أمراً غير معلوم حتى الآن.